الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدى ـ سرت

كليـــة الاقتصـــاد

قسم العلوم السياسيـــة

السياسة الخارجية الليبية في ظل نظام عالمي متغير

إعداد الطالبة: سليمة مصباح حامد

إشراف

الأستاذ الدكتور: بسيوني محمد الخولي

قدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا

(الماجستير) فى العلوم السياسية

العام الجامعى

"2007 – 2006"

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي – سرت
كلية الاقتصـــــــــاد
قســم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الليبية في ظل نظام عالمي متغير

إعداد الطالبة : سليمة مصباح حامد

لجنة الإشراف والمناقشة تتكون من :-

التوقيع :

أ.د. بسيوني محمد الخولـــي ..... مشرفاً ورئيساً

د. الحسين العيساوي مصبـــاح ..... ممتحناً داخلياً

د. عبدالحميد محمود النعمـــي ..... ممتحناً خارجياً

أ. فتحي مسعود علي
مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد :
أ. علي محمد عبد السلام
أمين اللجنة الشعبية للكليـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى
الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ))

صدق الله العظيم

سورة المائدة الآية 2

الإهـــداء

إلى المناضل الثائرالمنادي بالسلام فى العالم

العقيد معمر القذافى

الى أبي نصيري على درب العلم والمعرفة

إلى أمي التى بدعواتها وصلت إلى ماوصلت إليه

إلى إخوتي سندي في هذه الحياة

إلى زوجة أخي الأخت العزيزة (ياسمين)

إلى أصدقائي و زملائي الذين رافقوني في هذا الطريق

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة فى سبيل إنجاز هذا البحث

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذى وفقني في إنجاز هذا البحث، كما أتقدم بالشكر والتقدير والإحترام إلى الأستاذ الدكتور بسيوني محمد الخولي على كل ماقدمه لي من توجيهات وملاحظات أثناء الإعداد لهذا البحث، فكان نعم الأب والأخ والأستاذ الذي يشد دائماً من عزيمتي حتى أنجزت هذا العمل ، وأدعو الله له بالصحة والتوفيق وله مني جزيل الشكر والتقدير .

الفهـــــــرس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	7-1
الفصل الأول	8
النظـــام العـــالمي الجديـــد.....	9
المبحث الأول: مقدمات النظـام العـالمي الجديـد ودواعيـه.....	32-10
المبحـــث الثـــاني: مرتكـــزات النظـــام العـــالمي الجديـــد ومقوماتـــه.....	73-33
الفصل الثاني	74
تجاوب السياسة الخارجية الليبية مع النظـام العـالمي الجديـد.....	76-75
المبحـــث الأول: تجـــاوب محـــددات الـــسياسة الخارجيـــة الليبيـــة ومؤســـسات صـــنعها مـــع تطـــورات النظـــام العـــالمي الجديـــد.....	86-77
المبحـــث الثـــاني: تجـــاوب مؤســـسات تنفيـــذ وإدارة الـــسياسة الخارجيـــة الليبيـــة مـــع تطـــورات النظـــام العـــالمي الجديـــد.....	93-87
المبحـــث الثالـــث: التنـــاغم بـــين أهـــداف الـــسياسة الخارجيـــة الليبيـــة وتطـــورات النظـــام العالمي الجديد.....	102-94
المبحـــث الرابـــع: التـــواؤم بـــين حركـــة الـــسياسة الخارجيـــة الليبيـــة وتطـــورات النظـــام العالمي الجديد.....	109-103
المبحـــث الخـــامس: خـــصائص الـــسياسة الخارجيـــة الليبيـــة فـــي ظـــل النظـــام العالمي الجديد.....	117-110

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المبحث السادس: التحديات التي يخلقها النظام العالمي الجديد أمام السياسةالخارجية الليبية.....	118-124
الخاتمة.....	125-129
المصادر والمراجع.....	130-144
ملخص باللغة الإنجليزية.....	1-3

المقدمـــــة

لقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين إرتسام ملامح نظام عالمي قدمت له مجموعة من المقدمات، ثم تبلور في مقومات ومرتكزات لينتهي العقد والقرن معاً.

وقد تشكل نظام عالمي عرف بنظام القطب الواحد، ولا يزال ذلك النظام يثير القلق والجدل في معترك العلاقات الدولية، فهو قابل للتغيير من ناحية وغير مقبول من كثير من دول العالم من ناحية آخرى، ولكنه في نهاية المطاف بات أمراً واقعاً. ذلك النظام العالمي قد مد تأثيراته إلى كافة دول العالم بسياساتها الداخلية والخارجية، فما كان على تلك الدول إلا أن تتجاوب مع ذلك النظام إما بالإستجابة لمتطلباته أوبالتحاور مع قياداته، فكانت السياسة الخارجية الليبية من السياسات التي تجاوبت معه عبر حوار حضاري يدل على إتسام تلك السياسة بسمات ذات خصوصية.

وبذلك أصبح على المهتمين بالدراسات الدولية أن يولوا العلاقة بين السياسة الخارجية الليبية والنظام العالمي المتغير جل إهتمامهم لإبراز أبعاد ومفردات تلك العلاقة، ومن ثم كانت هذه الدراسة.

أولاً: الدراسات السابقة:

لقد تمكن الباحث من الحصول على دراسة تناولت السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية، ويمكن أن يشار إليها على النحو التالي:

1) الدراسة بعنوان " السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية في الفترة من 1997- 2005 " وهي رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإقتصاد، جامعة التحدي، سرت، 2006، من إعداد الطالبة "فائزة فرج علي".

وقد جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول: تناول الفصل الأول منها السياسة الخارجية الليبية في ظل النظام العالمي الجديد، حيث شمل محددات ومؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية، ثم تعرض الفصل الثاني لدراسة الروابط والإنتماءات الليبية للقارة الأفريقية، أما الفصل الثالث فقد تناول أهداف السياسة الخارجية الليبية في القارة الأفريقية، والفصل الرابع درس السلوك الليبي في أفريقيا ـ محاور حركة السياسة الخارجية الليبية، في حين تناول الفصل الخامس تحديات

السياسة الخارجية الليبية في القارة الأفريقية. والذي أفادني في هذه الدراسة الفصل الأول وخاصةً ما يتعلق بمؤسسات صنع وتنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كون النظام العالمي الجديد يشغل حيزاً واسعاً في الفكر السياسي خاصة بعد أزمة الخليج الثانية (الإحتلال العراقي للكويت).

وهي دراسة جديرة بالإهتمام تواكب الظروف والتطورات فى العلاقات الدولية، كما أنها ذات طبيعة ديناميكية تهتم بدراسة السياسة الخارجية الليبية بالفعل والحركة، وذلك من خلال دراسة محدداتها ومؤسسات صنعها وتنفيذها، حيث يتضح من خلالها مدى تجاوب السياسة الخارجية الليبية مع النظام العالمي الجديد ، وبذلك تشكل مادة غنية للبحث.

ثالثاً: أسباب أختيار الدراسة:

تعتبر دراسة السياسة الخارجية الليبية فى ظل نظام عالمى متغير من الدراسات التى أثارت أهتمام الباحث نظراً لجدتها وحداثتها، حيث يوضح ويحلل من خلالها النظام العالمي الجديد بمقدماته ومرتكزاته، كما يحلل أيضاً تجاوب السياسة الخارجية الليبية مع ذلك النظام من خلال تجاوب محدداتها ومؤسسات صنعها وتنفيذها وإدارتها مع تطوراته، كذلك يوضح الباحث فيها التناغم والتواؤم بين أهداف وحركة السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد، والخصائص التي اتسمت بها السياسة الخارجية الليبية في ظل النظام العالمي الجديد، والتحديات التي يخلقها النظام العالمي الجديد أمام السياسة الخارجية الليبية .

رابعاً: أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

(1) تحليل مضمون النظام العالمي الجديد وكيفية تبلوره وكيف أصبح واقعاً ملموساً.

(2) تحليل آليات ومؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية.

(3) إيضاح وتحليل تأثير النظام العالمي الجديد في السياسة الخارجية الليبية. أي السلوك الليبي في المعترك الدولي.

(4) تحديد مظاهر هذا التأثير من محددات داخلية وإقليمية وأدوات صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية وآليات التنفيذ.

(5) بيان مدى تجاوب السياسة الخارجية الليبية بمحدداتها ومؤسسات صنعها وتنفيذها مع تطورات النظام العالمي الجديد.

(6) بيان خصائص السياسة الخارجية الليبية في ظل النظام العالمي الجديد، وبيان التواؤم بين حركة السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد.

خامساً: مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة حول إنعكاسات وتأثير النظام العالمي الجديد في السياسة الخارجية الليبية، فالنظام العالمي الجديد ترك إنعكاسات وتأثير في السياسة الخارجية الليبية، وهذا هو أساس مشكلة الدراسة التي يحددها الباحث في جملة التساؤلات الآتية:

(1) هل بات النظام العالمي الجديد واقعاً ملموساً بشكل نهائي ومد تأثيراته على كافة الأشخاص الإعتبارية (الدولة والمنظمات) في العلاقات الدولية ؟

(2) هل أثر النظام العالمي الجديد الذي يمكن أن يكون قد تبلور بشكل نهائي في السياسة الخارجية الليبية؟ ومتى تم هذا التأثير؟

(3) ما هي أوجه تأثير النظام العالمي الجديد في السياسة الخارجية الليبية؟ هل شمل محدداتها الداخلية والإقليمية؟ هل إمتد إلى أدوات صناعتها؟ وهل واصل إمتداده إلى آليات تنفيذها .أي السلوك الليبي في المعترك الدولي؟

(4) هل تجاوبت محددات السياسة الخارجية الليبية ومؤسسات صنعها وتنفيذها وإدارتها مع تطورات النظام العالمي الجديد؟ وماهي خصائص السياسة الخارجية الليبية في ظل النظام العالمي الجديد؟

وبذلك شكلت هذه التساؤلات مشكلة بحثية يجيب عليها الباحث من خلال هذه الدراسة .

سادساً: فرضيات الدراسة:

لقد تمكن الباحث في هذه الدراسة من صياغة مجموعة من الفرضيات تمثلت في الآتي:

(1) إن النظام العالمي الجديد أصبح واقعاً ملموساً ومد تأثيراته على كافة الأشخاص الإعتبارية (الدولة والمنظمات) في العلاقات الدولية .

(2) إن النظام العالمي الجديد الذي إرتسمت معالمه وتحددت مرتكزاته أدى إلى التأثير في السياسة الخارجية الليبية.

(3) إن التأثير الذي تركه النظام العالمي الجديد في السياسة الخارجية الليبية شمل محدداتها وأدوات (مؤسسات) صنعها وسلوكها ونماذج حركتها في المعترك الدولي.

(4) إن تجاوب السياسة الخارجية الليبية مع تطورات النظام العالمي الجديد زادها عمقاً واستيعاباً لتطورات ذلك النظام.

سابعاً: حدود الدراسة (الزمانية والمكانية):

(1) الحدود الزمانية: تنحصر حدود هذه الدراسة فى الفترة من 1990- 2004 وهي الفترة التي تبلور فيها النظام العالمي الجديد وبرزت خلالها تأثيراته في السياسة الخارجية الليبية.

(2) الحدود المكانية: تشمل: ليبيا وسياستها الخارجية.

ثامناً: المناهج المستخدمة:

تم الإعتماد فى هذه الدراسة على منهج أساسي ومدخلين: المنهج التحليلى، ومدخل تحليل النظم، ومدخل إتخاذ القرار، للمساعدة في تحليل بعض جزئيات الدراسة ويتناولها الباحث فيما يلى :

(I) المنهج التحليلي:

وهو المنهج الذي يلجأ الباحثون عن طريقه إلى تحليل الظواهر والمتغيرات السياسية، أي فك الكل إلى أجزاء وتقييم الأجزاء التي يتكون منها الكل، بهدف إختبار فرضيات محددة، والوصول إلى نتائج مختلفة أو جديدة [1]. وهذا التحليل يتم

[1] د. محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية (الكويت: مكتبة الفلاح، 1987) ص ص 246 – 248.

على المستوى الذهني والواقعي أي نظرياً وعملياً، وقد إستخدم الباحث هذا المنهج في دراسة وتحليل النظام العالمي الجديد، وفي تحليل السياسة الخارجية الليبية ومؤسسات صنعها وتنفيذها وتجاوبها مع تطورات النظام العالمي الجديد لكي يصل في النهاية إلى نتائج مفيدة لهذا البحث.

(2) مدخل تحليل النظم:

يعتبر هذا المدخل من أكثر المداخل الفكرية شيوعاً في مجال علم السياسة منذ أن إستخدمه "ديفيد ايستون" وهو مطبق في كثير من العلوم الأخرى، وإطاره الفكري يستخدم في دراسة الظواهر السياسية التي لا يمكن فهمها فهماً صحيحاً إلا في إطار العلاقة التي تربط الأجزاء المكونة للنظام، وعلاقة ذلك بالظروف المحيطة على المستويين الداخلي والخارجي أي ترتبط نظمها الفرعية بعلاقات إعتماد متبادل، وأي تغير في أي نظام فرعي منها يؤدي إلى تغيير في بقية النظم الفرعية حتى تعود وضعية النظام إلى حالة التوازن الطبيعية، أما إستمرار حالة عدم التوازن بين النظم الفرعية يدفع بالنظم إلى مزيد من التكيف مع الظروف البيئية المحيطة حتى يتمكن من تحقيق التوازن، كما قد يؤدي إلى تدمير النظام[1]، وقد تم إستخدام هذا المدخل في تحليل تجاوب السياسة الخارجية الليبية مع تطورات النظام العالمي الجديد.

(3) مدخل إتخاذ القرار:

إن عملية إتخاذ القرار بالنسبة لأصحاب هذا المدخل هي عملية سمتها التعقيد، تحتاج إلى وضع إطار نظري يأخذ كافة المراحل والجزئيات المرتبطة بها في الإعتبار، وهي في الواقع إنعكاس حي للظروف البيئية المحيطة التي يتحتم على صانعي القرار التكيف معها. فعملية صناعة القرار هي عملية ديناميكية تجسد حالة تفاعل مستمرة بين صانعي القرار من جهة والبيئة المحيطة من جهة أخرى، وصانع القرار بالنسبة لأصحاب هذا المدخل هو إنسان قانع واقعي قد لايستطيع تحديد كل البدائل المتاحة بهدف تحقيق أكبر قدر من المنفعة، ويعد دور المنظمات الدولية ودور جماعات المصالح والنخب السياسية من الجوانب المهمة التي تؤثر على عملية إتخاذ

---

[1] د. مصطفى عبدالله أبو القاسم حشيم، مناهج وأسليب البحث السياسي (بنغازي: دار الكتب الوطنية ، 1996) ص ص67 – 68.

القرارات، وقد إستخدم الباحث هذا المدخل في تحليل محـــددات ومؤســـسات صـــنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية وتجاوبها مع تطورات النظام العالمي الجديد[1].

تاسعاً: تقسيم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة جاءت على النحو التالي:

تناول الفصل الأول **النظام العالمي الجديد**، وتوزع هذا الفصل على مبحثين: تنـــاول المبحث الأول: مقدمات النظـــام العـــالمي ودواعيـــه، وذلـــك بـــالتطرق للإنهيـــار الأيديولوجي والنظمي للكتلة الشمولية وللتطور في المجتمع الإنـــساني (العولمـــة) ، وتناول المبحث الثاني: مرتكزات النظام العالمي الجديد التي بدأت بالقطب الواحد ثم إنحسار دور أدوات التنظيم الدولي، والإستخدام الصريح والمباشر للقوة العـــسكرية، والتحول في ترتيب الأيديولوجيات، وانتهاءً بالصراع الأيـــديولوجي بـــين الـــشرق والغرب وبروز الصراع بين الغرب والأسلام.

أما الفصل الثاني فقد تناول **تجاوب السياسة الخارجية الليبيـــة مـــع النظـــام العالمي الجديد** من خلال ستة مباحث : تناول المبحث الأول : تجـــاوب محـــددات السياسة الخارجية الليبية ومؤسسات صنعها مع تطورات النظام العـــالمي الجديـــد، والمبحث الثاني تناول : تجاوب مؤسسات تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية مع تطورات النظام العالمي الجديد ، والمبحث الثالث تناول أيضاً : التناغم بين أهـــداف السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد، أما المبحث الرابـــع فقـــد تناول: التواؤم بين حركة السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد ، في حين تناول المبحث الخامس: خصائص السياسة الخارجية الليبية في ظل النظام العالمي الجديد، أما المبحث السادس فقد تناول: التحديات التي يخلقها النظام العالمي الجديد أمام السياسة الخارجية الليبية، ويختتم الباحث دراسته بخاتمة تحوى الخلاصة ونتائج الدراسة.

---

[1]. المرجع السابق ، ص ص 66 ـ67.

الفصل الأول

النظام العالمي الجديد

الفصل الأول

النظام العالمي الجديد

النظام العالمي هو" حصيلة توزيع الهيبة والنفوذ والسلطان على قوى معينة في المجتمع الدولي تحتكم على مقدرات ومكنات مادية وغير مادية مما يؤهل تلك القوى للقيام بمهام قيادة المجتمع الدولي من خلال التأثير فيه والتحكم في تفاعلاته" [1].

"والنظام العالمي بالوصف السابق لا يقفز إلى المعترك الدولي بشكل مفاجئ، ولكنه يتبلور عبر مقدمات ودواعي تستحضره وتحدد معالمه، ثم يتشكل هو ذاته متجسداً في مرتكزات ومقومات وتفاعلات، وكان ذلك هو شأن كافة النظم العالمية التي شهدها العالم خلال القرن العشرين على غرار نظام تعدد الأقطاب ثم القطبين وأخيراً القطب الواحد" [2].

وفي هذا الفصل يتناول الباحث بالدراسة والتحليل النظام العالمي الجديد الذي تبلور منذ مطلع تسعينات القرن المنصرم وتحدد في نهاية العقد بشكله النهائي فيما عرف بنظام القطب الواحد ليخلف بذلك نظام القطبية الثنائية الذي قام على أنقاضه.

وسيتم تناول النظام العالمي الجديد من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مقدمات النظام العالمي الجديد ودواعيه.

المبحث الثاني: مرتكزات النظام العالمي الجديد ومقوماته.

---

[1]. د. يسوني محمد الدولي، الإستراتيجية الدائمة من القطبين الأعظم إلى القطب الأوحد، ط1 (القرص: مركز دراسات العالم الإسلامي،2004) ص541.

[2]. المرجع السابق ، نفس الصفحة.

المبحث الأول

مقدمات النظام العالمي الجديد ودواعيه

تمهيد:

لكل نظام عالمي مقدماته التي تقدم له وتهيئ البنية الدولية أو المجتمع الدولي لإستقباله والتفاعل معه، وكان ذلك شأن نظام القطبين الأعظم الذي برز في أعقاب الحرب العالمية الثانية واستمر حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين إلى أن برز نظام القطب الواحد وتعارف على تسميته حين ظهوره بالنظام العالمي الجديد. ومن ثم يمكن القول بأن ثمة علاقة جدلية قوية بين مقدمات النظام العالمي والنظام في ذاته وعبر مقوماته ومرتكزاته، فالمقدمات تدفع بالنظام وتبلور مقوماته وتحددها. وسوف يدرس الباحث في هذا المبحث مقدمات النظام العالمي الجديد من خلال عنصرين حددهما وحللهما الباحث على النحو التالي:

أولاً: الإنهيار الأيديولوجي والنظمي للكتلة الشمولية:

من أهم الأحداث التي طرأت على الساحة الدولية إنهيار الإتحاد السوفيتي الذي يمثل القطب المناوئ للولايات المتحدة إثر عملية التغيير الفاشلة التي حدثت مؤخراً، والتي كانت نتيجة لإنتهاج سياسة إعادة البناء "البيروسترويكا" التي تمثل على الأرجح آخر محاولة لوقف مسلسل الإنهيار في الكيان الداخلي للإتحاد السوفيتي، فسياسة الإصلاح الإقتصادي قد فشلت، والشيوعية تهاوت، وتم الإطاحة بالنظام الإشتراكي وحلف وارسو، والقضاء على الرئيس السوفيتي غورباتشوف وسياسته . وبذلك أنهار الإتحاد السوفيتي، وخرج من دائرة التأثير الدولي، وأختل معه توازن القوى العالمي مفسحاً المجال لعالم يقوم على القطبية الأحادية [1].

لقد كانت نهاية الإتحاد السوفيتي بداية نظام القطب الواحد الذي يستند إلى فلسفة أمريكية انتشرت في بداية القرن الحالي بواسطة كبار المنظرين الأمريكيين في السياسة الدولية تفرض واقعاً جديداً على العالم، وتهيمن على الوضع الدولي [2].

---

[1]. د. عبد الإله بلقزيز ، بعد الإتحاد السوفيتي ما العمل؟ ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد154 ، مارس ، 1991، ص 4.

[2]. المرجع السابق ، نفس الصفحة.

ويمكن للباحث التطرق إلى تحليل جوانب الإنهيار الأيـديولوجي والنظمـي للكتلـة الشمولية على النحو الآتي:

(1) الأسباب التي أدت إلى إنهيار الإتحاد السوفيتي:

يقف وراء إنهيار الإتحاد السوفيتي أسباب داخلية وأخرى خارجية أهمهـا مـايلي:

(أ) الأسباب الداخلية:

1ـ الأسباب الأيديولوجية:

ـ **الخلل العقائدي "خطأ الأيديولوجية":** إن السبب الأول المسئول عن إنهيار الإتحاد السوفيتي هو العامل العقائدي المتمثل في قيام الدولة علـى أسـس فكريـة ليسـت صحيحة، فرغم أن التجربة الشيوعية في الإتحاد السوفيتي عاشت ثلاثة أرباع القرن مما قد يوحي بصلاحيتها الفكرية إلا أن هذا الإستمرار كان مرهونـاً بالدكتاتوريـة والحزبية الصارمة التـي تأسسـت عليهـا الدولـة ، ومـا أن انطلقـت سياسـة "البيروسترويكا" *و"الجلاسنوست" ** التي أتاحت بعض الحريـات حتـى سـقطت الدولة. فالدولة التي أستمرت أكثر من سبعين سنة لم تستطع الإسـتمرارفي أجـواء الحرية سوى سنوات قليلة[1].

ـ **الإنجراف نحو الإيمان الدوغماتي*** :** إن الأيديولوجيات كثيراً ماتنجرف نحـو الإيمان الدوغماتي، وإذا افتقرت إلى مبدأ التكيف فإنها تقع ضحية إيمانها الأعمـى، وهذا بالضبط ما جرى للشيوعية فقد وقعت في هذا الخطأ الذي قاد إلى إنهيارها [2].

ـ **إفلاس الأيديولوجية:** من الأمور التي كانت وراء إنهيار الإتحاد السوفيتي إفلاس الأيديولوجية في المجتمعات الاشتراكية. فالتخطيط الاشتراكي أنطوي علـى عمليـة إفقار، كما أن المؤسسات التي حرضت على وحـدة الإتحـاد السـوفيتي "الحـزب والجيش" تحولت إلى مؤسسات لها صفة الأيديولوجية بينما هي في نظر الجمـاهير

---

* البيروسترويكا "Prestroika" كلمة روسية تعني إعادة البناء أي الإصلاح الاقتصادي.

** الغلاسنوست "Glasnost" كلمة روسية تعني المكاشفة، وهي تقضي بالمزيد من حرية التعبير والصحافة والإهتمام بحقوق الأفراد.

[1] . د. إبراهيم أبو خزام . العرب و توازن القوى في القرن الحادي و العشرين " دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي" (طرابلس : مكتبة طرابلس العلمية العالمية ،1995) ص 461 .

*** الإيمان الدوغماتي يعني الإعتقاد الجازم واليقين المطلق دون ارتباط هذا اليقين ببراهين أو مؤشرات تؤكده ، ويعتمد على رفض الآخر إنطلاقا من كونه يعتقد بل يجزم أنه يمثل كل الحق وأن ماعداه هو باطل دون ارتباط تلك الرؤية اليقينية بما يؤكدها في إطار الواقع .

[2] . د. عـدنان علـي رضـا النحـوي . المسـلمون والواقـع الـدولي (القـاهرة: دار نهضـة مصـر للنشـر والتوزيـع، 2001). على موقع www.alnahwi.com / plan . htm- 182k شبكة الاتصالات الدولية .

أدوات كبت، فهي إنحراف عن المبدأ الإيديولوجي السليم، وتعبيرعن تطلعات طبقية تنتفع بالمؤسسات الإشتراكية، وهذ أدى الى تفشي الفساد وإنهيار الإتحاد السوفيتي[1].

ـ الخلافات حول القناعات الأيديولوجية وأسلوب الحياة : إن غورباتشوف يقر بوجود خلافات حول القناعات الأيديولوجية وأسلوب الحياة، إلا أنه في الوقت نفسه يدعوإلى التفكير السياسي الجديد حول نظرية العالم المتناقض والمترابط، كما يدعو إلى تحسين العلاقات الدولية، وإلى عزل أيديولوجياته عن الحياة.

وبذلك فهو متناقض مع نفسه يعلن في كتابه أن جميع حلولهم ومشكلاتهم تنبع من الإشتراكية ، ثم يدعو بعد ذلك إلى فصل المواقف السياسية عن التعصب الأيديولوجي، حيث أكد ذلك في خطبته في العيد السبعين للثورة البلشفية في أكتوبر 1917ف" انفصلنا عن العالم القديم رافضين إياه، ونحن ماضون صوب عالم جديد هوعالم الشيوعية". وهذ أدى بالإتحاد السوفيتي إلى الإنهيار[2].

2 ـ الأسباب السياسية(ضعف القيادة السياسية):

من أهم أسباب إنهيار الإتحاد السوفيتي ضعف القيادة السياسية، وعدم قدرتها على مواجهة المشاكل المحلية والدولية. فغورباتشوف تربى في مجتمع قروى يرتبط أفراده بعلاقات مباشرة، وهذه التربية زودته بخصال أهمها الثقة في الآخرين، والشعور بالفقر، وعدم الإستسلام لبعض الأفكار، وهي خصال لا تلائمه كرجل دولة عظمى مشاركة في الصراع الدولي[3].

وعندما تولى السلطة كان أصغر الأعضاء في المكتب السياسي، قليل الخبرة بمسائل السياسة الخارجية التي ساهمت في فقدانه الثقة في نظام بلاده وعمقت إعتقاده بالقيم الغربية وأضعفت مقدرته على إدارة الصراع الداخلي والدولي[4]. فقد

---

[1] د. حسين شريف ، الولايات المتحدة من الإستقلال و العزلة الى سيادة العالم " 1783 – 2001 "، ج4 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2001) ص ص 82 - 83.

[2] د. عدنان على رضا النحوي ، المسلمون والواقع الدولي ، مرجع سابق ، على موقع www.alnahwi.com / plan . htm- 182k شبكة الاتصالات الدولية .

[3] جير تروغ ، غورباتشوف صانع القرار و ضحيته ، ترجمة: يوسف حوسط ، ط1 (بيروت : مكتبة بيسان ،1992) ص81.

[4] المرجع السابق، ص 29.

أظهر غورباتشوف مرونة تجاه الغرب في كافة القضايا بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي كقضية نزع التسلح التي قدم فيها تنازلات ابتدأت بالامتناع الطوعي عن إجراء التجارب النووية حيث قابلتها الولايات المتحدة بالتصلب، ومثلما تم في قضايا نزع التسلح كذلك في القضايا الإقليمية كقضية حرب الخليج الثانية التي انسحب منها دون مقابل من الغرب، ومثلما كانت سياسته الخارجية ضعيفة فإن مواجهته للصراعات الداخلية كانت ضعيفة أيضا مما أدى إلى انهياره[1].

3 ــ الأسباب البيروقراطية:

إن قيام النظام السياسي على المركزية الديمقراطية، وخضوع الهيئات الأدنى للهيئات الأعلى في الحزب والدولة وهي مبادئ قررتها الدساتير السوفياتية* خلق منذ البدء نظاماً بيروقراطياً [2].

والنظام الإداري هو الإنعكاس اليومي للنظام السياسي السوفيتي الذي لم يكن صالحا سوى لإنعدام المبادرات وإنتظار الأوامر. فلقد تمخض عن حقيقة واحدة وهي إن الترقي في سلم الحزب والدولة كان مرتبطاً بعصى الطاعة التي تتناقض مع مبدأ المبادرة وتحمل المسئولية، حيث قادت إلى نتائج خطيرة فانحرفت الطبقة السياسية للبحث عن مصالحها الخاصة وانتشر الفساد وعاشت الشعوب السوفيتية حالة الفقر والتخلف [3].

وغورباتشوف في كتابه "البيروسترويكا" يرى جانباً من البيروقراطية التي قادت إلى الجمود في النظام الاقتصادي، وذلك بسبب اللامبالاة التي أبدتها الجماهير

---

[1]. جورج شولتز، اضطراب ونصر، ترجمة:محمد محمود ديور (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994) ص477.

* . تنص المادة الثالثة من الدستور السوفيتي الصادر عام 1977ف والذي يفترض إنه أقر من قبل الشعب على أنه "يبني تنظيم ونشاط الدولةالسوفيتية وفقا لمبدأ المركزية الديمقراطية، وانتخاب جميع هيئات سلطة الدولة من تحت إلى فوق، وخضوعها للمحاسبة من قبل الشعب، والزامه قرارات الهيئات الأعلى للهيئات الأدنى. وتجمع المركزية الديمقراطية بين القيادة الواحدة والمبادرات والنشاطات الخلاقة المحلية ومسئولية كل هيئة من هيئات الدولة وكل إداري عن العمل المعهود به".

[2]. د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم" 1783- 2001 "، ج4، مرجع سابق، ص 92.

[3]. أرنست ماندل، الإتحاد السوفيتي في ظل غورباتشوف، ترجمة: بولا الخوري، ط1 (بيروت: دار الواحة، 1991) ص 25

السوفيتية إزاء الأحداث نظراً لغياب الديمقراطية. فلقد كانت البيروسترويكا محاولة لإنقاذ الدولة من داء البيروقراطية غير أنها سقطت صريعة هذا الداء المميت[1].

4 ــ الأسباب الاقتصادية (فشل الإصلاح الإقتصادى):

إن مدرسة غورباتشوف ركزت على إن الإصلاح من الأعلى مسئول عن فشل الإصلاح في نهاية المطاف. أي أن إصلاح السياسة الخارجية كان على حساب إصلاح السياسة الداخلية الأمرالذى أدى بالبيروسترويكا الى الهدم[2].

وبذلك فإستراتيجية غورباتشوف للإنتقال ركزت على الإصلاح السياسي الذي أدى إلى احترام الحريات وبعث التعددية القانونية للمجتمع السوفيتي، وأهملت الإصلاح الإقتصادي وهذا أدى بها إلى التأزم والركود. فتورطها في نمط الإصلاحات السياسية أدى الى الضرر بالإصلاحات الإقتصادية، حيث عانى الشعب السوفيتي من ضائقة اقتصادية ساهمت فى تفككه فى ظروف التأكل والفوضى[3].

5 ــ الأسباب الدينية:

إن العامل الديني من العوامل المؤثرة في إنهيار الإتحاد السوفيتي، فالدولة الشيوعية قامت على الكفر والإلحاد، وخسرت عامل الدين باعتباره مناقض لإطروحاتها فهى لم تستغله فى حفظ كيانها وفى زيادة أنصارها.

فروسيا هي مركز الكنيسة الأرثوذكسية يعيش فيها ملايين المسلمين والمسيحيين لذلك كان على قادة الإتحاد السوفيتي إستغلال هذا الدين، وأيضاً كان يمكن للكنيسة الأرثوذكسية أن تقف فى مواجهة الكاثوليكية الغربية التى واجهت الإتحاد السوفيتى وتغلغلت فيه باعتباره دولة ملحدة[4].

---

[1]. المرجع السابق ، ص 78.
[2]. د. حسين شريف ، الولايات المتحدة من الإستقلال والعزلة إلى سيادة العالم "1783- 2001" ، ج4 ، مرجع سابق ، ص 105.
[3]. بول كينيدى ، القوى العظمى التغيرات الإقتصادية و الصراع العسكري" 1500- 2000" ، ترجمة : د.عبد الوهاب علوب ط1 (الكويت : دار سعاد الصباح ، 1993) ص 37 .
[4]. محمد حسنين هيكل ، الزلزال السوفيتي، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 1990) ص 102.

ومثلما هو الحال مع الدين المسيحي كان مع الدين الإسلامي، فغورباتشوف أغفل الدين الإسلامي الذي تدين به أربع جمهوريات سوفيتية وينتشر أتباعه في الجمهوريات الأخرى، كذلك ورث الحقد عليه وجهل حقيقته إلا قلة من المتخصصين هم الذين تفرغوا لدراسته من خلال تاريخ غير دقيق وربما خالط ذلك نفسية حاقدة. فإذا كان الغرب والشرق يتحملان بعض المسئولية عن جهلهم بالإسلام فإن المسلمين يتحملون مسئولية أكبر وذلك لأن بعض أفكار الشرق والغرب تتسلل إليهم[1].

لقد أمت جهل الشيوعيين بالإسلام حتى قارنوه بالماركسية، كما قاموا بفصل الدين عن الدولة حتى لم يعد له دور في المجتمع إلا أن يكون مقدمة للفساد. وبذلك تجاهل الشيوعيون الدين كما مارسوا القمع عليه مما قاد دولتهم إلى الإنهيار [2].

كذلك توجد أسباب أخرى ساهمت في إنهيار الإتحاد السوفيتي أهمها مايلي[3]:

ـ طبيعة النظام الاشتراكي الذي نادى به غورباتشوف، وإصراره على النظرية الجدلية المادية والمادية التاريخية .

ـ ظهور غورباتشوف على المسرح بألوان مختلفة ومتنافرة أحياناً، فقد قاطع الدولة اليهودية فترة وفجأة وافق على الهجرة اليهودية التي تناقض قوانين الغرب.

ـ تورط الإتحاد السوفيتي في عدوانه الظالم على أفغانستان، وبطولة الايمان في جهود الافغان، وتصدى المجاهدين المؤمنين له تصدياً قوياً لم يتوقعه الإتحاد السوفيتي ولا الدول الأخرى مما تسبب في انهياره .

(ب) الأسباب الخارجية:

هناك أسباب خارجية أسهمت في إنهيار الإتحاد السوفيتي أهمها مايلي:

1 ـ سباق التسلح:

منذ الخمسينات انطلق سباق التسلح بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث دار بين الغرب "حلف الناتو" والشرق "حلف وارسو" صراع طويل

---

[1] . المرجع السابق ، ص103.

[2] . نول كيندي، الإستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة : محمد عبد القادر وغازي مسعود (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1993) ص291

[3] . الإتحاد السوفيتي (ميخائيل غورباتشوف) جريدة الشرق الأوسط ، العدد 4950، يونيو، 2002. على موقع www.alyaseer.gov.sa/Forum/ topiG. asp? TopiGrLd = 3921 – 92 k . شبكة الاتصالات الدولية.

اضطر الإتحاد السوفيتي فيه إلى مجاراة الولايات المتحدة في سباق شرس انتهى بتحقيق التوازن الدولي بينهما عام 1985ف [1].

وإذا كان الإتحاد السوفيتي قد نجح في مجاراة هذا السباق فإن ذلك كان بلا شك على حساب تقدمه الإقتصادي والعلمي، وهذا ماعبر عنه الرئيس الفرنسي السابق شارل ديجول بقوله" إن الولايات المتحدة الامريكية تريد أن تصل بالإتحاد السوفيتي الى الخراب والافلاس عن طريق سباق تسلح لا نهاية له "[2].

وبذلك فالضربة القاضية للإتحاد السوفيتي أتت مع صعود "رونالد ريجان" إلى السلطة في الولايات المتحدة عام 1981ف، وإطلاقه لبرنامجه المعروف "مبادرة الدفاع الإستراتجي" وهي سياسة وضعت الإتحاد السوفيتي في مأزق فكان عليه مجاراة هذه المرحلة أو أن يوقف طموحاته في اللحاق بالولايات المتحدة [3].

ولا شك أن تأثير سباق التسلح لا ينحصر في الإتحاد السوفيتي وحده بل امتد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما عبرعنه ديجول أيضاً بقوله" قد تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق ما تريد لكنها سوف ترهق نفسها أكثر مما تستطيع تحمله" إلا أن إفتراض ديجول الاخير لم يثبث صحته، فالولايات المتحدة كانت قادرة على مواصلة سباق التسلح إلا أنها لم تكن لتتحمل غير القليل فعبئها يقع على الشركات الخاصة.أما الإتحاد السوفيتي فكان محروماً من هذا المناخ، وإذا اختار مواصلة سباق التسلح عليه أن يتحمل كل انعكاساته السلبية. وهكذا أختار غورباتشوف مبدأ الإنسحاب من هذه السياسة التى أدت بالسوفيت إلى الإنهيار[4].

2 ــ عقم السياسة الخارجية:

من المعروف أن الحرب الباردة قامت على الصراع بين العملاقين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، هذا الصراع الذي اتخذ طابع المواجهات الإقليمية.

---

[1] . د . ابراهيم أبوخزام ، العرب و توازن القوى في القرن الحادى و العشرين " دراسة لواقع القوى العظمى وإنعكاسات هذا الواقع على الوطن العربى" ، مرجع سابق ، ص 477.

[2] . المرجع السابق ، ص478 .

[3] . جورج شولتز ، إضطراب ونصر، مرجع سابق، ص 476.

[4] . د . ابراهيم أبوخزام ، العرب و توازن القوى في القرن الحادى و العشرين " دراسة لواقع القوى العظمى و وإنعكاسات هذا الواقع على الوطن العربى" ، مرجع سابق ، ص471.

فالولايات المتحدة قامت سياستهاعلى أساس كسب الصراعات، أما الإتحاد السوفيتي فسياسته قامت على أساس الاحتفاظ بالصراعات مشتعلة.

وقد بدت هذه السياسة أنجح في نظر الإتحاد السوفيتي لأنها تبقي على نفوذه في مناطق الصراع، إلا أنه رغم النجاحات التي حققتها سياسة غورباتشوف الخارجية إلا إن نفوذها قد تراجع وذلك لفقدان القادة السوفيت الثقة في قدرة أيديولوجيتهم على الصراع، كما أن هذه السياسة جرت على غورباتشوف بعض الإتهامات كتقديم المساعدات التي تضمن استمرارالصراع دون حسمه لمصلحة حلفائه. أما الولايات المتحدة فقد حققت لها هذه السياسة بعض النجاحات حيث آزرت حليفها بالمعونات العسكرية، وكانت على استعداد للدخول في المعارك لكسب الصراع. وبهذا فسياسة غورباتشوف الخارجية لم تدعم أوضاعه الداخلية مماأدت به إلى الإنهيار[1].

3 ــ إهمال المجال الحيوى:

إن غورباتشوف منذ وصوله إلى السلطة إتجه إلى الإصلاح وإعادة البناء، والاهتمام بالقضايا الداخلية .أما السياسة الخارجية للدولة فلم يعطيها إلا الإهتمام القليل وهذا السبب أدى بالإتحاد السوفيتي إلى التراجع في المحيط الدولى[2].

وقد كان من الممكن لهذا التراجع أن يكون مقبولاً لو تعلق بالبلدان الغير حيوية، إلا إن سياسة غورباتشوف ذهبت إلى حد عدم الإهتمام بالمجالات الحيوية[3].

وبصرف النظر عن مواقفه فى الشرق الاوسط وهى منطقة حيوية، فإن عدم مبالاته امتدت لتشمل البلدان الإشتراكية حيث أصبح الأمن السوفيتى معرضاً للخطر، لكن الإتحاد السوفيتى تغاضى عن ذلك حتى وصل به الأمر إلى الإنهيار[4].

وبذلك يمكن القول أن هذه العوامل أسهمت فى انهيار الإتحاد السوفيتى .

---

[1]. المرجع السابق ، ص ص 480 - 481.

[2]. لمقي محمود فهمي ، الإتحاد السوفيتي من الداخل و التحديات الجديدة ، "السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام ، القاهرة ،العدد103 ، يوليو 1991 ، ص 252 .

[3]. د. حسين شريف ، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم " 1783- 2001" ، ج4 ، مرجع سابق ، ص112 .

[4]. محمد حسنين هيكل ، الزلزال السوفيتى ، مرجع سابق، ص 109 .

(2) إنهيار المنظومة الشيوعية:

منذ بداية الحرب الباردة بين الشرق والغرب بدأت الولايات المتحدة والحلفاء بضرب الأنظمة الشيوعية التي تهدد مصالحهم ومصالح أوروبا الغربية في العالم . وقد استمر تصاعد وتيرة هذه الحرب خاصة في فترة الخمسينات. أما الستينات فجاءت متميزة بهدوء نسبي على الرغم من حدوث أزمات حادة كما حدث أثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962ف التي انتهت بإعلان إنتصاركل طرف فيها مما دفع ذلك المعسكرين إلى سباق التسلح[1].

وبهذا استطاعت الشيوعية في الستينات والسبعينات المتميزة بالطفرة التكنولوجية وبؤر التوتر الدائمة أن ترسخ وجودها في العالم. وفي الثمانينات شهدت انفراجاً ضئيلاً في العلاقة بينها وبين الغرب، حيث بدأت الأزمات الاقتصادية والعسكرية في الظهور في أوروبا وأمريكا مما دعا لأن تفكر أميركا وأوروبا في أن الحرب الباردة بين الشرق والغرب ليس في مصلحتهما، فلابد من إنهائها عن طريق المفاوضات وأجهزة المخابرات الأمريكية المركزية التي تبنت إختراق الأنظمة الشيوعية من الداخل[2].

واستمر الوضع على هذا الحال الى أن جاء الزعيم السوفيتي "ميخائيل غورباتشوف" إلى رئاسة الدولة السوفيتية حيث هاجم مرحلة الركود والشلل، كما ركز على بعث الحيوية في السياسة السوفيتية والتعاون فى حل المشاكل الدولية، ودعا أيضاً إلى عقد لقاءات قمة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، وقد حصل هذا اللقاء بين الرئيسين ريغان وغورباتشوف في جنيف (نوفمبر) 1985ف وذلك لوضع حد للحرب الباردة وتحسين العلاقة بين الدولتين [3]. إلا أن ضعف شخصية غورباتشوف، وتردده في قراراته، وتقربه من الغرب أدى بالشيوعية إلى الظهور بحالة الإحتضار، وهذا ترك رد فعل فعال في أوروبا الشرقية وغيرها من الدول، حيث تهاوت فيها الأنظمة الشيوعية وفقدت هيبتها ، وبدأ الخطر الشيوعي في

---

1. د. عدنان طه مهدي الدوري ، العلاقات الدولية المعاصرة ، ط1 (بيروت :دار التسهم للطباعة والنشر ،1992) ص43 .
2. د. صلاح رفيع ، المؤامرة والنظام العالمي الجديد ،ط1 (لندن :دار الرافد للنشر والتوزيع ،1994) ص10.
3. د . عدنان طه مهدي الدوري ، العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سابق ، ص ص 56 - 57 .

الذوبان، وصار من الطبيعي أن ينتهي الإتحاد السوفيتي وأن غورباتشوف هو الرجل المناسب لهذا الدور، فأخذوا يشجعونه للمضي في برنامج الإصلاح الداخلي، مماجعل غورباتشوف يستمع إليهم ويقدم تنازلات ويوقع معاهدات، وبذلك انحدرت شعبيته وأخذت الجمهوريات التابعة له تفقد ثقتها فيه، فقد أخذ يتمرد على الشيوعية، وينسلخ عنها، وهذا أدى إلى ظهور الصراعات السياسية، فكان لابد للقادة السياسيين من التخلص من هذا الرجل. وبذلك فقد الإتحاد السوفيتي هيبته على يده، وتم القضاء على غورباتشوف، وانهارت الشيوعية. وأخذت أمريكا وأوروبا تقدم العون للأنظمة الجديدة في الدول التي انهارت فيها الشيوعية خوفا من العودة الى الماضي[1].

(3) آثار إنهيار الإتحاد السوفيتي على طبيعة العلاقات الدولية والعالم أجمع :

إن إنهيار الإتحاد السوفيتي خلّف آثاراً سلبية على العلاقات الدولية تتمثل فيمايلي:

- لقد أدى إنهيار الإتحاد السوفيتي إلى تفاعلات جذرية على المستوى العالمي تجسدت في إختلال توازن القوى العالمي على مستوى دول الشمال والعلاقات بين الشمال والجنوب.

- إن إنهيار الإتحاد السوفيتي أدى إلى تحولات هيكلية تمثلت في تبدل موازين القوة الإقتصادية وتنامي النزعة الحمائية وتبلور منظومة جديدة لدول الشمال الرأسمالية[2].

- إن إنهيار الإتحاد السوفيتي أنهى حقبة العداوة بين الشرق والغرب، مما أدى إلى إكساب الغرب أنتصارات سياسية بحكم ما في جعبته من دسائس ومؤامرات أصابت مستقبل الإتحاد السوفياتي في مناحي الحياة السياسية والإقتصادية[3].

---

[1] د. صلاح وقيع ، المؤامرة والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ص 11- 12.

[2] د. عبد الواحد الناصر ، العلاقات الدولية "المتغيرات الجديدة" ، ط2 (الرباط : دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع، 1995) ص29.

[3] د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية "مفاهيم مختارة" ط2 (مصراتة : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2004) ص 240 .

- إن إنهيار الإتحاد السوفياتي أسهم في انفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولي. حيث أصبحت متحكمة في النظام العالمي ، قادرة على فرض هيمنتها عليه بما يتناسب مع مصالحها، كما أكدت ذلك وزيرة الخارجية الأمريكية "السيدة أولبرايت" في حديث لها "ليعلم الجميع أننا نفعل مانريد ونغير مانريد، ولا تقف في طريقنا عقبة واحدة لأن العالم لنا ... العالم لأمريكا ..."[1].

- لقد أدى إنهيار الإتحاد السوفيتي إلى تفعيل دور الامم المتحدة وفقاً للرؤية الأمريكية باعتبارها أداة فعالة أمريكية، كما أكد ذلك ديفيد برودر في حديثه لجريدة واشنطن بوست "إن المنظمة أداة فعالة للزعامة العالمية الأمريكية، وأنها يمكن أن تكون مؤسسة بوسعها تحقيق السلام وحكم القانون معاً في المناطق المضطربة"[2].

- أثر إنهيار الإتحاد السوفيتي على مجلس الأمن الذي أصبح أداة بيد أمريكا تصدر عنه القرارات باسم الشرعية الدولية لإرهاب الدول الضعيفة، وفرض إرادتها عليها بالقوة بالشكل الذي يلائم مصالحها[3].

- بإنهيار الإتحاد السوفيتي أعادت أمريكا إستراتيجيتها، حيث وضعت بعض الدول ذات المواقع الإستراتيجية تحت أعينها خاصةً الدول العربية تحقيقاً لمصالحها أولاً ، ولأوروبا ثانياً، وحفاظاً على أمن إسرائيل الذي تعتبره جزءً من أمنها.

- أن إنهيار الإتحاد السوفيتي أدى ببعض الدول لان تفقد شيئاً من الأهمية بالنسبة لواشنطن كما حصل مع إيران، إلا أن واشنطن أصبحت تخص منطقة الخليج العربي بالأهمية الأولى نظراً لمصالحها هناك حيث انفردت بالهيمنة عليه[4].

---

[1] . د. سعيد اللاوندي ، القرن الحادي والعشرون هل يكون امريكيا ، ط1 (القاهرة : دارنهضة مصر ، 2002) ص 112 .

[2] . بالتريك هارمن وآخرون ، النظام العالمي الجديد ، القانون الدولي وسياسة المكيالين ، ترجمة : د. أنور مغيث ، ط1(بيروت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1995) ص ص25 - 26 .

[3] . حسام أحمد محمد هنداوي ، مدى تأثر مجلس الأمن بقواعد الشرعية الدولية "نظرة واقعية" ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ، القاهرة ، العدد 117 ، يوليو ، 1994 ، ص 99 .

[4] . د. صلاح وقيع ، المؤامرة والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ص ص 22- 23 .

- إن إنهيار الإتحاد السوفيتي أوقع أمريكا في مشاكل اقتصادية كالديون والفوضى كما إنه ترك إنعكاسات سلبية على دول العالم الثالث[1].

- بإنهيار الإتحاد السوفيتي صارت روسيا تابعة لأمريكا، كما أصاب الفتور الصين فقد تبنت إستراتيجية اللامبالاة خصوصاً عندما يتعارض الأمر مع مصالحها، حيث انتهى بها الحال إلى أنها غابت عن دورها في الساحة الدولية.

- بإنهيار الإتحاد السوفيتي أصبحت بلدان أوروبا الشرقية مصدراً لعدم الاستقرار مما سبب قلقا لبعض الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا التي اضطرت للقيام بدور ما كونها نموذجاً لتلك الدول بما فيها دول الجماعة الإقتصادية الأوروبية [2].

- لقد أدى إنهيار الإتحاد السوفيتي إلى نشوب صراعات إقليمية مرتبطة بالمصالح الأمريكية وقدرة القوى الإقليمية للحصول على أسلحة متقدمة للسيطرة على العالم [3].

ثانياً: التطور في المجتمع الإنساني (العولمة):

أصبحت العولمة من الظواهر الأكثر شيوعاً على مسرح الفكر الإنساني، فمنذ نهاية الأربعينات من القرن الماضي شهد العالم تحولات سياسية وإقتصادية واسعة النطاق ، تمثلت في قيام تكتلات وأحلاف سياسية وإقتصادية وعسكرية كبيرة، بالإضافة إلى ظاهرة العولمة التي تشكل روح القرن الواحد والعشرين .

فهي ظاهرة جاءت كنتيجة طبيعية للحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم قيام الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وسقوط الإتحاد السوفيتي، وأعقب ذلك توحيد الألمانيتين عام 1989ف بعد إزالة حائط برلين الشهير، وإنتهاء عصر القطبية الثنائية، ثم ثورة المعلومات التي جعلت من العالم قرية واحدة، وتضخم وتطور الشركات المتعددة الجنسيات.

ونظراً لأهميتها فقد تمت مداولتها ومناقشتها من قبل الكتاب والباحثين على كافة المستويات الأكاديمية، وغير الأكاديمية حيث عقدت حولها الندوات والمؤتمرات في

---

[1] . د. موسى الزعبي، النظام دولي جديد أم هيمنة إمبريالية جديدة، ط1 (دمشق: بدون دار نشر، 1993) ص 203.

[2] . المرجع السابق ، ص ص 250 - 251.

[3] . د.أحمد الرشيدي وآخرون ، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن "وجهة نظر عربية "، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996) ص 44 .

مؤسسات علمية واقتصادية وتكنولوجية حتى صارت الموضوع الأكثر تداولا على النطاق العالمي. كما تزايد الاهتمام بها في ضوء الدور المتنامي للعلاقات الدولية وبخاصة في العالم العربي، حيث هرع المفكرون والباحثون إلى دراستها. إلا أنها أثارت جدلاً كبيراً أدى إلى تباين الأراء مابين مؤيد ورافض لها، فالبعض يؤيد هذه الظاهرة والبعض الآخر يرفضها، والبعض يحاول التوفيق بين الرأيين فيؤيدها في جوانبها الإيجابية ويرفضها في جوانبها السلبية[1]. وسيتناول الباحث العولمة وما يرتبط بها من موضوعات بالتحليل والتفصيل من خلال:

(1) تعريف العولمة Globalization :

منذ بروز العولمة في السنوات الماضية والجدل مستمر حولها، فهي من أكثر المسائل إثارة للنقاش نظراً لجدة مفهومها وتعدد تعريفاتها وانحياز الباحثين إليها رفضاً وقبولا، فالبعض يراها دعوة زائفة وآخرون يرونها حقيقة تقوم على سند [2].

ولغةً هي كلمة مأخوذة من التعولم والعالمية والعالم، ومصدر إشتقاقي لفعل مستحدث "عولم يعولم عولمة "على وزن" فوعل يفوعل فوعلة" [3].

وهي واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها، وترجمة للكلمة الإنجليزية "Globalization" المشتقة من كلمة "GLOBE" أي الكرة الأرضية، ثم شاع إستخدامها وانتشر عبر العالم في جميع المجالات المختلفة، والكلمتان الأخريان هما الكوكبة والكونية بالإضافة إلى مصطلح آخر هو "التوحد المكاني وسيادة الأقوى". وأيضاً هي" تغليب الشأن العالمي على الشأن المحلي لكل بلد على حده [4].

وإصطلاحاً هي" اندماج أسواق العالم في حقول التجارة العالمية والإستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والقوى والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية" [5].

---

[1] . د. محمد الأطرش ، العرب والعولمة: ما العمل؟ ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، العدد 229 ، السنة 20 ، مارس ، 1998 ، ص99.

[2] . عز الدين الواح ،الإعلام العربي وتداعيات العولمة ، مجلة المؤتمر ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد38 ، السنة الرابعة ، أبريل ، 2005، ص 26 .

[3] . د. محمد الأطرش ، العرب والعولمة: ما العمل؟ ، مرجع سابق ، ص 101 .

[4] . د. بسيوني محمد الخولي، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة، المجلد الخامس:الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية)، الجزء الثامن: الحضارة الإسلامية في المعترك، ط1 (قرص : مركز دراسات العالم الإسلامي ، 2004) ص 381 .

[5] . د. طاهرة حمدي كنعان وآخرون ، هموم اقتصادية عربية التنمية ـ التكامل ـ النفط ـ العولمة ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) ص 46.

ووفقاً لإصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا (OECD) فإن مفهوم العولمة أستخدم لأول مرة من قبل تيودورلفت "عولمة الأسواق"، وذلك لتوصيف التغييرات التي حدثت خلال الحقبتين الماضيتين في الإقتصاد الدولي، والآن أصبحت هي الكلمة المحورية في لغة العلاقات الدولية [1].

والعولمة في مفهومها العام هي" نموذج القرية الكونية التي تربط العالم، تهدم الحواجز وتقدم المعلومات بشكل شامل بلا قيود فتحول العالم إلى قرية واحدة" [2].

وكذلك هي" اصطباغ العالم بصبغة عالمية واحدة ، وتوحيد أنشطتها الإقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير إعتبار لإختلاف الأديان والثقافات والجنسيات ، ودخول المجتمع القومي في تعاون مع كافة الأطراف لكي يجسد هذه الظاهرة العالمية [3].

● أما أراء العلماء والمفكرين المتباينة حول العولمة فقد تعددت المحاولات التي حاولت تعريف العولمة مابين مؤيد ورافض لها.

• الإتجاه المؤيد للعولمة رحب بها وعدها الملاذ لطموحاته، حيث عرفها بعضهم على أنها "ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية إنتشار المعلومات التقنية والعلمية يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف المكونة لهذه الدائرة". والبعض الآخر ينظر إليها على أنها "العمل على توحيد الأفكار والقيم بين شعوب العالم كوسيلة لتحقيق الفهم المتبادل، وإقرار السلام العالمي" [4].

•أما الإتجاه الرافض للعولمة فقد اعتبرها شر حيث عرفها بعضهم بأنها "مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية، ووسيلة لتنفيذ أهدافها وإثبات قوتها على تطويع المجتمعات" أي رأسمالية الشكل والمضمون. والبعض أيضاً رادفها بمصطلح الأمركة كما أكد على ذلك الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في أحد خطاباته" حيث

---

[1] . د. رضا عبد السلام، إنهيار العولمة، ط1 (الإسكندريه: الدار الجامعية للنشر، 2003) ص 22 .

[2] . د. محمد بوعشة ،العرب والمستقبل في الصراع الدولي ، ط1 (عمان : المكتبة الجامعية ، 2000) ص101.

[3] . برهان غليون ، د. سمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، ط1 (دمشق : دار الفكر ،2000) ص 27 .

[4] . صالح عبد الله الجاسم ، العولمة: زوايا ومرايا ، مجلة التقدم العلمي ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت ، العدد19، سبتمبر ، 1997، ص ص 4- 5.

* . مقتطف من خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في 1990/1/24م .

قال" إن القرن العشرين أمريكي، ويجب أن يكون القرن الواحد والعشرين قرن العولمة أمريكياً أيضاً" . كذلك عرفت بأنها "إحدى المفاهيم الجديدة للنظام العالمي ، وصورة صادرة عن إحساس الغرب بقدرته على فرض تصوراته ومناهجه وتقاليده على الآخرين، وجعل العالم كتله واحدة" [1].

• أما الأتجاه الثالث والذى يجمع بين الرأيين فيقبل بالعولمة في جوانبها الإيجابية، ويرفضها في جوانبها السلبية حيث يعرفها بأنها "مفهوم ينطوي على تناقض بين نظريتين إحداهما راديكالية ترى في الليبرالية سيطرة للرأسمالية، والأخرى ليبرالية تدعو إلى الاعتماد المتبادل بين الدول، وبذلك أصبح مفهوم العولمة مرتبطاً بالتطور العام للنظام الرأسمالي" [2]. والبعض الآخر يرى أنها" "ليست بالضرورة إنتاج أمريكي خالص بل قد تحمل ملامح متنوعة فهي بالضرورة ليست إسلامية ولا يسارية "[3].

• أيضاً للعولمة تعاريف مختلفة من وجهات سياسية واقتصادية وثقافية.

فتعريف العولمة سياسياً هي" ذوبان الشؤون السياسية للدولة القومية في الإطار العالمي دون إعتبارلحدودها السياسية، وإرساء دعائم الليبرالية، وإعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكاً للدولة في صنع قراراتها السياسية" [4].

أما تعريفها اقتصادياً فهي" الإقتصادات العالمية المفتوحة التى تدعو إلى التعميم والتنافس الإقتصادى وتحرير التجارة، و إنتقال حركة رأس المال والإستثمار إلى الأسواق[5].

---

[1] . د. عبد الرزاق محمد الدليمي، العلاقات العامة والعولمة ، ط1 (عمان : دار جرير للنشر والتوزيع ، 2005) ص 94.
[2] . د. مزيد عبد الجبار الحديثي ، العولمة الاعلامية والأمن القومي العربي، ط2(عمان:الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2002) ص 42.
[3] . نموذج شافيز للإسلاميين والقوميين في المنطقة العربية.
[4] . د. مزيد عبد الجبار الحديثي ، العولمة الاعلامية والأمن القومي العربي، مرجع سابق ، ص ص 43 - 44.
[5] . د. فتحي أبو الفضل وأخرون ، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ، ط1 (مصر: مكتبة الأسرة ، 2004) ص 31 .
[6] . السيد يسين وأخرون ، العرب والعولمة ، ط2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) ص 44 .

وتعريفها إجتماعياً يعني" سمة عصر تسوده قوانين الجماعة ، ونظريات الأداء فيها تخص الكافة بحيث تتوفر الفرص للجميع لتحقيق الأمن والرفاه الإجتماعي" [1].

والعولمة ثقافياً هي" الفيض المتدفق إلى الدول في شكل كلمات وقيم أخلاقية وقواعد قانونية وإصطلاحات سياسة، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة".

والعولمة تقنياً هي" التي تبرزخلال البث التلفازي والأنترنت، نتيجة لتراكمات كمية ونوعية تحققت نتيجة لتكنولوجيا الإتصالات والوسائل السمعية والبصرية" [2].

(2) القواسم المشتركة بين التعاريف المختلفة للعولمة:

إن القواسم المشتركة بين التعاريف المختلفة تركز على أن العولمة هي:

- التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة، دون إعتداد بالحدود السياسية للدول أو انتماء لدولة معينة، ودون الحاجة لاجراءات حكومية.
- نظام عالمي جديد يقوم على الإبداع العلمي والتقني وثورة الإتصالات والمعلومات التي تحكمها تقنيات الكمبيوتر والإنترنت والبث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية.
- نموذج القرية الكونية التي تربط بين الشعوب والأوطان والثقافات، وتزيل الحواجز حتى يحقق الجميع الثقافة الكونية والأسرة الكونية والسوق الكونية الواحدة.
- حرية الأسواق وعالميتها وإنفتاحها بحيث تتدفق السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال إلى الدول المتقدمة والنامية بحرية بدون حدود وطنية وإقليمية .
- مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية في ظل سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات.
- التبادل والتعاون والإندماج بين الدول وتحولها إلى محطة تفاعلية للأنسانية بأكملها.

(3) نشأة العولمة:

إن بداية العولمة ترجع لى مراحل تاريخية طويلة حددها بعض الكتاب والمفكرين الى بداية القرن الخامس عشر زمن النهضة الأوربية الحديثة، إلا أن

---

[1]. المرجع السابق ،نفس الصفحة.
[2]. عز الدين اللواح، الإعلام العربي وتفاعلات العولمة ، مرجع سابق ، ص 27 .

إستخدامها قد بدأ منذ بداية سياسة الوفاق التي سادت في الستينات بين القطبين المتصارعين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، ثم تشكلت ملامحها مع بداية الحرب الباردة إلى أن انتهى الصراع بإنهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة [1].

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت المرحلة المعاصرة منها، ثم زاد إستخدامها إنتشاراً في السنوات العشر الأخيرة في السبعينات، ثم تسارعت وتائرها وترسخت فعلياً في الثمانينات أي في الربع الأخيرمن القرن الماضي[2].

وفي بداية التسعينات من القرن العشرين بدأت معالمها في الوضوح حيث انتشر استخدامها في كتابات عدة، ثم شاع إستخدام اسمها الحديث بعد إنهيار الشيوعية وإستفراد أمريكا بالعالم ومطالبتها للدول بتوقيع إتفاقية "الغات"، وبذلك اكتسب هذا الموضوع دلالات إستراتجية وثقافية، فقد برزت العولمة كمصطلح جديد على الساحة العالمية بدرجات متفاوتة في سرعتها وبتأثيرات متباينة في حصادها[3].

(4) العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة:

لقد ظهرت العولمة تدريجياً خلال مجموعة عوامل ساهمت في ظهورها أهمها[4]:

- أثار إنهيار نظام (Breton Woods) الإقتصادي، وأزمتي نفط أوبك في الأعوام1971 و 1973ف و 1979ف ، وما كان لذلك من أثر بليغ في توليد الأضطرابات .
- المحاولات التي قامت بها المؤسسات المالية وكبار الصناعيين من أجل التعويض عما خسروه في فترة الاضطرابات، وذلك بالبحث عن منافذ أوسع للإستثمارات.
- نمو البطالة في أوروبا، وظهور إليابان كقوة إقتصادية منافسة للغرب، وتغلغل الدول النامية في السوق العالمي مما أثار مخاوف الغرب من الدخلاء الجدد .
- محاولات الولايات المتحدة لتفكيك الدول الكبرى كالإتحاد السوفيتي سابقاً.

---

[1] . د. فتحي أبو الفضل وآخرون ، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ، مرجع سابق، ص ص25 -26.

[2] . د. مؤيد عبد الجبار الحديثي ، العولمة الاعلامية والأمن القومي العربي ، مرجع سابق، ص32.

[3] . د. طه عبد العظيم ، الإقتصاد المصري في عصر العولمة:رؤية إستراتيجية ، التقرير الاستراتجي العربي 2001(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام،2001). على موقع
www.ahram.Org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB101.HTM شبكة الإتصالات الدولية.

[4] . د. حاكمي بو حفص، العولمة:الإجتياح السريع والمخاطر المحتومة للدول النامية، مجلة علوم إنسانية، جامعة وهران، الجزائر ، العدد20،أبريل،2005، ص 8.

- الثورة العلمية والتكنولوجية ساهمت في ظهور العولمة كما أدت إلى ما يلي[1]:

أ) تغير في نمط الإنتاج وتوسيع عالميته. .

ب) ثورة مماثلة في التسويق لتتواكب مع متطلبات التنافس الشديد في الأسواق.

ج)عولمة متصاعدة في مجال التجارة والمال في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية.

- الشركات المتعددة الجنسيات من العوامل الأساسية في ظهور العولمة وذلك من خلال عقدها لتحالفات إستراتيجية في المجالات المصرفية والصناعية والنفط مما أدى الى تركز الثروة في أيديها، وتوفير مناخ ملائم للولايات المتحدة لقيادة العالم.

- القضايا ذات الصفة العالمية كقضايا مكافحة الجريمة ،والهجرة غير الشرعية[2].

(5) التطور التاريخي للعولمة(مراحل تطور العولمة):

وفي سبيل الحديث عن مراحل تطور العولمة لابد من المرور على النموذج الذي صاغه "رولاند روبرتسون" في دراسته "تخطيط الوضع الكوني: العولمة بإعتبارها المفهوم الرئيسي" والتي حاول فيها رصد مراحل تطور العولمة عبر الزمان.

ونقطة البدء عند "روبرتسون" هي ظهور "الدولة القومية " على أساس أن هذه النشأة تسجل نقطة فاصلة في تاريخ المجتمعات ، ذلك إن ظهور المجتمع القومي منذ منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة، وإن الدولة القومية المتجانسة تمثل تشكيلاً لنمط محدد من الحياة[3]، فهي عميقة الجذور بالماضي ونتاج عوامل إجتماعية وثقافية وسياسية نمت وتطورت عبر قرون عديدة ، ثم اتخذت لنفسها نمطاً محدداً من التنظيم وخصائص معينة تشترك فيها مع الدول القومية الأخرى[4].

وبذلك فشيوع الدولة القومية هو فعل من أفعال العولمة بمعنى إن نشر الفكرة الخاصة بالمجتمع القومي كان جوهرياً بالنسبة إلى التعجيل بظهور العولمة. هذا بالإضافة إلى أن هناك مكونان آخران للعولمة هما (الافراد) و(الانسانية) [5].

---

[1] . د. تمبنوف ، آفاق العولمة في البلدان النامية ، ترجمة : د. كريم نعمه النوري، ط1 (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر والتوزيع،2005) ص ص5-8.

[2] . د.أحمد عباس عبدالبديع، من العالمية الى العولمة ، جريدة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد124، 3 مايو، 1998، ص11.

[3] . د. مؤيد عبد الجبار الحديثي ، العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي ، مرجع سابق، ص33.

[4] . د. سليمان صالح الغويل، الدولة القومية" دراسة تحليلية في ضوء النظرية العلمية الثالثة"، ط1(طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1987) ص203.

[5] . السيد ياسين ، العولمة والطريق الثالث (القاهرة : دار سويدي للنشر والتوزيع ،2001) ص 24 – 25.

وعلى هذا الأساس صاغ روبرتسون نموذجه والذي بدأ صياغته فيه بظهور الدولة القومية حيث قسم مراحل العولمة إلى خمس مراحل :

1- **المرحلة الجنينية** : استمرت في أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر حيث شيدت نمو المجتمعات القومية، كما تعمقت فيها الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وبدأت فيها الجغرافيا الحديثة[1].

2ـــ **مرحلة النشوء** : استمرت في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1840 وما بعده حيث حدث فيها تحول حاد في فكر الدولة المتجانسة، كما نشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية وبدأ فيها الاهتمام بموضوع القومية والعالمية[2].

3ـــ **مرحلة الإنطلاق** *:استمرت منذ عام 1877ف وحتى العشرينات من القرن العشرين حيث ظهرت فيها مفاهيم كونية كالمجتمع الدولي، كما تم فيها إدماج العديد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وتطبيق فكرة الزمن العالمي[3].

4ـــ **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة****: استمرت منذ العشرينات حتى منتصف الستينات من القرن العشرين، وبدأت فيها الحروب الفكرية حول مصطلحات العولمة والصراعات حول صور الحياة مع التركيزعلى الموضوعات الإنسانية.

5 ـــ **مرحلة عدم اليقين** : استمرت منذ الستينات حتى التسعينات ، حيث تم فيها ادماج دول العالم الثالث في المجتمع العالمي، كما انتهى فيها النظام ثنائي القطبية وإنتشرت الأسلحة الذرية والوعي الكوني وزاد الاهتمام بالمواطنة والعالمية[4].

وبذلك يمكن القول إن العولمة تشكلت ملامحها منذ القرن الخامس عشر إلا أنه من الصعب أن نعزى بداية العولمة لهذا التاريخ أوقبله بفترة ذلك أن العولمة إعتمدت في نشأتها على التطور التكنولوجي الذي ساعد على ظهورها ؛ كما إعتمدت عليه في الستينات منذ بداية الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية،

---

1 . د. عبد الرزاق محمد الدليمي، العلاقات العامة والعولمة ، مرجع سابق ، ص95 .

2 . المرجع السابق ،نفس الصفحة.

3 . تشكلت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم .

4 . مؤيد عبد الجبار الحديثي ، العولمة الاعلامية والأمن القومي العربي ، مرجع سابق، ص34.

** يعتقد العولمة أن معارضات هتلر لفرض الهيمنة على العالم إبان الحرب العالمية الثانية وبما كاد في إنتشر قريب معا يطرحه الغرب من مفاهيم العولمة والعولمة العالم إلا أن هتلر أراد تحرق المراحل وفقا لأسلوب إستخدام القوة العسكرية في حين يستخدم الأمريكان الآن سياسة الإقتصاد و وسائل الإعلام المتطورة.

4 . د. عبد العليل كاظم الوالي، حماية العولمة بين الإحتكار والرفض، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،العدد 275، يناير 2002، 61.

وأخذت تتطور بمرور الوقت إلى أن أتضحت معالمها في بداية التسعينات من القرن العشرين مروراً بأكثر من مرحلة ونوضح ذلك فيما يلي[1]:

ـ **المرحلة الأولى:** بدأت منذ بداية الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية حيث احتدم فيها الصراع بين هاتين الكتلتين وكان صراعاً أيديولوجياً، وأخذت كل منهما في نشر وتعميق مفاهيم النظام الذي تؤمن به وكسب وتأييد المجتمع الدولي.

ـ **المرحلة الثانية** : بدأت منذ التسعينات من القرن العشرين حيث إنهار فيها الإتحاد السوفيتي وبدأ مصطلح العولمة بالظهور فيها لأول مرة عندما ذكره الرئيس الأمريكي بوش الأب في خطاب له عام 1992اف فقد عكف المفكرون على محاولة تعريفها وتحديد مظاهرها وآثارها، كما استمرت الولايات المتحدة في التنظير لها والهيمنة على مقدرات العالم بإستخدام كافة الطرق على جميع المستويات.

ـ **المرحلة الثالثة:** بدأت منذ عام 1999اف بفشل المؤتمر الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، وبقيام مظاهرات ضد العولمة عبرت عن ردة فعل شعوب العالم تجاه العولمة التي تقودها الولايات المتحدة. والذي يعزز هذه المظاهرات أن من قاموا بها حاولوا أن يلفتوا النظر إلى أحوال العمال السيئة في العالم بسبب العولمة.

ـ **المرحلة الرابعة:** بدأت منذ 11سبتمبر 2001 ف عندما تم توجيه ضربات مدمرة لمركز التجارة العالمي ومبني البنتاجون، حيث تعتبر هذه الهجمات ضربة للولايات المتحدة الأمريكية لها الأثر الأكبر على المستويين الأمريكي والعالمي، ظهرت فيها الولايات المتحدة بشكل غير متوقع في عدم استطاعتها حماية أمنها الداخلي بالرغم من إنتشار قواتها في بقاع العالم مما نتج عنها إهتزاز الإقتصاد الأمريكي.

وبذلك فالعولمة ظاهرة قديمة في بعض سماتها حديثة في بعضها الآخر، تاريخية تطورية ناتجة عن الثورة العلمية والتكنولوجيا المعاصرة.

(6) العولمة والنظام العالمي الجديد:

إن العولمة هي المحرك الفاعل في إقتصادات الدول وهي التي توضح الاتجاهات لتطوير الفكر الإنساني وانتشار الثقافة العالمية.

---

[1] د. فتحي أبو فتحل وآخرون ، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ، مرجع سابق، ص ص25 -27.

وكظاهرة هي تلك السياسيات التي تسارعت منذ مطلع التسعينات وقادت إلى تحولات شملت مختلف أبعاد النظام العالمي، وهي الحضارة المعرفية الجديدة التي تسعى لنشر أفكارها وقيمها. أما النظام العالمي الجديد فهو نمط جديد للعلاقات الدولية برز عندما دخلت العلاقات بين المعسكرين الغربي والشرقي مرحلة جديدة تمثلت في تقديم الإتحاد السوفيتي تنازلات عجزت الولايات المتحدة عن تحقيقها، حيث أشار إليه الرئيس الأمريكي "بوش الأب" في مطلع التسعينات عندما تحدث عن نظام عالمي جديد مبنى على السلام تحكمه هيكلية تقوم على وجود خلل في توازن القوى أي إنهيار الإتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي[1].

كذلك ترتبط العولمة مع النظام العالمي الجديد بعلاقة موضوعية فكلاهما برزا مع بداية القرن الواحد والعشرين، كما أن العولمة تمثل أبرز صور هذا النظام الذي يتجه نحو عولمة الأرض تحت قيادة واحدة بدون حدود وبدون هوية ، فهي تطور لاحق للنظام العالمي الجديد تلتقي معه في تكنولوجيا الإتصال والإلكترونات في الجوانب بنوعيها الإيجابية والسلبية وذلك فى القيم والأهداف والمبادئ التي تخصص كل جانب على حده[2].

وهذه الرؤية تتضح عند أنصار العولمة والنظام العالمي الجديد الذين يرون أن العولمة تجتمع مع النظام العالمي الجديد في جوانب إيجابية وذلك في القيم التي ترفع شعارات القضاء على العدوان وتعزيز حقوق الإنسان ونزع السلاح وتوحيد العالم سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وصياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها، وفي الأهداف التي تتجسد في أن يكون للعالم لغة وعقيدة واحدة وحضارة عالمية واحدة ، وفى المبادئ التى تتمثل فى مبدأ التعاون وفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ومبدأ الأمن الجماعي المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[3].

---

[1] د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية "مفاهيم مختارة" مرجع سابق، ص235.
[2] د. عبد الرزاق محمد الدليمي، العلاقات العامة والعولمة ، مرجع سابق ، ص93.
[3] د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية "مفاهيم مختارة" مرجع سابق، ص242.

أيضاً تجتمع العولمة مع النظام العالمي الجديد في عدد من الجوانب السلبية وذلك في القيم التي تنادى برفع شعارات الديمقراطية النيابية والتبعية وإستغلال الشعوب، وكذلك في الأهداف التي تهدف إلى الترويج للأفكار الرأسمالية ومحاربة القيم الغيرغربية، وفي المبادئ التي تنص على إحترام مبادئ القانون الدولي التي تجسد المصالح الغربية وعلى تطبيق قرارات مجلس الأمن التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وعلى التدخل في الشئون الداخلية تحت غطاء الشرعية الدولية[1].

وبالإضافة إلى هذه الجوانب التي تعتبر حلقة وصل بين العولمة والنظام العالمي الجديد فالعولمة تلتقي كذلك مع النظام العالمي الجديد من خلال الوسائل التكنولوجية المتطورة ، حيث تعكس عملية معقدة غير متفق عليها تعيشها أطراف النظام العالمي المعاصر نتيجة للثورة التقنية في مجال المعلومات والإتصالات ، فهي عملية معقدة والنظام العالمي الجديد يعتبر في واقع الأمر مفهوماً بسيطاً معقداً في نفس الوقت لإختلاف مفهومه من دولة لأخرى ومن مجال لآخر،كما أنها ترادف النظام العالمي الجديد حيث تختلط وتتوافق معه[2].

وبذلك يمكن القول بأنها التغيرات الجديدة ذات الأبعاد الإقتصادية والسياسية والثقافية التي تعيد تشكيل النظام العالمي الجديد .

الخلاصة:

يخلص الباحث في هذا المبحث إلى أن الإتحاد السوفيتي قد تفكك وسقطت الأنظمة الشيوعية في العالم لأسباب داخلية وخارجية.

فالإتحاد السوفيتي كان دولة عظمى بكل المعايير، غير أن قدر هذه الدولة كان التفكك والإنهيار فقادتها لم يملكوا الرؤية الكافية بمتطلبات القرن، كما عجزوا عن المجازفة لخوض الصراع، فقد تقسخت أممه وتوارت في زوايا بعيدة من التاريخ.

ويخلص كذلك إلى أن العولمة ظاهرة مثيرة للجدل والنقاش أثارت إهتمام الكتاب والباحثين في مختلف كتاباتهم العلمية والفكرية مابين مؤيد ورافض لها.

---

[1] السيد يسين ، العالمية و العولمة ، ط2 (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر والتوزيع ، 2002) ص 311 .
[2] د. أحمد عبد الله العلي ، العولمة و التربية ، ط1 (القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2002) ص 11.

وفي الفترة الأخيرة من القرن العشرين بدأت بشائر الدراسات الجادة نحو العولمة وعلاقتها بالنظام العالمي الجديد لأنه يمكن في ضوء فهم قوانين العولمة وتياراتها صياغة إستراتيجية عربية لا للمواجهة الرافضة رفضاً قاطعاً ولكن للتفاعل الحي الخلاق معها. ولا غنى أن يكون لنا مشروع عربي نهضوي متكامل نلتقي فيه أفضل مزايا العولمة، ولن يتأتى ذلك إلا إذا قمنا بفرز مزاياها من عيوبها .

المبحث الثاني

مرتكزات النظام العالمي الجديد ومقوماته

تمهيد:

لقد قام النظام العالمي الجديد على مرتكزات سياسية اقتصادية وثقافية جذرية اتصفت بعمق التأثيرعلى الدول، تسارعت وتيرتها بصورة لم تكن متوقعة أو محسوبة في المناخ الدولي الذي كان سائداً، تمثلت بشكل جوهري في تفكك الاتحاد السوفييتي واختفائه من التاريخ، وسقوط حائط برلين وزوال نظام القطبية الثنائية، وظهورالأحادية القطبية وانفرادها بالمسرح العالمي وانحسار دورأدوات التنظيم الدولي، وفقدان المنظمات الدولية لدورها المستقل فى معالجة المشاكل العالمية وحفظ السلم والأمن الدوليين، هذا بالإضافة إلى أن النظام العالمى ارتكز على الإستخدام الصريح والمباشر للقوة العسكرية والتحكم في مقدرات الشعوب والدول، والتحول فى ترتيب الأيديولوجيات والصراع الأيديولوجى الذى أفسح المجال أمام صراعات جديدة حيث تحول من صراع دولي بين الشرق والغرب إلى صراع بين الغرب والإسلام.

والواقع إن هذه المرتكزات الدولية والمستجدات السريعة التى شهدها العالم بشكل متدفق وبصورة مذهلة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، قد تركت انعكاساتها وأثارها الواضحة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقضايا الحرب والسلام والعلاقات الدولية عامة.

وفى هذا المبحث سيتناول الباحث بالدراسة والبحث والتحليل مرتكزات النظام العالمي الجديد ومقوماته فيمايأتي:

أولاً: القطب الواحد:

إن المتغيرات السياسية الدولية قلبت موازين القوى والتحالفات الدولية رأساً على عقب، حيث وضعت البشرية أمام مرحلة جديدة هي القطبية الأحادية، فانهيار الاتحاد السوفييتى ترك فراغاً كبيراً في المجتمع الدولي جعل الولايات المتحدة القوة السياسية الأكثر تأثيراً، فلقد وجدت نفسها قوة عظمى على رأس نظام عالمي تهيمن عليه، حيث عملت على ترسيخ الانطباع بأنها قد كسبت المواجهة السياسية والعقائدية مع الاتحاد

السوفييتي لمصلحتها كما أخذت تروج عبر وسائلها الإعلامية الضخمة أن هزيمة الاشتراكية تعني انتصاراً مباشراً لفكرها الليبرالي الذي يتمتع بكل مواصفات العالمية، لذلك أخذت تتصرف من موقع إدارة العالم وتقرير شؤونه السياسية والاستراتيجية خاصة أن أيديولوجيتها من دون منافس وأكثر تألقاً من أي وقت آخر، وحلفها العسكري والسياسي أكثر تماسكاً واحتفاظاً بقوته، وساعدها في ذلك مواردها وإمكاناتها التي لازالت تتصدر موارد وإمكانات دول العالم[1].

وبالفعل نجحت الولايات المتحدة في أن تصبح القوة المهيمنة الوحيدة في العالم، وتأسيساً على هذه الحقيقة تمكنت من الحصول على كل الامتيازات وفرض السياسات على المنظمات الدولية حيث أصبحت النموذج الأوحد الذي لا يوجد له بديلٌ في العالم[2].

وعند الحديث عن القطب الواحد كمرتكز من مرتكزات النظام العالمي الجديد، يمكن للباحث تناول مجموعة من العناصر على النحوالآتي:

(1) تعريف القطب الواحد:

- **القطب الواحد سياسياً:** يعني السيطرة والهيمنة السياسية على الوضع الدولي ليتمكن من فرض إرادته وسيطرته على العالم وفق مشيئته وأوامره[3].

- **التعريف العام القطب الواحد** بأنه الهيمنة على القواعد والترتيبات التي تحكم العلاقات الدولية، بحيث يجعل أطراف النظام العالمي تفعل مايريده وذلك بفرض رؤيته بشكل غيرمباشر دون استخدام للقوة المسلحة ، ودون مشاركة الأطراف الدولية[4].

(2) المتغيرات التي مهدت لظهور نظام القطب الواحد :

هناك مجموعة متغيرات دولية ساهمت في ظهور نظام القطب الواحد أهمها مايأتي:

- انتهاء الحرب الباردة مع وصول غورباتشوف إلى السلطة عام 1985ف.

---

[1] . السيد ياسين ، نحو النظام جديد للشرق وسطية ، التقرير الاستراتيجي العربي1989 ، ط3(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ، 1990) ص 8.

[2] . د. سيد ابوضيف احمد ، الهيمنة الأمريكية ونموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد 3 ، المجلد 31 ، يناير ، 2003 ، ص 11 .

[3] . د. إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي و العشرين" دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي" ، مرجع سابق ، ص156.

[4] . د. مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم ، توازن القوى في إطار النظام العالمي الجديد " دراسة تحليلية مقارنة" ، مجلة دراسات ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، العدد 13، السنة الرابعة ،يوليو ، 2003 ، ص ص 14 - 15 .

وعلى صعيد السياستين الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي اتخذ غورباتشوف سلسلة من المتغيرات من خلال انتهاجه لسياسات البيروسترويكا والجلاسنوست.

وعلى أثر ذلك ظهرت على صعيد السياسة الداخلية سلسلة متغيرات أهمها:

ـ إجراء أول انتخابات حرة إلى حد ما في الاتحاد السوفييتي في عام 1989 ف.

ـ موافقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في1990/2/7ف على إلغاء المادة السادسة من الدستورالسوفييتي التي تجعل السلطة في البلاد حكراً لهذا الحزب.

ـ في يوم 8/29/ 1990ف أعلن مجلس السوفييت الأعلى عن حل نفسه.

ـ بنهاية عام1991ف انهارالاتحاد السوفييتي تاركاًوراءه روسيا ودولاً أخرى مستقلة[1].

أما على صعيد السياسة الخارجية حدثت جملةٌ من التحولات أهمها ما يأتي:

ـ توقيع معاهدة إزالة الصواريخ النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي في عام 1987ف.

ـ انعقاد قمة مالطا في ديسمبر 1989ف بين الرئيس الأمريكي "جورج بوش" والرئيس السوفييتي "ميخائيل غورباتشوف"[2].

ـ حل حلف وارسو الذي جمع دول أوروبا الشرقية في 1991/7/1ف.

ـ تراجع الشيوعية في دول أوروبا الشرقية وانهيار أنظمتها الشيوعية [3].

ـ تحطيم حائط برلين أحد رموز الحرب الباردة في7 نوفمبر 1989ف.

ـ تحقيق الوحدة بين الألمانيتين الشرقية والغربية في شهر أكتوبر 1990ف.

ـ نشوب حرب الخليج عام 1990ف وما ترتب عليها من تشكيل حرب دولية ضد العراق، وإجباره على الانسحاب من الكويت ثم فرض عقوبات ضده [4].

ـ انعقاد مؤتمرمدريد للسلام عام 1991ف الذي ضم أطرافاً عربيةً وإسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بإجراء مفاوضات ثنائية ومتعددة

---

[1] . د. زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ط1 (طرابلس :دار الرواد ،2002) ص386-388.

[2] . المرجع السابق ، ص338.

[3] . د. علي محمد شعيش ، العلوم السياسية ، ط3 (بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 1996) ص 309.

[4] . د. هيثم كيلاني ، منزلة الثورة في النظام العالمي الجديد ، مجلة العربي ، وزارة الاعلام ، الكويت ، العدد 404 ، يوليو ، 1992 ، ص 28 .

الأطراف" وفق مبدأ "الأرض مقابل السلام" حيث هدف إلى كسر طوق المقاطعة العربية لإسرائيل، والتمهيد لاستيعاب المنطقة العربية ضمن نظامٍ إقليمي تلعب فيه إسرائيل دور الوكيل لصالح أمريكا [1].

ـ توقيع معاهدة ماستريخت بهولندا التي تم تنفيذها في نوفمبر 1991ف.

ـ ظهورمنظمة التجارة العالمية التي مارست مهامها في يناير عام 1995ف، كماوصل عدد أعضائها إلى 144 في شهر نوفمبر 2001 ف [2].

(3) نشأة نظام القطب الواحد:

إن لهذا المصطلح جذوره التاريخية حيث يعود استخدامه إلى الحرب العالمية الثانية،وبنهاية هذه الحرب عام 1945ف نشأت القطبية الثنائية حيث انقسم العالم إلى نظامين متناقضين استأثر كلٌ منهما بالهيمنة على الدول التابعة له[3].

وقد ظل الحال كذلك الى أن سقط جدار برلين وانهار القطب الثاني، مما أدى إلى انتهاء الصراع والتمهيد لظهور الدولة العظمى التي حققت الانتصارات واستغلت التحولات الدولية، لتزيد من حضورها الدولي كدولةٍ وحيدةٍ تتمتع بمقومات الدولة العظمى كلها، وهذا ماأكده برجنسكي عندما قال " إن غياب الاتحاد السوفييتي من الساحة الدولية يعني أن الولايات المتحدة ستكون القوة العظمى ذات المسؤولية الدولية" [4].

(4)المبادئ والأسس التي يقوم عليها نظام القطب الواحد [5]:

- نشر وتطبيق الليبرالية الرأسمالية.
- الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي التي تعكس المصالح الغربية بشكل عام .
- فضّ المنازعات التي تنشأ بين أطراف النظام العالمي الجديد بالقوة العسكرية.
- مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية، والمقاومة لأي محاولات استقلالية.

---

* تجري المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار خمس لجان هي لجنة الميزة ولجنة تحديد السلاح ولجنة اللاجئين ولجنة المياه ولجنة التعاون الإقتصادي.

[1] د. محمد ذكريا إسماعيل ، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 196، السنة 18 ، يونيو ، 1995 ، ص 26 .

[2] المرجع السابق ، ص 27.

[3] د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط2 (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1998) ص ص 276 - 277 .

[4] د. سيد أبوضيف أحمد ، اليمينة الأمريكية : نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص 11.

[5] د. مصطفى عبد الله أبو القاسم حشيم ، الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، ترتيبات ما بعد برشلونة (بيروت: معهد الإنماء العربي ، 2002) ص ص139 – 140.

- مبدأ الوجود لقواتها العسكرية الأمريكية، مع نزع السلاح والرقابة على التسلح خاصة الدول النامية التي لها برامج تسلح نووي أو كيماوي أو بيولوجي.
- دعم إسرائيل والحفاظ على أمنها ، ودمجها في النظام الإقليمي العربي.

(5) الأهداف الاستراتجية للقطب الواحد[1]:

إن من أهم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية للقطب الواحد هي:

- العمل على توسيع حلف الناتو، وتحويله الى أداة قمع ضد البلدان الرافضة له.
- السعي إلى إضعاف وتهميش دور دول الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي.
- العمل على تفعيل دورالمنظمات الدولية وتوجيه نشاطها بما يخدم الولايات المتحدة الأمريكية.

(6) طبيعة نظام القطب الواحد:

إذا كان النظام العالمي السائد بعد الحرب العالمية الثانية يتسم بوجود نمطية من علاقات القوى ترتكز على أساس القطبية الثنائية المتمثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى فمع انهيار الكتلة السوفيتية وتزحزحها من المقاعد الأمامية فى بداية التسعينات جاء إعتلاء الولايات المتحدة عرش العالم كقوة عسكرية – سياسية لاتقبل المنافسة ، حيث ظهر النظام العالمي الجديد متسماً بنمطية القطب الواحد بلامنازع[2].

ومع نهاية التسعينات تأكدت مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمى ، فقد أصبحت المركز الرئيسي فيه بما تمتلكه من مقومات لاتتوافر مجتمعةً لقوة أخرى ، حيث تقوم على ركيزة العالم الواحد فهى الكتلة الرأسمالية المسيطرة على العالم ،أما بقية الدول فهي الأطراف الضعيفة التى تخضع لما يرسمه المركز لها حيث تصنف إلى أطراف قريبة من المركز وأطراف بعيدة عنه ، وثمة دولٌ من الأطراف توصف بأشباه المركز تطمح إلى هجر دائرة الأطراف والانضمام لعضوية المركز[3].

---

[1] د. نجم الدليمي ، من أين يأتي خطر الحرب الكونية اليوم على العالم ، مجلة خيارات وأدوات الحوار المتمدن، مركز دراسات وأبحاث اشتراكية وليبرالي، العدد 1376، 12 نوفمبر، 2005، على موقع www.rezgar.com/debat/show.art.asp?gaid=50270 شبكة الإتصالات الدولية.

[2] إيمانويل تود، بعد الأمبراطورية " دراسة في تفسخ النظام الأمريكي" ، ترجمة : د. رجب بو حويش ، ط1 (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2004) ص21.

[3] د. هيثم كيلاني ، منزلة القوة في النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ص 30.

وعلى الرغم من أن هذا التصور يرسم دائرة المركز، إلا أنه يضع المرتبة العليا في هذه الدوائر للولايات المتحدة التي تمثل قيادة المركز وتجعل الباقي على الحافة إما في موقع المحايد أوالمؤيد، والأحداث التي شهدها العالم تؤشر بوجود مكانٍ متميزٍ لها في البيئة الدولية، وهذا ما أكدته الاستراتيجية الأمريكية في تقريرها الصادر في 18 مارس 1992 "يجب أن تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة وعليها أن تملك الوسائل القادرة على منع بناء أية قوةٍ في الشرق الأقصى، كما يجب عليها أن تمنع حلفاءها من معارضة هيمنتها لكي تحتفظ بالسيادة بشكلٍ مطلقٍ" [1].

(7) مظاهر سيادة القطب الواحد:

إن من أبرز مظاهر سيادة القطب الواحد ما يأتي:

- التسلط الأمريكي وعدم الأخذ بمصالح الدول الأخرى، والأخذ بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة فهي تتعامل مع المعطيات الدولية بما يخدم أهدافها ويلائم استراتيجيتها.

ـ التفوق عسكرياً حيث بادر إلى استخدام القوة العسكرية، كما مارس الضغط على الدول الأخرى لمشاركته في إقامة تحالفاتٍ دوليةٍ لمعالجة الأزمات الدولية الطارئة ، وماحصل في العراق وأفغانستان دليلٌ على ذلك تحت مبرر مكافحة الإرهاب الدولي [2].

- التفوق سياسياً وأيديولوجياً في هذا القرن المتسم بالصراع المنبعث من التناقضات الأيديولوجية، فقد تحول إلى أقوى قوةٍ سياسيةٍ في العالم، وهذا ماقاله "ريتشارد نيكسون" الرئيس الأمريكي الأسبق "إن زعامة أمريكا للعالم لابديل عنها فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك من القوة السياسية مايجعلها تقف في ذروة قوتها الجيوبوليتيكية ومسؤوليتنا الأولى والأهم إعادة تحديد مهمتنا العالمية لتتلاءم مع الوضع الجديد"[3].

---

1. د. موسى الزعبي ،أنظام دولي جديد أم هيمنة إمبريالية جديدة،مرجع سابق ،ص10 .
2. د. زايد عبيد الله مصباح ، أزمة الأخلاقيات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، مجلة دراسات ، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، العدد 13، السنة الرابعة ، يونيو ، 2003 ، من ص 49 - 50.
3. د. سعيد اللاوندي ، القرن الحادي والعشرون هل يكون امريكياً ، مرجع سابق، ص ص18-19.

- التفوق اقتصادياً لازالت عملته المسيطرة على الدول، والممول الرئيسي لها لامتلاكه بنية اقتصادية ممتازة،كما استغل الأدوات الدولية ومارس عليها ضغوطاً، واستغل أيضاً النفط وجعله سلاحاً للاحتكار والتدمير[1].

- استغلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحت غطاء الشرعية الدولية بحجة احترام المبادئ السياسية كالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

- الإستفراد في إتخاذ المواقف وعدم الأخذ بمواقف الدول الرافضة للعدوان[2].

(8) سياسيات القطب الواحد:

إن الدولة القطب تستخدم سياسات عدة للتأثيرفي الوضع الدولي أهمها ما يأتي[3]:

• **طريق الحماية:** إن الدولة القطب تستخدم سياسة الحماية لكسب الأنصار، ولنجاح هذه السياسة لابد من خلق حالة خوف لدى القوى الأضعف، والمبالغة في تصوير الخطر وقد تطلب الدولة القطب الحماية إذا وصلت إلى حالة عالية من الذعر،وتعد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثلاً لهذه السياسة التي فرضتها أمريكاعلى غرب أوروبا نتيجة لخوفها من الخطر السوفييتي وهو ماحدا بغرب أوروبا للقبول بهذه الحماية.

• **سياسة المكافأة:** تستخدم الدولة القطب سياسة المكافأة لمن يقبل التحالف معها، وقد كان مشروع (مارشال) نموذجاً لاستخدامها فهي الدولة الوحيدة المزدهرة اقتصادياً حيث أنعشت الاقتصاد الأوروبي الذى أصيب بخسائر كبيرة في إقتصاده نتيجة الحرب، وهذه أعظم مكافأة يمكن أن تضاعف الإغراء لدول أوروبا للانضمام إليها.

• **سياسة العقوبة:** إن الدولة القطب تستخدم سياسة العقوبة لاستقطاب الدول الصغرى، حيث فرضتها على دول أوروبا الشرقية لزعزعة الشيوعية، كما قامت بسحب تمويل مشروع السد العالي، وذلك لحرمان السوفييت من نصر محتمل في الشرق الأوسط.

---

[1] . د. إبراهيم أبو خزام ،العرب وتوازن القوى في القرن الحادي و العشرون " دراسة لواقع القوى العظمى وإنعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي" ، مرجع سابق، ص ص208- 210.

[2] . إدوين لكريني، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك : متومات الريادة وإكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 291 ، السنة26، مايو ، 2003، ص27 .

[3] . دانيل كولار، العلاقات الدولية، ترجمة : د.خضر خضر ، ط2 (بيروت : دار الطليعة ، بدون تاريخ) ص 78 .

• **الوسائل الدبلوماسية** : تستخدم الدولة القطب وسائل دبلوماسية عدة للتأثير في التحالفات الدولية، كتدبير الحروب والانقلابات وأعمال المخابرات، وهي أساليب نجحت في بعض البلدان وفشلت في غيرها تعتمدها الدولة القطب دون تردد.

• ولاشك إن هذه المظاهر والسياسات تعطي مؤشرات للتدليل على تدني الأخلاقيات الدولية أهمها:

- غياب العدالة في سلوكيات التعامل الأمريكي مع المجتمع الدولي. فقد أظهر السلوك الأمريكي مواقف عدة تعبر عن ازدواجية سياسته، كموقفه من الصراع العربي الإسرائيلي الذى أظهر فيه انحيازه الكبير لإسرائيل على حساب الحقوق العربية [1].

- الاستهانة بالمؤسسات الدولية وذلك من خلال انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة استخدام القوة وإلغاء لغة الحوار والتفاهم، واستعمال القوة بدلاً منها [2].

- التحايل والخداع : لقد أظهر الموقف الأمريكي تلاعباً في مواقفه لتبرير تصرفاته، كما حصل في العراق بحجة القضاء على أسلحة الدمار وكسب الرأي العام العالمي [3].

- سوء النية: إن السلوك الأمريكي أظهر سوء النية في مواقف عديدة كموقفه في العراق، فقد حرص على فرض عقوبات دولية ضده دون مراعاة الجانب الإنساني.

- وجود فجوة بين الخطاب الرسمي للولايات المتحدة وبين سلوكياتها الدولية ، فهي تدعي التعامل الأخلاقي بينما في الواقع تخرج عنها وتفسر الأحداث لمصلحتها [4].

(9) هيمنة أمريكا على الأمم المتحدة :

إن هذا الواقع الدولي هو الذي يفسح المجال للولايات المتحدة لكي تبني سلوكاً دولياً داخل وخارج الأمم المتحدة، فبروزها كقوة عظمى أتاح لها فرض وجهات نظرها ومصالحها على كافة الدول، كما أن استغلالها لمكانتها في مجلس الأمن والأمم المتحدة يعني فرض قانون القوة الذى أدى بها إلى الانفراد بالقيادة وتجاهل القيم والمبادئ

---

[1] . د. محمد فائق ، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 245 ، السنة22، يوليو ، 1999 ، ص7.

[2] . د. زايد عبيدالله مصباح ، أزمة الأخلاقيات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص 52.

[3] . إدريس لكريني ، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك : مقومات الريادة وإكراهات التراجع ، مرجع سابق ، ص ص 26-27 .

[4] . حلقة نقاشية ، التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد272 ، السنة 24 ، اكتوبر 2001 ، ص 23.

السامية، ونجحت بذلك إلى حد بعيد ، ووصل التأثير بها إلى حد أصبح معه اتخاذ قرار في مجلس الأمن أسهل من اتخاذ قرار في الكونغرس الأمريكي [1].

وبهذا استمرت أمريكا في تقدمها فقد اعتبرت مجلس الأمن أداةً من أدواتها، كما أعطت لنفسها حق التفاوض نيابةً عن الأمم المتحدة ودون اعتراض من الدول الأعضاء، حيث استطاعت أن تفرض واقعاً جديداً على الأمم المتحدة بما له من استحقاقات على سلوك مجلس الأمن، والذي بدأ في بداية الأمر ظاهرياً كأنه انسجامٌ بين الأعضاء الدائمين من شأنه أن يعزز العمل في المجلس، أمافي الواقع فهو يمثل رغبة هذه الدول في احتواء طموحات الولايات المتحدة بانفرادها بالقوة، كما يؤدي إلى خلل في عمل الأمم المتحدة بحيث تكون غير فعالة ، فهي لم تستطع الاستفادة من الصلاحيات التي أتاحها لها الميثاق، كما يعمل على تهميش مبادئها وأهدافها وغياب دورها الفعلي في تحقيق الأمن الجماعي[2].

إن استخدام أعضاء المجلس الدائمين لحق الفيتو ضد مشروع قرار تقف وراءه الولايات المتحدة لم يعد أمراً سهلاً عليها؛ لأن تلك الدول تعلم أنه سوف لن يكون في صالحها أي مواجهة مع الولايات المتحدة؛ وذلك لأن الولايات المتحدة لا تتورع عن استخدام القوة ضد أي دولة أخرى دون الالتزام بالرجوع لمجلس الأمن لأخذ الإذن المسبق منه، وقد يتعذر تأمين الحصول على الأصوات التسعة في المجلس لإصدار قرار يعطي الأذن كما حصل في 20 مارس عام 2003 عندما بدت نوايا أمريكا التي تتضارب وتضر بمصالح الدول الأخرى التي تظهر بوضوح وتهدد نظام الأمم المتحدة حيث شنت حرباً على العراق دون تفويض من الأمم المتحدة [3].

إن ما يكرس الواقع الجديد للولايات المتحدة ويسهم في رحيل الأمم المتحدة هو فشلها بمجلس أمنها في الحفاظ على وجودها ، فما تسعى إليه الولايات المتحدة أمراً غيرمألوف والدليل عليه ممارساتها في الأمم المتحدة وخارجها، فقد استغلتها لتنفيذ سياستها وتحقيق التغطية القانونية لأفعالها ، كما اعتبرت مجلس الأمن والأمم المتحدة من دوائرها الأمريكية فيما يظهران جهات نشطة عندما يتعلق الأمر بمصلحة أمريكية

---

[1] د. فوزة قيطونة . الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل ، ط1 (عمان : دار فارس للنشر والتوزيع ، 2003) ص 215.
[2] . المرجع السابق، ص ص 316-317.
[3] . المرجع السابق ، ص ص320 - 321.

وجهات معدومة عندما لايلائم هذه المصلحة، وهذا أدى بالأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى الفشل [1].

(10) نظرة القطب الواحد للأمن والسلم الدوليين:

إن قضية السلم والأمن الدوليين من القضايا التي شغلت اهتمام المسؤولين الأمريكيين عقب انتهاء الحرب الباردة، كما تعد أيضاً من المسائل التي قامت عليها الأمم المتحدة وفقاً لأسس حددها الميثاق، وتعتبر نظرة الولايات المتحدة للأمن والسلم الدوليين نظرةً أحاديةً مستمدةً من رغبتها في سيادة العالم وتعزيز قوتها العسكرية، ووفقاً لهذه النظرة تعتبر الولايات المتحدة أن كل دولة تعتمد على القواعد السياسية والاقتصادية التي تقرها دول الشمال إنماهي دولةً صديقةً، وأي دولة تسيرعلى القواعد السياسية والاقتصادية المغايرة للقطب الأمريكي إنماهي مخالفةً للسلام والتقدم [2].

وبذلك فالولايات المتحدة لا تنظر إلى موضوع السلم والأمن الدوليين بمنظار إيجابي، وذلك بمنع الأسباب التي تهدده وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وإنما بمنظار سلبي أكدت عليه تصريحات المسؤولين الأمريكيين التي يتضح منها أن السلوك الأمريكي تحكمه قواعد الحرب الباردة، فموقف إدارة بوش الأب اتسم بالحذر في التورط في أنشطةحفظ السلم، أما موقف إدارة كلينتون فقد اتسم بالتحمس في البداية لتقوية دور الأمم المتحدة في حفظ السلم، ولكنه تراجع واتخذ موقفاً إزاءها فأصبح يفضل منهجاً متواضعاً للأمم المتحدة في حفظ السلم بسبب التشكيك في قدرات المنظمة، كما أنه لم يشجع قيام المنظمة بدورها في حفظ السلم إلا إذا كانت لها مصلحةً حيويةً في ذلك، أي أن كل عمل لا يتفق ومصالحها القومية يعتبرتهديداً للأمن والسلم الدوليين [3].

والولايات المتحدة إذ تقوم بهذه الأعمال فإنها تباشر اختصاصاً وصلاحية أعطاها لها الميثاق بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن . وبهذا تمكنت من تكييف الأمن والسلم الدوليين وفقاً لمصالحها وبتفويض من الأمم المتحدة ذاتها [4].

---

[1] . د. نبيل العربي ، الأمم المتحدة وتنظيم العالم الجديد ، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، القاهرة، العدد111 ، أكتوبر،1993 ، ص 152.

[2] . د.أحمد الرشيدي وآخرون ، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن " وجهة نظر عربية " ، مرجع سابق،ص67.

[3] . المرجع السابق ، ص ص85- 87.

[4] . عبد الله الحبيب عمار الجلاوي ، مستقبل الأمم المتحدة في ضوء الصياغة الأمريكية لمفهوم الأمن والسلم الدوليين ، مجلة دراسات ، المركز العلمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس ، العدد 13، السنة الرابعة ، يونيو ، 2003، ص ص 65 ، 66.

ثانياً: إنحساردور أدوات التنظيم الدولي:

إن التنظيم الدولي هو إحياءٌ للأفكار التى تتطلع إليها شعوب العالم منذ القدم،ففي الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية بدأت ظاهرة التنظيم الدولي تتبلور بشكلٍ واضحٍ في مختلف أرجاء العالم لدرجة أنه يصعب على المرء أن يتخيل مجالاً من مجالات الحياة الإنسانية يقع خارج أنشطة هذه التنظيمات،وذلك يرجع إلى القناعة الراسخة لدى شعوب الدول وحكوماتها في قضايا العالم المعاصر، لم تعد تحتمل الإجراءات الانفرادية وإنما تتطلب تضافر الجهود من أجل بناء عالمٍ يظلله الأمن والسلام [1].

وبالرغم من أن الدول قد اقتنعت بفائدة هذا التنظيم منذ أمدٍ بعيدٍ إلا أنها لم تعقد العزم على تحقيقه وبلورته إلى واقعٍ ملموسٍ ووضع قواعد له إلامع بداية القرن العشرين مع عدم إغفال الدور الذي لعبته المؤتمرات التي عقدت في القرن التاسع عشر، والتى كانت قد مهدت الطريق لانطلاقة حركة التنظيم الدولي الذي يفرض وجوده من خلال مؤسساتٍ دوليةٍ لها كيانٌ محددٌ وسلطاتٌ معترف بها من قبل الدول التي تنشئها وتقبل التقيد بما يرد في مواثيقها من أحكامٍ والتزاماتٍ [2].

ومع تطور العلاقات الدولية أصبح التنظيم الدولي ظاهرةً أساسيةً من ظواهر الحياة الإنسانية المعاصرة حتى سمى هذا العصرعصر المنظمات الدولية الذي يعد نشوؤها بصورها وأشكالها المختلفة إحدى العلامات المميزة للعلاقات الدولية في القرن العشرين، ودليلاً على اتجاه المجتمع الدولي بخطى حثيثة نحو التنظيم القانوني [3].

وبذلك فالتنظيم الدولي مرحلةٌ مهمةٌ مستمرةٌ متطورةٌ فى تاريخ العلاقات الدولية، يحاول من خلال أدواته وأساليبه الخاصة أن يخفف من حدة الصراعات التي تنشأ وتتفاعل داخله، وأن يرسي أساساً أقوى لدعم التعاون الدولي كمقدمةٍ ضروريةٍ ومنطقيةٍ نحو تحسين فرص السلام والاستقرار الدوليين [4].

---

[1]. د. محمد إسماعيل علي ، الوجيز في المنظمات الدولية ، ط1 (القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، 1982) ص3.

[2]. د.رشاد عارف السيد، الوسيط في المنظمات الدولية ، ط1 (عمان : دار وائل للنشر، 2001) ص ص 3 - 4.

[3]. د. المرجع السابق ، ص 5.

[4]. د. عبد الكريم علوان خضير ، الوسيط في القانون الدولي العام "المنظمات الدولية" ج 4 ، ط1 (عمان : الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2002) ص 11.

وسيتطرق الباحث إلى تحليل التنظيم الدولي والمنظمة الدولية وأدوات التنظيم الدولي وانحسار دور هذه الأدوات في حفظ السلم والأمن الدوليين فيمايأتي:

(1) أهمية التنظيم الدولي:

إن عدم فاعلية المؤتمرات الدولية في تنظيم العلاقات بين الدول وتخلخل ميزان القوى خاصة في أوروبا والذي أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ، كل ذلك جعل من فكرة إنشاء التنظيم الدولي موضع اهتمام دول العالم كمحاولة لتحقيق الأمن والسلام، والمساهمة في تعزيز العلاقات وفقاً لأسس تحظى باتفاق دول العالم[1].

أما اليوم فقد أصبح للمنظمات الدولية على إختلاف أنواعها أهمية كبرى واضحة ذات تأثير متزايد في المجتمع الدولي، حيث اتسعت مسؤولياتها وتنوعت وظائفها وتشعبت، حتى أصبح لوجودها وما تضطلع به من أدوات مغزىً سياسياً لا يمكن التقليل من أهميته، كما لم تعد الدولة هي القوة الوحيدة التي تحتكر القرارات في العلاقات الدولية كما كانت من قبل، فقد أصبحت المنظمات الدولية تشكل معلماً بارزاً من معالم العصر الحديث وركيزةً أساسيةً وحيويةً من ركائز التعامل الدولي، على الرغم مما يذهب إليه الكثيرون من حيث التشكيك في فعاليتها والتعبير عن فقدانهم لكل ثقة بها ودعوة إليها.

وبذلك ارتفعت أصوات العقلاء والمخلصين بوجوب تأسيس منظمات دولية داعية إلى ضرورة توثيق التعاون بين الدول والحفاظ على السلم والأمن وتخفيف التوترفي العالم وتغليب التفاهم والمساعدة في حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ، وهذا يعني عدم اللجوء إلى القوة في حل النزاعات الدولية والإستعاضة عنها بحلول سلمية[2].

(2) تعريف التنظيم الدولي:

إن جوهر فكرة التنظيم الدولي يكمن في أن العلاقات بين الدول تكون أكثر سلماً وأعمق أمناً وأشمل تعاوناً، إذا كانت هذه العلاقات تجري من خلال قنوات منتظمة.

فهو يعني حل المشاكل وتحقيق التعاون ولا يتصور قيامه بهذا الدور على وجه ملائم إلا بوجود منظمة دائمة يتم من خلالها العمل على تحقيق ذلك.

---

[1] . المرجع السابق ، ص9.

[2] . د. رشاد عارف السيد، الوسيط في المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص ص 3- 4.

وانطلاقاً من ذلك فإن المنظمة الدولية هي جوهر فكرة التنظيم الدولي تقدم الدليل الظاهري على وجوده ، فإذا كانت المنظمة الدولية ليست غايةً في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلةٌ لتحقيق التنظيم الدولي فأنه لايتصور تحقيق التنظيم الدولي بدون وجود منظمةٍ دوليةٍ [1]، عليه فهناك فرقاً بين "التنظيم الدولي" و "المنظمة الدولية" من الناحيتين التاريخية والفكرية، حيث يبدأ الباحث بتعريف التنظيم الدولي وعلاقته بالمنظمات الدولية.

يعرف التنظيم الدولي على أنه "التركيب العضوي للجماعة الدولية منظوراً إليه من وجهة نظرٍ ديناميكيةٍ تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل ، كما تشمل وضعه الراهن بكل ما قد ينطوي عليه من ثغراتٍ أو أوجه نقصٍ"[2].

يعرف أيضاً على أنه "استكمال البناء القانوني للمجتمع عن طريق قيام السلطات الأساسية في ظل مجتمع قانونيٍ منظمٍ، وتكامل البنيان القانوني للقانون الدولي العام الذي يحكم هذا المجتمع"[3].

كذلك يعرف على أنه " مجموعة القواعد التي تحكم النظام القانوني للمنظمات الدولية من حيث بيان طريقة إنشائها وتنظيم سيرها وحكم علاقاتها الدولية [4].

والنظام الدولي هو" مجموعةٌ من القواعد التي تضبط الأحداث بشكلٍ هادئٍ بما يحفظ التفاعلات الدولية من التداعيات التي تقود إلى التصدع والانهيار". وبعبارةٍ أخرى النظام الدولي هو "الوتيرة التي تسير عليها العلاقات بين الدول والتي يتم على أساسها توزيع النفوذ والمكانة لكل دولةٍ من دول العالم"[5].

أما التنظيم الدولي فيعرف على أنه "جملة الجهود المنظمة التي تبذلها الجماعة الدولية من أجل التوصل إلى الأدوات التي تطبق القانون الدولي وتنفذ أحكامه ، كما تراعي احترام الدول له وتسهر على سيادة الأمن وإنماء المجتمع الدولي"6.

---

[1] د. إبراهيم أحمد شلبي، "التنظيم الدولي" دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية " ، ط1 (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984) ص ص 3 – 4.

[2] د. محمد إسماعيل علي ، الوجيز في المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص 38.

[3] د. عبد العزيز سرحان ، التنظيم الدولي ، ط2 (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1976) ص 18.

[4] د. عبد السلام صالح عرفة ، المنظمات الدولية والإقليمية ، ط1 (بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1993) ص 11.

[5] د. ميلود عبد الله المهذبي ، قراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية وقضية لوكربي، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 161، يوليو، 1992 ، ص 30 .

6- د. بسيوني محمد الخولي ، قراءات في أزمة الخليج "7" أزمة الخليج تمد ظلالها إلى نظام دولي في المخاض، جريدة المدينة المنورة ، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر ، المدينة المنورة ، العدد 8552، الأحد 14 أكتوبر، 1990، ص 3 .

وكذلك هي "هيئةٌ دائمةٌ تشترك فيها مجموعةٌ من الدول الراغبة في السعي إلى تنمية بعض مصالحها المشتركة ببذل مجهودٍ تعاوني، تتعهد بسببه أن تخضع لبعض القواعد القانونية لتحقيق هذه المصالح"[1].

وأيضاً هي "التي تنشئها مجموعةٌ من الدول صاحبة السيادة على وجه الدوام للاضطلاع بشأنٍ من الشؤون العامة المشتركة، ومنحها اختصاصاً ذاتياً تباشره هذه الهيئات في المجتمع الدولي وذلك من خلال جهازٍ دائمٍ وإرادةٍ ذاتية "[2].

وهي أيضاً "ذلك الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهدافٍ مشتركةٍ يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادةٍ مستقلة".

وأيضاً هي "منظماتٌ حكوميةٌ تسعى إلى تنسيق جهود أعضائها وتعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين" [3].

وكذلك هي "كل شخصٍ قانوني يخلق عن طريق اتفاقيةٍ دوليةٍ جماعيةٍ أطرافها الدول بغية تحقيق أهدافٍ محددةٍ مشتركةٍ للدول الأعضاء فيه التي لا تنتقص سيادتها، على الرغم من انضمامها إلى هذا التجمع التنسيقي الذي يعبر عن إرادته الذاتية من خلال أجهزةٍ دائمةٍ تمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به" [4].

وأخيراً هي "هيئةٌ دوليةٌ دائمةٌ تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية المستقلة، التي تنشأ باتفاق مجموعةٍ من الدول كوسيلة للتعاون الاختياري والحر بين أعضائها، للإشراف على شأنٍ أوأكثرمن شؤونها المختلفة ولمباشرة الاختصاصات التي يتضمنها الاتفاق المنشئ للمنظمة " [5].

(5) خصائص المنظمة الدولية:

- الوثيقة المنشأة (الصفة الاتفاقية):

لا تنشأ المنظمة الدولية إلا بوثيقةٍ تعتبر بمثابة شهادة ميلادٍ وقد تسمى "ميثاقاً" أو "معاهدةً"، والواقع أن أهمية هذه الوثيقة تتضح فيما تتضمنه من أحكامٍ فهي تحدد

---

[1]. المرجع السابق نفس الصفحة.

[2]. د. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، "المنظمات الدولية" ج 4 ،مرجع سابق ، ص 13.

[3]. د. محمد سعيد الدقاق ، د. مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية المعاصرة (الإسكندرية: منشأة المعارف ، بدون سنة) ص 17.

[4]. د. حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة ، ط1 (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2001) ص ص 18 – 19.

[5]. د. رشاد عارف السيد، الوسيط في المنظمات الدولية مرجع سابق ، ص 11.

أهداف المنظمة ومبادئها واختصاصاتها وسلطاتها وذلك لتحقيق أهدافها، كما تبدو أهميتها أيضاً في إن المنظمة تلتزم بالحدود التي رسمتها الوثيقة، فنشوؤها يستلزم الاتفاق بين الدول المعنية بموجب هذه الوثيقة التي هي في حقيقتها معاهدةٌ دوليةٌ [1].

- الصفة الدولية:

تتجلى هذه الصفة للمنظمة من حيث طبيعة تكوينها ومن حيث عضويتها ، فالمنظمة الدولية تقتصرفي عضويتها على الدول ، ولا تنشأ إلا بمقتضى اتفاقٍ يعقد بين ممثلي حكومات الدول أي أنها تأخذ صورة المعاهدة المتعددة الأطراف، وربما كان هذا هو السبب الذي دفع البعض لتسمية المنظمات الدولية الحكومية تمييزاً لها عن المنظمات الدولية غير الحكومية التي لم تنشأ عن طريق الاتفاقات بين الدول[2].

والواقع أن عضوية المنظمة الدولية قاصرةٌ على الدول كاملة السيادة ، فقد رؤي لاعتباراتٍ فنية قبول بعض الوحدات الإقليمية غير المتمتعة بصفة الدولة في عضوية بعض المنظمات مثل منظمة الأرصاد الجوية واتحاد البريد العالمي [3].

- الإرادة الذاتية أو المستقلة (الشخصية القانونية الدولية):

تتمتع المنظمة الدولية بإرادةٍ ذاتيةٍ مستقلةٍ عن إرادات الدول الأعضاء باعتبارها شخصاً قانونياً متميزاً، وهذه الإرادة تظهر فيما يصدر عن المنظمة من قراراتٍ تنسب لها وحدها وهذا يمنح المنظمة تميزاً واستقلالاً عن الدول، أي أنها تتبلور في إرادةٍ واحدةٍ لها وحدها ، وليس من الضروري أن يكون قرار المنظمة بالأغلبية حتى يعبر عن إرادةٍ ذاتيةٍ ومستقلةٍ لها، إذ أن إرادة الدول الأعضاء وإن أسهمت في تكوين إرادةٍ جديدة، إلا أن هذه الإرادة مستقلةٌ تنسب للمنظمة ذاتها [4]. أيضاً الإرادة الذاتية للمنظمة الدولية لا تبدو واضحةً إلا إذا كانت القرارات بالأغلبية، ولاتكون صحيحةً إلا إذا اتبعت القواعد الواردة في الاتفاق الذي أنشأها، وإذا مارستها المنظمة في حدود الاختصاصات التي نص عليها هذا الاتفاق ، ولكن القرار إذا صدر بالإجماع فإن الإرادة

---

1. د. محمد إسماعيل علي، **الوجيز في المنظمات الدولية**، مرجع سابق ، ص 43.
2. د. رشاد عارف السيد، **الوسيط في المنظمات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 11.
3. د. محمد إسماعيل علي، **الوجيز في المنظمات الدولية**، مرجع سابق ، ص 45.
4. د. محمد سعيد الدقاق ، **التنظيم الدولي النظرية العامة ـ الأمم المتحدة** ، ط1 (الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 1994) ص ص 46- 47.

الذاتية للمنظمة تكون مجموع إرادات الدول المكونة لها، وهي بذلك تتشابه والمؤتمر الدولي لكنها لا تتحول إليه لتميزها بخاصية الاستمرار[1].

- الديمومة والاستمرار:

المقصود بالديمومة هنا هي الديمومة النسبية أي أن تكون أجهزة المنظمة في حالة تسمح لها دائماً بأن تباشر اختصاصاتها بصورة منتظمة.

أما الهدف من إنشاء المنظمة الدولية فهو مباشرة اختصاصات معينة تتصف بالدوام، وتهدف أيضاً الى حفظ السلم والأمن الدوليين وإلى رعاية المصالح المشتركة للدول الأعضاء، كما أن لها أجهزة تجتمع في تاريخ ومكان ثابتين في حالة تسمح لها بمباشرة اختصاصاتها بصورة منتظمة، وبما أن الغرض من إنشاء المنظمة هو تحقيق المصالح المشتركة ،عليه يجب أن تكون الأجهزة التي تضطلع بتحقيق تلك المصالح ذات وجود مستمر ودائم ، فدوام المنظمة واستمرارها هو الذي يبلور إرادتها الذاتية وبهذا فالاستمرارية لهذه المصالح هي الأساس المنطقي لاستمرار المنظمة الدولية[2].

- الرضا:

إن إنشاء المنظمات الدولية يقوم على أساس الرضا الحر للدول ، والواقع أن الرضا بين الدول يفسر إسناد إرادة المنظمة إلى الدول التي شاركت في إنشائها وفي إعطائها اختصاصاً قانونياً ، وهذا يعني أن الدولة المنشئة للمنظمة ترتضي أن تكون إرادة المنظمة معبرة عن إرادتها حتى ولو شاركت جميعها في إصدار القرار[3].

ورغم الرضا بإنشاء المنظمة وما يستتبعه ذلك من وجود إرادة ذاتية لها، فإن ذلك لا يعني أن المنظمة هي دولة فوق الدول إلا بالقدر الذي ترتضيه هذه الدول، وإذا كان الامتثال لقرارات المنظمة يعني التنازل عن جزء من سيادة الدولة، إلا أن هذا التنازل لا ينتج أثراً إلا برضا الدولة. ويترتب على ذلك نتيجة منطقية ،هي إن الدول التي لم تشترك في إنشاء المنظمة لا تلتزم بقرارات المنظمة[4].

---

[1] . د. محمد إسماعيل علي، الوجيز في المنظمات الدولية، مرجع سابق ، ص 47.
[2] . د. رشاد عارف السيد، الوسيط في المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص ص12-13.
[3] . المرجع السابق ، ص ص 45- 46 .
[4] . د. محمد إسماعيل علي، الوجيز في المنظمات الدولية، مرجع سابق ،ص 46.

أيضاً للمنظمة الدولية أهدافٌ ومبادئٌ مشتركةٌ، ورغم تمسك الدول الأعضاء بها في المنظمات الدولية فإنها تظل مرتبطةً بالدول الأعضاء بسبب عموميتها[1].

- لكل منظمةٍ دوليةٍ دستورٌ يصدر بشكل معاهدةٍ جماعيةٍ، تتضمن التزامات الدول الأعضاء وحقوقها في المنظمة كميثاق الأمم المتحدة ودستور منظمة العمل الدولية.

- لكل منظمةٍ دوليةٍ مجلسٌ أو هيئةٌ يتكون من ممثلين للدول الأعضاء، ويجتمع في دوراتٍ منظمةٍ ويشرف على السياسة العامة لها، كما أن قرارات هيئاتها تصدر بالإجماع فهي تعتمد على ظاهرة التصويت فلكل منظمة صوتٌ واحدٌ .

- إن الدول الأعضاء في المنظمة تساهم مالياً في مصاريف المنظمة عن طريق الأنصبة التي يتم الاتفاق عليها مسبقاً[2].

(6) نشأة التنظيم الدولي:

إن فكرة التنظيم الدولي فكرةٌ قديمةٌ راودت المفكرين منذ أقدم العهود إذ يمكن العثور على جذورها عند الشعوب القديمة و في العصور التاريخية.

ونتيجةً إلى ظهور الحروب والدول المستقلة ذات السيادة المدعمة بالأنظمة القانونية والدستورية المختلفة ، وماتعرضت إليه من تهديدٍ لوجودها، وما نتج عن ذلك من مظاهر الصراع، ومالحق إليه من خسائر بشريةٍ ومادية ، نتيجةً لذلك أصبحت القوة هي الوسيلة الأكثر استخداماً في حل هذه المشكلات، وإدراكاً لهذه المشاكل ورغبةً في إيجاد وسائل منظمةٍ لحلها خرج التنظيم الدولي إلى الوجود كأداةٍ للبحث عن وسائل جديدة تستطيع بها الدول ذات السيادة أن تحافظ على استمراريتها ووجودها ومصالحها في إطار المتغيرات الدولية[3].

ومع بداية القرن الرابع عشر ظهرت محاولاتٌ عدةٌ للتنظيم الدولي، حيث سعى بعض الأوروبيين إلى بناء جمهوريةٍ مسيحيةٍ كبرى تضم شعوب أوروبا، كما عرفت الدول النظام الدبلوماسي الذي يعتبر شكلاً أولياً للتنظيم الدولي حيث اقتصرت مهمة الدبلوماسيين فيه على إجراء المفاوضات وتداول المعلومات .

---

[1] . د. محمد سعيد الدقاق، د. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، مرجع سابق ، ص ص 18 – 19.
[2] . د. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، "المنظمات الدولية" ج4 ، مرجع سابق، ص 15.
[3] . د. إبراهيم أحمد شلبي: التنظيم الدولي "دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية" ، مرجع سابق ، ص3.

ومع تزايد هذه الهيئات الدبلوماسية بدأت الدول تشعر بازدهار علاقاتها، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية إلى الاجتماع في مؤتمرات متباينة متجسدة في لقاءات مؤقتة لممثلي حكومات الدول، تبحث خلالها مجموعة مشاكل لكي تصل إلى هذا التنظيم، إلا أن هذه المحاولات لم تفلح بسبب الصراعات الداخلية[1]. ومنعاً لهذه الصراعات بدأت الدول تنتبه لهذا التفاهم الذي يؤدي إلى حلول معقولة حتى يوفر عليها ويلات الحرب ، ويحفظ بينها نوعاً من التوازن، فقد أدركت ضرورة إيجاد هيئة دولية عليا تشرف على الشؤون العامة للمجتمع الدولي، ويكون لديها من السلطات ما يمكنها من فرض قواعد القانون، كما ذاعت الدعوة إلى تنظيم المصالح بين الدول الاستعمارية [2].

ومع بداية القرن التاسع عشر بدأ التمهيد لنشأة التنظيم الدولي الذى نشأ بإنشاء هيئات عالمية تهيئ له سبل التعاون والتفاهم، وتعمل على استتباب السلام حيث أصبح فيما بعد نواة لمنظمات دولية متقدمة [3].

وبذلك فالتنظيم الدولي وليد الظروف الدولية التي ساعدت على قيامه ، فقد كان راجعاً لصدى الفكر فى عصر دارت فيه عجلة الصناعة بعد انقلاب صناعي يزيد من تشابك المصالح، كما أن نشوءه واكب التقدم الحضاري للدول فكان نتاجاً لفكر مستنير نحو التكتل باعتباره عاصماً من وقوع الدول فريسة للبغى والاعتداء[4].

(7) تقييم المنظمات الدولية:

إن تقييم وانتقاد المنظمات الحكومية وغير الحكومية العالمية والإقليمية السياسية والاقتصادية والعسكرية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، يتراوح ما بين معارض ومؤيد لوجود هذه المنظمات الدولية ونشاطاتها وقدراتها فى القيام بدورها، فالفريق الأول يعارض لوجود المنظمات الدولية بأنواعها، وأيضاً يعارض قدرتها على القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، مما يؤكد على عدم وجود هذه التنظيمات مهما كانت درجة

---

1. د. رشاد عارف السيد، الوسيط في المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص5 .
2. د. علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، ط12 (الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1990) ص 601.
3. د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية ، النظرية العامة والأمم المتحدة ، ج1 ، ط2 (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1972) ص 13.
4. د. محمد إسماعيل علي، الوجيز في المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص 28.

نشاطها، وبذلك فهذا الفريق يميل الى انفراد الدولة بمرونة وحرية أكبر في تقرير سياساتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق السلم والأمن الدوليين[1].

أما الفريق الأخر فهو يؤيد وجود المنظمات الدولية بمختلف أنواعها وقدرتها على القيام بدورها، فيعتبرها الخطوة الأولى اللازمة لتحقيق الحكومة العالمية يتم في إطارها القضاء على الحروب وضمان استتاب السلم والأمن الدوليين، والتنظيمات الدولية بالنسبة لهذا الفريق حققت نجاحاً كبيراً في مجال نشاطاتها فهى أقدر على السلم وتحقيق التكامل الإقليمى والدولي حيث أن إيجابياتها تغلب على سلبياتها[2].

كما أن هناك فريقاً ثالثاً أكثر اعتدالاً يقر من ناحية بأهمية وضرورة وجود المنظمات الدولية بموضوعية توضح سلبياتها وإيجابياتها، وأنها قادرة على القيام بدورها فى حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التعاون الدولي فهى أصبحت حقيقة واقعة لا يمكن التنصل منها، وبالتالي يجب التعامل معها وتقييمها بواقعية وموضوعية توضح إنجازاتها وأوجه القصور في تحقيق أهدافها.

ومن ناحية أخرى يؤكد أنه لايمكن تصور نظام عالمي بدون وجود منظمات دولية مهما كانت سلبياتها، فالمنظمات الدولية أصبحت طرفاً بارزاً من أطراف العلاقات الدولية إلى جانب الأطراف الأخرى كالدول والشركات المتعددة الجنسية[3].

وبذلك لم يتوقف تقييم المنظمات الدولية عند هذا الحد، فلقد أثار نمو العالمية والإقليمية جدلاً واسعاً بين دعاتيما والمدافعين عنهما، وانصب هذا الجدل حول أيهما يجب أن يحظى بالأولوية في تشجيع الدول للتنظيم العالمي أوالاقليمى، وقد تمثلت حجج دعاة العالمية في الآتي:

- أن دعاة العالمية ينسبون إليها أنها الأقدر على صيانة السلم الدولي باعتبار أن هذا السلم لا يتجزأ وأن مسؤولية حمايته تتطلب التجميع الأقصى لكافة الإمكانيات الدولية المتاحة، حيث أن هذا التجمع الدولي للإمكانيات يعد ضرورة لازمة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العالم، كما أن المدخل إلى حلها يجب أن يبنى على

---

[1]. د.مصطفى عبد الله أبوالقاسم حشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية "مفاهيم مختارة" ، مرجع سابق ، ص 432.
[2]. المرجع السابق نفس الصفحة.
[3]. المرجع السابق، ص 433.

تصور عالمي متجانس لا تفرقه الحواجز الإقليمية التي تنشأ عن التأثير في أوضاع هذه المناطق الإقليمية في مواجهة بعضها [1].

- أما الإقليمية فهي أقدر على الإنجاز من المنظمات العالمية، وذلك لأن قلة عدد الدول المنضمة إلى ترتيبات التعاون الإقليمي يهيئ إمكانية أكبر للاتفاق بين هذه الدول، كما أن طبيعة التحديات الإقليمية التي تعيشها تجعلها تتفعل بها وتتفاعل إزاءها بطريقة متشابهة، وهذا غير موجود في الأمم المتحدة مثلاً .

- إن الأجهزة الإقليمية تتوفر لها في الغالب كفاءات تنظيمية وإدارية وفنية تساعدها على أداء وظائفها بفاعلية وبشكل قد لا يتاح للمنظمات العالمية [2].

وبرغم تعدد آراء الباحثين والمختصين بالتنظيم الدولي والمنظمات الدولية بأنواعها، إلا أنه ثبت أن المنظمات الدولية وأدوات التنظيم الدولي فشلت في القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، فبرغم النجاحات التي حققتها عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة إلا أنها فشلت في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي تطبيق الأمن الجماعي في معالجة المشاكل الدولية، ومواجهة اعتداءات الدول الكبرى وتطبيق العقوبات الرادعة ضد العدوان، كما تنامى الشعور بعدم فائدتها في اتخاذ قرارات تتلاءم ومصالح الشعوب وذلك لعدة أسباب:

1- أسباب فشل عصبة الأمم [3]:

- إن ميثاقها جاء مندمجاً في نصوص اتفاقيات الصلح مما أدى إلى بعض الصعوبات القانونية، وجعل العصبة أكثر ارتباطاً بالدول المنتصرة في الحرب.

- افتقارها إلى أداة تنفيذية وعدم إنشاء أجهزة مستقلة للقيام بأعمالها الإدارية أدى لفشلها.

- ظهور بعض الأنظمة الدكتاتورية في عدد من الدول الكبرى، حيث أن تصرفات هذه الدول تتنافى مع الأخلاقيات الدولية ومبادئ القانون الدولي وهذا أدى إلى فشل العصبة .

- ترددها في اتخاذ موقف حازم إزاء الحالات الدولية الخطيرة وظهورها بمظهر الضعف أمام أي عدوان ، وعدم قدرتها على تحقيق الأمن الجماعي أدى إلى فشلها.

---

[1] . د. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية " دراسة تحليلية مقارنة "، ط2 (الكويت : ذات السلاسل ، 1987) ص380.

[2] . المرجع السابق ، ص 379.

[3] . د. رشاد عارف السيد، الوسيط في المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص40.

2- أسباب فشل منظمة الأمم المتحدة[1]:

-المشكلات المالية التي تحملت الأمم المتحدة نفقاتها شكل عبئاً عليها وأدى إلى فشلها.

- الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية أدى إلى إضعاف جهود المنظمة والقضاء عليها.

-عدم وجود قوة دولية تحت تصرف مجلس الأمن لتنفيذ نظام الأمن الجماعي، مما يفقد القرارات التي تصدرها المنظمة ضد الدول المعتدية قوتها ويجعلها توصيات لاقيمة لها.

-الخلافات بين الدول الكبرى أدت إلى إفشال دور الأمم المتحدة في حفظ السلم الدولي.

وبذلك أصبح من الصعب التغلب على هذه الثغرة لأنها تتطلب تعديل الميثاق الذى يتطلب موافقة الدول الكبرى الدائمة في مجلس الأمن وهذا احتمالٌ متعذر التحقيق[2].

وصفوة القول إن وجود المنظمات الدولية وأدوات التنظيم الدولي وتطورها والوضع الراهن لها وعجزها عن القيام بالدور المنوط بها، حث العديد من الباحثين والمفكرين السياسيين على وضع العديد من الدراسات عن مستقبل هذه المنظمات والأدوات وما ستؤول إليه ، فالبعض أكد عدم بقاء ووجود هذه الأدوات والمنظمات مستقبلاً وإنها غير قادرة على القيام بدورها فى حفظ السلم والأمن الدوليين، والبعض الأخر أكد بقاء ووجود بعض هذه الأدوات والمنظمات مستقبلاً، وإنها ستكون قادرةً على القيام بدورها فى حفظ السلم والأمن الدوليين وعلى سبيل المثال منظمة الأمم المتحدة وذلك لعدة أسباب[3]:

- إن المنظمة تحتفظ بمكانتها كمنظمة دولية ، تفوق سيادتها سيادة الدول صغيرها وكبيرها والواقع يؤكد ذلك ، فالدول الصغرى لا تستطيع خرق قواعد المنظمة في أي ظرف من الظروف، وإن حدث فإن دور المنظمة يكون بارزاً في هذه الحالة، والدول الكبرى من أجل خدمة مصالحها لا تتوانى في القيام بأي عمل ولكنها دائماً تبحث عن إسباغ أعمالها بالصفة الشرعية تحت الأمم المتحدة.

- إن انهيار التنظيمات الدولية ارتبط بالحروب العالمية ، فانهيار التنظيمات السابقة كان على يد الحرب العالمية الأولى ، وانهيار العصبة كان نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية ، وهذا يعني أن انهيار الأمم المتحدة يتوجب حرباً عالميةً ثالثةً، وهذا أمرٌ مستحيل الحدوث، لأن العالم عرف الحروب والدمار الذي تلحقه به.

---

[1] . د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات"، ط خاصة (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991) ص ص 710- 711.

[2] . د. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، "المنظمات الدولية" ج4 ، مرجع سابق ، ص73.

[3] . د. عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 25.

– هذه هي مبررات أن الهيئة الدولية الحالية ستكون موجودةً في المستقبل والرد على القول: بأنها لن يكون لها وجودٌ في المستقبل هوإن حالة الهيمنة التي نعيشها اليوم قابلةٌ للاستمرار، كما يقول البعض بأنها حالةٌ طبيعيةٌ أحدثت انهياراً في التوازن الدولي ، فإذا كان الانهيار أخرج أحد أطراف التوازن من الساحة الدولية فإن أطرافاً أخرى كانت خارج التوازن سرعان ما تدخل كأطرافٍ جديدةٍ في الساحة الدولية تتنازع مع المهيمن وتتحالف ضده، لأنها تمتلك مقومات الصراع وربما يؤدي هذا إلى القضاء على الدولة المهيمنة وعلى الهيئة التي تتبعها، غير أن حجم هؤلاء المتصارعين لايؤهلهم لدخول ساحة التنافس قبل أن يتم صراع أحد أطراف الصراع.

ثالثاً: الإستخدام الصريح والمباشر للقوة العسكرية:-

إن استخدام القوة في العلاقات الدولية جزءٌ من العقيدة الفكرية للولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ أواسط السبعينات اتجهت التقارير المقدمة للكونغرس الأمريكي إلى ضرورة استخدام القوة لدعم المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن توافق ذلك أو عدم توافقه مع الشرعية الدولية[1].

ومع بداية النظام العالمي تربعت الولايات المتحدة على قمة العالم لكي تحافظ على موقعها كدولة كبرى ، وذلك وبقوةٍ عسكريةٍ لردع أية دولةٍ تتحدى السيطرة الأمريكية.

وبذلك أصبحت السياسة الأمريكية واضحةً في تصميمها لاستخدام القوة العسكرية، فهي لم تتردد في التحرك العسكري منفردةً حيث حرص قادتها الأمريكان على استخدام القوة استخداماً صريحاً ومباشراً، إلا أنه من أكثر من كان ولعاً بها الرئيس الأمريكي"رونالد ريجان" الذي أعاد بناءها كما أبدى استعداده لاستخدامها في العلاقات الدولية بدون حدودٍ ،فقد وضع العالم على عتبة عصرٍ جديدٍ من سباق التسلح لينتقل إلى الأجواء العليا مما هيأ الرأي الأمريكي لقبول هذه اللعبة المتطرفة [2].

وبهذا تمكنت الولايات المتحدة من فرض سياستها على العالم معتمدةً على الإرهاب والعمل الدبلوماسي والقصف الجوي ،حيث حسمت الأوضاع لصالحها والدليل على ذلك

---

[1]. منير شفيق ، النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة، ط2 (الدار البيضاء : منشورات الزمان ،1992) ص18.

[2]. د. إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي و العشرين" دراسة لواقع القوى العظمى وإنعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي" ، مرجع سابق ، ص 199.

استخدامها للقوة في العراق وأفغانستان تحت مبرر الحفاظ على السلام العالمي، وسوف يعمد الباحث إلى تحليل الاستخدام الصريح والمباشر للقوة العسكرية من خلال مجموعة العناصر الآتية:

(1) آثار استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية:

– إن استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية ينتهي بتدمير القيم والمصالح التي تحاول القوة المسلحة حمايتها من الأخطار التي تتهددها، وقد أكد هذه الحقيقة المؤرخ العالمي" أرنولد توينبي" في مؤلفه "دراسة التاريخ" حين قال: "إن دراسة الكيفية التي أدت إلى انهيار الحضارات الإنسانية القديمة يكشف أن الحرب كانت من أهم العوامل التي أدت الى الانهيار، وبتقصي أسباب انهيار الحضارات المعروفة تاريخياً، تأكد أن الحرب أقوى أدوات التخريب الحضاري والاجتماعي والنفسي، ولسوف يتضح ذلك أكثر في المراحل المقبلة من تطور الحضارة الإنسانية"[1].

وإذا كان ما قاله صحيحاً بالنسبة لحروب الماضي فإن استخدام القوة العسكرية وأدواتها المتطورة ،وإمكاناتها القادرة على التدمير يشكل تحدياً للحضارة الإنسانية وتوسيعاً لممتلكات الدولة والتمكين لسيطرتها على حساب غيرها من الدول.

– إن زيادة القوة العسكرية للدولة قد لا يتبعها أبداً زيادة الشعور بالأمن في مواجهة التحديات الخارجية، وينتج ذلك عن عدة أسباب، منها أن دعم الإمكانيات العسكرية لدولة ما غالباً ما يؤدي بخصومها إلى دعم قوتهم في مواجهتها مما يتركها باستمرار تحت الشعور بالخوف من التفوق العسكري لأعدائها عليها ،.وفي حالات أخرى قد تنخدع الدولة في قوتها العسكرية مما يغريها بمهاجمة الدول التي تظن إنها أقل منها في قدرتها العسكرية، ثم تفاجأ بأن الإمكانات العسكرية لهذه الدول كانت أكبر مما قدرت وهذا يؤكد إن استخدام الدول لقوتها العسكرية يجب أن يتم بحذر[2].

– إن السياق الفعلي للحرب المسلحة كثيراً ما يشتمل على مفاجآت لم تكن في الحسبان عند بداية الحرب، ونادراً ما انتهت حربٌ إلى نفس النتائج التي توقعها المعتدي عند التخطيط المبدئي لهجومه،وفي ذلك يقول أحد خبراء العلاقات الدولية " إذا كانت نتائج

---

1. د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات"، مرجع سابق ص 537.
2. المرجع السابق ، نفس الصفحة.

الحرب ستتطابق باستمرار مع التوقعات المسبقة التي يقيمها أطرافها ويبنون سلوكهم على أساسها، لترتب على ذلك جعلهم يحجمون عن الدخول في الحرب مادامو يعلمون مقدماً أنهم سيخسرون، ولكن الاختلاف بين النتائج الفعلية والتوقعات المبدئية للحرب هو الذي يدفع الأطراف المختلفة إلى المشاركة فيها في أي صورة وعلى أي مستوى".

ومع تطور الحرب قد تبرزتحالفاتٌ مضادةٌ لايمكن التنبؤ بها عند بداية الحرب ، فالحرب لا تضمن شيئاً مؤكداً لأطرافها مهما كانت إمكاناتهم أو ثقتهم بأنفسهم، والأمر كله يرتهن بالمتغيرات التي يكون من المتعذر التحكم فيها والسيطرة عليها [1].

– إن استخدام القوة المسلحة كثيراً ما يؤدى إلى استنزاف قوى الدول الضعيفة اقتصادياً بسبب ما يتطلبه هذا الاستخدام من حشد لطاقات الدولة ومواردها ، وهي عمليةٌ مجهدةٌ لا تقدر عليها إلا الدول القوية اقتصادياً، أما الدول ذاتُ الإمكانيات المحدودة فإن التعبئة للحرب تنتج مضاعفاتٍ اقتصاديةٌ خطيرةٌ مثل تدهور مستوى المعيشة، وعجزٍ في ميزان المدفوعات، وتحول العمالة في الدولة من عمالةٍ منتجةٍ إلى غير منتجةٍ كما قد تؤدى مضاعفة الإنفاق العسكري إلى ضغوطٍ تضخميةٍ على اقتصاد الدولة تنتهي بالمجتمع إلى الفوضى والانهيار[2].

وبذلك يتضح أن الإستخدام الفعال للقوة العسكرية يستلزم بالضرورة الارتكاز على قاعدةٍ سياسيةٍ تقدر على مساندة هذا الاستخدام بما يتلاءم والتطورات التي ينتهي إليها في كل مرحلةٍ من مراحله.

(2) نماذج استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية:

(أ) العراق:

إن قضية الولايات المتحدة في حربها لتدمير العراق والسيطرة على حقول النفط العربية في الخليج يمكن إرجاعها إلى سنة 1973 ف أيام مقاطعة النفط العربية لأوروبا، فقد فرضت الدول العربية النفطية تلك المقاطعة لإسترجاع أراضيها من إسرائيل عام 1967 ف وتركيع أوروبا ، حيث استطاع العرب بعد ذلك مضاعفة سعر النفط إلى المستوى العادل الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة إلى تهديد العرب، ومنع المقاطعة ،

[1]. المرجع السابق ، ص 538.
[2]. المرجع السابق ، ص ص 538- 539.

والسيطرة على حقول النفط العربية حتى أن وزير الخارجية الأسبق "جيمس بيكر" عام 1991 ف ناصح الأمريكيين بالإهتمام بالمنطقة ،وقد عبر عن رأيه في المستقبل الأمريكي بقوله " البترول – البترول – البترول " ، كماعمل ديك تشيني على تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من تلك المناصحة[1].

أيضاً كتب بول وولفوتز نائب وزير الدفاع الأمريكي في عام 1992 ف وثيقة يشير فيها إلى إن حرب الخليج عام 1991ف لم تنته وإنما مستمرة ، حيث قدم مخططاً لتدخل عسكري في العراق لأن ذلك سيوفر مدخلاً للحصول على مواد خام وهى بالأساس نفط الخليج، كما دعا للقيام بهجمات استباقية وإقامة تحالفات، لكن إذا تعذر إقامة تحالف على الولايات المتحدة أن تتحرك بمفردها،وعندما سربت هذه الخطة إلى صحيفة نيويورك تايمز اضطرت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش (الأب) إلى إعادة صياغتها لكنها أصبحت الآن جزءً من خطة الأمن القومي الجديدة[2].

كذلك أصدر الرئيس العراقي السابق صدام حسين بعد هذه العملية العسكرية قراره بوقف إنتاج وتصدير البترول الأمر الذي جعل الرئيس الأمريكي السابق " بيل كلنتون " يصدر أوامره باستخدام الاحتياطي الاستراتيجي البالغ خمسمائة وثمانية وستين مليون برميل، وهي كميةً لا تكفي لاحتياجات الولايات المتحدة لمدة عشر سنوات مما أصاب الاقتصاد الأمريكي بضرباتٍ موجعة[3].

ومع مجيء حكومة بوش الابن عام 2001 ف حدث تغييرٌ في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ، وذلك من خلال حل المشكلة البترولية للولايات المتحدة بالاستيلاء على العراق وبترولة حيث تضاءل الاهتمام بعملية السلام، و تقدمت فكرة الحرب على العراق لتحتل قمة الأولويات السياسية والأمنية لأمريكا باعتبار أن التطورات التي تمت على الساحة العراقية أصبحت تمثل هاجساً أمريكياً يمكن أن يؤدي تصاعدها وفشل الإدارة الأمريكية في مواجيتها إلى هز هيبة الولايات المتحدة، وعرقلة استراتيجيتها، وإفشال مشروعها لتغيير الأوضاع في المنطقة وتقليل فرص الرئيس الأمريكي في الفوز

---

[1] . د. فرانسيس أنتوني بويل ، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية ، ط1 (ماليطا: مركز دراسات عالم الإسلامي ،1993) ص 12 .

[2] . حسن الحاج علي أحمد، العراق من الاحتلال حتى المقاومة بتغير القناعة باستخدام السياسة ، تجربة العراق ،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 294 ، 26 أغسطس ، 2003 ، ص 54 .

[3] . عبد السلام حمدي اللمعي، وحيد القرن ورياح التغيير، ط1 (الهرم : الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2004) ص 91 .

بفترة رئاسة ثانية، وهذا مادفع الإدارة الأمريكية إلى التمسك باحتلال العراق، والإصرار على تنفيذ الأهداف التي قامت من أجليا، والرغبة في التحايل والمراوغة للا ستفراد بها، لذلك عملت جاهدة على التحذير من النظام العراقي، واعتبار قضيته قضية العصر[1].

فلقد أعلن الرئيس الأمريكي عن دول محور الشر وما تمتلكه من أسلحة دمار شامل، وما يقدمونه من دعم لمنظمات إرهابية، حيث وجه تهديدًا للنظام العراقي ونزع أسلحة الدمار الشامل، كما استصدر قراراً من مجلس الأمن رقم1441 يطالب فيه النظام العراقي بذلك وإلا تعرض لعواقب وخيمة، إلا أن النظام العراقي لم يدرك خطورة تصميم الرئيس الأمريكي على نزع أسلحة الدمار الشامل وإزالة النظام العراقي من جذوره، فقد طردهم في أكتوبر 1998 ف مما تسبب في شن القوات الأمريكية عملية " ثعلب الصحراء "[2].

وخلال العمليات العسكرية في أفغانستان بدأت إرهاصات الاستعداد للحرب ضد العراق، فبعد أحداث سبتمبر 2001ف بفترة قصيرة أرسل عددٌ من أعضاء مشروع "القرن الأمريكي الجديد" خطاباً إلى رئيس الولايات المتحدة يؤكدون فيه أن الحرب ضد الإرهاب لابد أن يصاحبها تغييرٌ لنظام الحكم في العراق، وحتى إذا ثبت عدم وجود علاقة تربط العراق بالقاعدة فإن أية استراتيجية للخلاص من الإرهاب لابد وأن تتضمن أيضاً التخلص من نظام الرئيس السابق صدام حسين.

وفي 29 أبريل 2002 ف طالبت المجموعة نفسها بالعمل من أجل إزالة صدام حسين، وأن يقوم البنتاغون بإعداد خطة للحرب ضد العراق وتنفيذها قبل نهاية العام، ثم جاء بعد ذلك خطاب الرئيس بوش أمام طلبة الأكاديمية العسكرية الأمريكية في الأول من يونيو 2002ف ليعلن أن الأساليب القديمة للدفاع عن الولايات المتحدة لم تعد مجدية وأن طبيعة التهديدات المنتشرة في شكل جماعات إرهابية تتطلب عقيدةً عسكريةً مختلفةً تقوم على الإجهاض المبكر قبل أن يستفحل الخطر[3].

---

[1] . سعيد رفعت ، أسئلة حيارى ، مجلة شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة، العدد 116 ، شتاء ، 2003 ، ص ص 12-13.

[2] . حسام سويلم ، الأهداف والخطط السياسية والإستراتيجية بومبات القتل والدروس والخبرات المستفادة " قصة الحرب في العراق " ، ط1 (مصر: بدون دار نشر ، 2003) ص ص 19 - 20 .

[3] . الأزمة العراقية الأمريكية ، التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003 ، ط1 (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ، 2003) ص ص60 - 61 .

ومع تطور الأحداث بات واضحًا أن الولايات المتحدة اختارت العراق لتطبيق عليه نظريتها الجديدة، فهذه الاستعدادات للحرب سمحت للمفتشين الدوليين بالعودة بعد غياب استمر أربع سنوات، حيث عادوا إلى بغداد وقاموا بتفتيشها في نوفمبر 2002 ف، كما وجهت الولايات المتحدة إنذارًا نهائيًا للرئيس السابق صدام حسين وللعراق برئاسة بوش وبلير ومعهما رئيسا وزراء أسبانيا والبرتغال في اجتماع قمة جزر الآزور بالمحيط الأطلنطي في بداية مارس 2003 ف وبذلك وقعت الحرب في 19 مارس 2003ف[1].

• **غزو العراق:**

لقد تباينت المواقف وتعددت الآراء في التعامل مع الأوضاع الشائكة الراهنة،ففي 12 سبتمبر 2002 أبلغ بوش الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه سوف يطلب من مجلس الأمن تفويضاً لشن الحرب على العراق إلا أن بريطانيا وأمريكا تراجعتا عن تقديم مشروع قرار جديد لمجلس الأمن يسمح باستخدام القوة ضد العراق خشية استخدام فرنسا وروسيا "حق النقض – الفيتو" تفادياً لحدوث انقسام في مجلس الأمن خلافاً للفشل الأمريكي الرامي للحصول على تأييد الحد الأدنى اللازم لمشروعهما ، فقد صرح "روبين كوك" الوزير المستقيل أن بريطانيا لا يمكنها الدخول في حرب دون موافقة المجلس ، كما قدم وزير الداخلية البريطانية ووزير الصحة البريطاني استقالتهما احتجاجاً على سياسة "بلير" تجاه العراق[2].

وبهذا فشلت أمريكا في الحصول على موافقة الأمم المتحدة في الحرب على العراق لعدم تمكنها من موافقة تسعة أصوات من الخمسة عشر صوتاً المطلوبين مما جعلها تتراجع عن مشروع بديل لمجلس الأمن، وذلك لأن القرار لم يعط لأحد حق استخدام القوة دون الرجوع للأمم المتحدة، وبذلك أخذ الموقف الدولي يزداد تراجعاً وتكشفت النية الأمريكية على انعقادها لغزو العراق، وتمم الأمريكيون استعداداتهم للحرب المرتقبة التي عقد من أجلها بوش اجتماعاً مع كبار مساعديه في البيت الأبيض حيث أرسل بوش فور انتهائه إلى الكونغرس برسالة يؤكد فيها صراحةً عن فشل الجهود الدبلوماسية بما يعني صراحةً إعلان الحرب[3].

---

[1] . حسام سويلم، الأهداف والخطط السياسية والإستراتيجية ليوميات القتال والدروس والخبرات المستفادة "قصة الحرب في العراق" ، مرجع سابق ، ص 20.

[2] . عبد السلام حمدي اللعبي، وحيد القرن ورياح التغيير، مرجع سابق ، ص ص 62-61.

[3] . المرجع السابق ، من ص 70- 72.

واكتمل الأمر بصدور قرار الكونغرس الأمريكي في 10أكتوبر 2002 ف بالتصديق على استعمال القوة العسكرية للدفاع عن أمن الولايات المتحدة الأمريكية من تهديدات العراق، وكان قد سبق ذلك بفترة قليلة في 18 سبتمبر 2002 ف الإعلان عن وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية [1].

وبعد أن فشلت الولايات المتحدة وبريطانيا في الحصول على قرار دولي يفوضها لاستعمال القوة العسكرية ضد العراق، اجتمع الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير والأسباني أزنار في جزرالآزور البرتغالية في 17 مارس 2003 ف ووجهوا إنذاراً للأمم المتحدة طالبوها فيه بإصدار قرار يتيح لهم استخدام القوة ضد العراق وإلا فإنهم سوف يكونوا مضطرين للحرب ضد العراق بدون هذا التفويض، إلا أن الأمم المتحدة رفضت إصدار قرار بذلك مما أدى بالولايات المتحدة الى الإعتلاء فوق الأمم المتحدة ضاربة عرض الحائط بالقوانين والمواثيق الدولية بإعتبار الأمم المتحدة المرجع المعطل والمنتهي عمله بموجب الأوضاع الراهنة[2].

وبذلك قررت الذهاب لغزو العراق منفردة، ودون حاجة لقرار من الأمم المتحدة، كما أن "بلير" نجح في انتزاع موافقة مجلس العموم على المشاركة في الحرب ضد العراق وبذلك اندلعت الحرب وتم احتلال العراق والسيطرة على حقوله النفطية [3].

- **أسباب وأهداف التدخل الأمريكى فى العراق:**

– إنهاء نظام صدام حسين والإطاحة به باعتباره نظام غير موالٍ للولايات المتحدة سواءً كان ذلك عن طريق الشرعية الدولية أو عن طريق التفصل المنفرد مع خلق نموذج لديمقراطية عربية موالية للغرب، وذلك لفك التناقض الجوهري والدائم الذي تعاني منه السياسة الأمريكية في المنطقة إزاء دعاوى دعم الديمقراطية والتحالف مع الأنظمة وتكريس سيطرتها على المجتمع بغض النظر عن بطشها المستمر.

– تأمين موارد النفط وذلك عن طريق السيطرة المباشرة على ثاني أكبر احتياطي عالمي، وإخضاع بقية المصادر لقدر كبير من التهديد المباشر، وتجديد دول الخليج حتى تظل منخرطة فيما أسمته واشنطن مصلحتها الإقليمية.

---

[1] . الأزمة العراقية الأمريكية ، التقرير الإستراتيجي العربي 2002 – 2003، مرجع سابق ، ص 61.
[2] . المرجع السابق ، ص 73.
[3] . عبد السلام حمدي الطعمي، وحيد القرن ورياح التغيير مرجع سابق ، ص65.

- خلق حليف إقليمي جديد وليس صديقاً ، كما أمنت جسراً لاستراتيجيتها التطويعية وقاعدة لتهديد الخصوم بهدف انصياع الجميع لتوجيهاتها الأمريكية .
- الخوف من تأثيرات الحادي عشر من سبتمبر وتكرارها مرة أخرى[1].
- الخوف من فضح ادعاءاتهم بوجود أسلحة دمار شامل بالعراق.
- إعادة تقسيم العراق والجزيرة العربية بما يتمشى والمصالح الأمريكية وتحويلها إلى ثكنة عسكرية أمريكية.
- التأكيد على فرض السيطرة الأمريكية على العالم والضرب بعرض الحائط المواثيق والأعراف الدولية ومجلس الأمن والأمم المتحدة.
- إزالة واحدة من العوائق الإقليمية أمام أمن وسلامة إسرائيل وحمايته[2].
- إيقاف توسع الاتحاد الأوروبي ضماناً لتبعية أوروبا للهيمنة الأمريكية.
-كسر قوس الاستقواء الإقليمي الذي كان قد تكون من سوريا والعراق وإيران من دون تنسيق استراتيجي فيما بينها والمعادي للسياسة الأمريكية في المنطقة .
- قطع الطريق على أي مشروعات للتقارب العربي تكون بعيدة عن السيطرة الأمريكية المباشرة، فالحرب ضد العراق كان يستند بشكل واضح وموازٍ لأي تقارب عراقي عربي، كما أن بعض النجاحات العراقية في تحقيق مصالحات عربية مع السعودية مثلاً في مؤتمر بيروت 2001 قد كانت قد دقت نواقيس الخطر باحتمالية تطور قدر من التضامن من العرب على قاعدة لا تؤسسها لها الولايات المتحدة[3].

(ب) أفغانستان:

لقد بدأت الحرب على أفغانستان على أنها تحد من أمريكا للعالم الإسلامي وذلك بإبادته في أفغانستان طوال شهر رمضان، فلم تراع أمريكا ولا بوش حرمة هذا الشهر المبارك، حيث قصفت بالصواريخ والطائرات الأمريكية المصلين في المساجد أثناء صلاة التراويح ، ثم ادعت بأنه وقع بطريق الخطأ كما ألقت الطائرات الأمريكية أطعمة مغلفة في لفافات ذات لون أصفر، وفي ذات الوقت كانت تلقي بشراك خداعية بذات

---

[1] د. خالد الحروب ، هل يخدم نجاح المشروع الأمريكي في العراق المصالح العربية في المنطقة ، مجلة شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد 116 ، شتاء ، 2003 ، ص 17.
[2] د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، تداعي القوى في ظل النظام العالمي الجديد "دراسة تحليلية مقارنة" ، مرجع سابق ، ص 26.
[3] د. خالد الحروب ، هل يخدم نجاح المشروع الأمريكي في العراق المصالح العربية في المنطقة ، مرجع سابق ، ص ص 18- 19.

اللون، الأمر الذي بموجبه أصيب آلاف من البشر، ثم مالبثت أن أخذت الحرب منعطفاً جديداً بدأت فيها القاذفات الأمريكية بقصف جبال طوربورا في إقليم جلال أباد بعد أن تلقت معلومات استخباراتية عن لجوء كبار قادة القاعدة إلى هذه الجبال للاحتماء بكهوفها ومغاراتها، وهكذا استمرت العمليات الأمريكية في القصف الجوي في جلال أباد وقرية كرم وغيرها من المناطق الأفغانية[1].

كما أنزلت المروحيات الأمريكية فريقاً من القوات الخاصة لينضم لقوات الجنرال روستم التي توجد على بعد 88 كيلو متراً من مدينة مزار شريف، كذلك أنزل فريقٌ آخر في قاعدة باغرام خارج كابول للانضمام إلى قوات الجنرال الطاجيكي محمد قاسم فهيم، مما اضطر البنتاغون للاعتراف لأول مرة بوجود قواتٍ أمريكية خاصةٌ داخل أفغانستان في الجنوب لتنفيذ مهماتٍ استخباراتية[2].

وبذلك استمرت القوات الأمريكية في القصف الجوي على أفغانستان حيث أشارت التقديرات الأخيرة لتكاليف الحرب في أفغانستان طبقاً لما أعده الكونغرس والحكومة الأمريكية، إن الطائرات الأمريكية أسقطت أكثر من ست آلاف قنبلة عاديةٍ وصاروخٍ تتراوح تكلفة القذيفة الواحدة بين ألفٍ وخمسمائة دولارٍ كما صرفت مليون دولارٍ لصاروخ توماهوك/ كروز، إلى غير ذلك من الأموال التي صرفتها على وقود الطائرات وقطع الغيار وصلت إلى مائةٍ وخمسين ألف دولار، كما عملت على تحديث المطارات لتكون مستعدةً لاستقبال طائرات النقل الأمريكية المقاتلة، حتى أن بعض المشرعين عبروا عن قلقهم من أن تؤدي الحرب إلى حدوث انخفاضٍ في مخصصات الإنفاق الداخلي وعلى خطط البنتاغون لإنتاج أسلحةٍ جديدة[3].

لقد مضت الإدارة الأمريكية في مخططاتها حتى تمت الإطاحة بحركة طالبان حيث تقدمت الحكومة الأفغانية "المسماة سابقاً قوات التحالف الشمالي المعارض" إلى كابل ثم قامت القوات الأمريكية بتصفية آخر معاقل طالبان في "قندهار" واستعملوا لذلك الأسلحة المسماة "الميني والميكرونووي" للقضاء على فلول طالبان والقاعدة الفارين في الكهوف.

---

[1] . عبد السلام حمدي النعمي . المؤامرة الكبرى على العروبة والإسلام والإنسانية عبر مراحل التاريخ ، ط1 (الهرم : الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2004) ص ص 428- 429.

[2] . هاشم أهل براء، يوميات من خط النار القصة الكاملة لتغطية" قناة أبوظبي" لأحداث 11سبتمبر والحرب في أفغانستان وسقوط بغداد ، ط1 (بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004) ص 80.

[3] . عبد السلام حمدي النعمي. المؤامرة الكبرى على العروبة والإسلام والإنسانية عبر مراحل التاريخ ، مرجع سابق ، ص ص 429- 430.

وبهذا تمكنت الحملة الأمريكية على أفغانستان من تحقيق أغراضها، فقد تمت لها السيطرة عليها كما تم تعيين حكومة مؤقتة كنواة لتشكيل حكومة دائمة موالية للغرب.

أما مصير زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" لازال غامضاً فلم تنجح القوات الأمريكية فيما ذهبت إليه، فقد اختفى بن لادن كما اختفى معه هذا النظام وأنصاره في سفوح الجبال وبذلك لم تحقق أمريكا هدفها الذي جاءت من أجله [1].

• أسباب التدخل الأمريكي في أفغانستان:

لقد تمثلت أسباب التدخل الأمريكي في أفغانستان في الآتي:

- التذرع بأحداث الحادي عشر من سبتمبر.
- محاربة ما أسمته بالإرهاب، والقضاء عليه "إسقاط نظام طالبان" ، والقضاء على أسامة بن لادن وأنصاره من المختبئين في سفوح الجبال الأفغانية [2].
- الانفراد بالسيطرة على المواد الخام والثروات المعدنية والبترولية والزراعية التي كشفت عنها الأبحاث في أفغانستان ودول الجنوب الإسلامي على الحدود الروسية.
- تغيير نظام الحكم في أفغانستان، وإقامة نظام موالٍ لها "إسقاط نظام طالبان وزعيمه الملا عمر"، وتصفية تنظيم القاعدة وزعيمه" أسامة بن لادن" ، وذلك لكي تحقق الولايات المتحدة مصالحها في أفغانستان[3].

•أهداف الغزو الأمريكي لأفغانستان:

تتمثل أهداف التدخل الأمريكي في أفغانستان في الآتي:

- القضاء على الإسلام في الوسط الأسيوي "شديد التدين" وذلك بالقضاء على المسلمين وتهجيرهم كما حدث في دول البلقان سابقاً.
- السيطرة على الثروة الطبيعية في بحر قزوين لإستغلالها والإستفادة منها.
- تطويق الجمهورية الإسلامية في إيران حتى يسهل القصاص منها، والتعامل معها في خطوة تالية في ظل الوجود الأمريكي في الخليج العربي وبحر العرب[4].

---

[1] . المرجع السابق ،ص ص430- 431.

[2] . د. حبيب عاتم ، حرب الألفية الثالثة نفط قزوين ومآرب أخرى ، ط1 (لبنان : دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2001) ص 22.

[3] . محمد حسنين هيكل ، القوات المسلحة في السياسة الأمريكية ، مجلة وجهات نظر ، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي ،القاهرة، العدد 56 ، سبتمبر ، 2003 ، ص 4.

[4] .د. حبيب عاتم ، حرب الألفية الثالثة نفط قزوين ومآرب أخرى ، مرجع سابق ، ص 33.

- تأديب باكستان وردعها بعد امتلاكها للقنبلة النووية على غفلة من الولايات المتحدة.
- فرض الحصار على اقتصادات الدول الآسيوية الواعدة والمُنقطعة.
- إجهاض سبل التعاون الإسلامي في افغانستان بما يهدد الوجود الغربي الأمريكي.
- استغلال الأراضي الأفغانية التي تتميز بكونها مجموعة سلاسل من الجبال ذات التضاريس الوعرة، كميدانٍ للرماية يمكن عند استخدامه اختبار كفاءة الطيارين الجدد وتجربة الأسلحة الحديثة في بيانٍ عملي، وكذلك التعرف على التعديلات التي أدخلت على الأسلحة التي بها عيوبٌ فنيةٌ أثناء حرب الخليج الثانية.
- تصوير أطنان الصواريخ والقنابل التي تتساقط على الجبال الأفغانية، ثم بثها عبر الفضائيات لإرهاب العالم ولكل من يخرج عن طاعة امريكا أو يقف أمام مخططاتها[1].
- الإستغلال الأمريكي الجيد لما واتتها من فرصةٍ ذهبيةٍ سانحةٍ للتواجد الدائم إلى جوار الصين لوضع سياسةٍ معينةٍ لها في مراحل قادمة.
- العمل على تشكيل حكومةٍ مواليةٍ للغرب تدين بالولاء والطاعة لأمريكا [2].
- إعادة تشكيل التركيبة الثقافية للمجتمع الأفغاني بحيث لا يصبح مناهضاً للثقافة الغربية، وأن يمتزج فيها على أن تتولى المحافل الماسونية إدارة تلك العملية.
- التمهيد لاحتلال العراق [3].

رابعاً: التحول في ترتيب الأيديولوجيات والصراع الأيديولوجي:

إن الفترة التي تميز بها النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية من أهم الفترات التي شهدت توازناً دولياً بين قوتين عظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وبالرغم من أن الولايات المتحدة كانت تنفرد بامتلاك السلاح الذري إلا أن الاتحاد السوفييتي دخل في سباق تسلح معها، حيث استطاع اللحاق بها والدخول معها في توازنٍ دولي [4].

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وتجدد الحرب الباردة انهار التوازن الدولي وحل محله الصراع الأيديولوجي، الذى انتهى بانهيار الاتحاد السوفييتى والاستسلام للهيمنة

---

[1]. عبد السلام حمدي اللمعي ، المؤامرة الكبرى على العروبة والإسلام والإنسانية عبر مراحل التاريخ، مرجع سابق ، ص 423 .
[2]. المرجع السابق ص 424.
[3]. محمد حسنين هيكل ، القوات المسلحة في السياسة الأمريكية ، مرجع سابق ، ص 5.
[4]. د. إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي و العشرين" دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي" ، مرجع سابق ، ص 184.

الأمريكية المدعومة بالسيطرة الإعلامية، إلا أن الولايات المتحدة لم ينته بها المطاف الى هذا الحد فمع زوال الخطر الشيوعي أدركت أنها بحاجةٍ إلى إعادة صياغة عقيدتها العسكرية، وعلى هذا ظل البحث عن عدوٍ استراتيجيٍ هاجساً أمريكياً إلى أن أعلنت المندوبة السابقة للولايات المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة بأن" العدو التالي هوالإسلام" مما سهل الأمر أمام الرئيس الأمريكي"جورج بوش" حيث لقي الاستجابة الشعبية الكاسحة من الشعب الأمريكي وهو يوجه الاتهام مباشرةً إلى عدو الغرب وهو" الإسلام والعرب" ويتحدث عن حملةٍ شاملةٍ لابد أن يخوضها الغرب ضده، كما حرص على رسم صورةٍ مشوهةٍ له ترسخت في ذهنه عن طريق وسائل الإعلام الغربية [1].

وما كشفته حرب العراق وأفغانستان والحادي عشر من سبتمبر دليلٌ على أن النظرة التشويهية للعرب المسلمين قد تصاعدت على نحوٍ مقلقٍ ، وبهذا أضيف لهم عبءٌ جديدٌ وهم يسعون جاهدين للقضاء على هذه الفجوة،وقد جاء هذا التحول في ترتيب الأيديولوجيات والصراع الأيديولوجي من خلال جملةٍ من المراحل والفترات نوردها بالتحليل والتفصيل فيمايأتي:

(1) التوازن الدولي بين الأيديولوجيات " القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي":

لقد تمخضت الحرب العالمية الثانية عن انتصار دول الحلفاء على دول المحور وإنهاء دورهذه القوى الكبرى.

وما أن وضعت هذه الحرب أوزارها حتى ظهرت كتلتان الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، الأولى تعلن عن نفسها اشتراكيةً والثانية رأسماليةً، حيث جرى بينهما سباق تسلحٍ استمر بالتفوق الواضح للولايات المتحدة عن طريق امتلاكها السلاح النووي، ثم تطور هذا السباق بوتائر عاليةٍ استطاع الاتحاد السوفييتي أن يضيق فيها الفجوة باستمرارٍ، حيث تفوق في القوات التقليدية ، كما إنه أسرع خطاه من أجل الحصول على السلاح [2].

---

[1] . دسامية بيبرس ، حوار الحضارات والمبادرة الحضارية العربية ، مجلة شئون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد 116 ، شتاء ، 2003 ، ص ص 173- 174 .

[2] . حمدي عواد ، العلاقات الأمريكية السوفيتية الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، التقرير الإستراتيجي العربي 1989 ، ط3 (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 1989) ص34.

ففي 14 يوليو 1949ف قام الاتحاد السوفييتي بتفجيره النووي الأول ليصل إلى نقطة التعادل الفعلي مع الولايات المتحدة ، وهو ما دفع " ترومان " إلى الأمر بصناعة القنبلة الهيدروجينية عام 1950ف ، وقد تحقق ذلك للولايات المتحدة في أول أكتوبر 1952ف ، كما فجر الاتحاد السوفييتي أول قنبلة هيدروجينية في أغسطس 1953ف ليستمر بذلك التعادل بين القوتين من النواحي العسكرية[1].

وبذلك تمكن الاتحاد السوفييتي من اللحاق بالولايات المتحدة والتوازن معها في فترة أصبح فيها هيكل النظام العالمي قائماً على القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حتى بداية التسعينات.

لقد كان عمر هذه الفترة "عصر الانفراج" قصيراً جداً لم يتجاوز العقد بسنوات قليلة، فما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى تحول حلفاء الأمس إلى خصوم ، فقد انتهت النازية وبدأ يتضح أن أولويات الاتحاد السوفييتي لم تعد تشترك في شيء مع أولويات حلفائه الغربيين، وأطلت من جديد الخلافات الأيديولوجية القديمة التي أعادت الحلفاء أنفسهم إلى حلبة الصراع المسلح، وهذا أدى إلى اختلال التوازن الدولي، وانهيار الاتحاد السوفييتي، والقضاء على عصر الانفراج[2].

(2) التحول في ترتيب الأيديولوجيات:

(أ) انهيار المنظومة الشيوعية:

في الوقت الذي عانى فيه النظام الرأسمالي من الأزمات، ظهرت في أوروبا إرهاصاتٌ وميلاد نظامٍ جديدٍ ألاوهو النظام الاشتراكي الشيوعي.

ففي عام 1917م قامت الثورة البلشفية في روسيا، حيث بنيت على قواعد الفكر الاشتراكي الشيوعي الذي يؤمن إيماناً كاملاً بالدولة والجماعة .

ومع قيام هذه الثورة نشأ النظام الشيوعي الذي احتوى على مزايا عديدة ميزته عن النظام الرأسمالي ، مما شجع الدول غير الشيوعية على تطبيقه ، كما انطوى أيضاً على العديد من العيوب التي كان لها الدور الكبير في القضاء عليه[3].

---

[1] . كولن بلون وبيتر مونى، من الحرب الباردة حتى الوفاق" 1945 - 1980 " ، ترجمة : صادق إبراهيم عودة ، ط1 (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، بدون سنة) ص41.

[2] . المرجع السابق ، ص 9 .

[3] . درمنا عبد السلام ، إنهيار العولمة ، مرجع سابق ص 74.

وعلى الرغم من أن النظام الشيوعي مر بسباق تسلح انتهى بتوازن دولي بين الكتلتين، إلا إن الخلافات والصراعات التى ظهرت مجدداً أنهت التعايش السلمي بينهما مما أدى بالشيوعية إلى الظهور بحالة احتضار، فانهارت شعبية غورباتشوف ، وأخذ بعض حلفائه فى التخلي عنه قبل أن يتخلى عنهم، كما بدأت الأنظمة الحليفة تغير في سياستها لتؤقلم نفسها مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وبذلك تم القضاء على القطبية الثنائية التي انتهت بسقوط الشيوعية هذا السقوط الذى جاء مدوياً بإعلان رسمي بانهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه إلى دول الكومنولث واستقلال دول البلطيق، فقد أدرك غورباتشوف إنه سقط في شراك الغرب ، وأنزل علم الاتحاد السوفييتي لأول مرة منذ أكثر من سبعين عاماً في 31 ديسمبر 1991ف عند إعلان دقات الساعة الثانية عشرة إيذاناً بانهيار الشيوعية [2].

وفى نهاية النصف الثاني من القرن العشرين انهارت الشيوعية جذرياً في جميع الدول، وخرجت جماعياً من البيئة الدولية، فنظام توازن القوى قد ولى، والحرب الباردة انتهت، والولايات المتحدة أصبحت الأقوى في النظام العالمي[3].

(ب) الإنفرادية والقطب الواحد :

ما إن تفكك الاتحاد السوفييتي وسقطت الشيوعية والأنظمة الموالية لها وانتهى معها نظام القطبية الثنائية حتى ظهرت الولايات المتحدة على المسرح العالمي وذلك في بداية التسعينات من القرن العشرين، حيث تمكن العالم من الانتقال إلى نظام عالمي جديد، ارتكز على قطب واحد وذلك في إطار هيمنة رأسمالية جديدة ، فإذا كان العالم قد قام فيما مضى على نظام توازن القوى فإن الولايات المتحدة انفردت بالقوة على العالم في نظام أحادي القطبية بعد أن تخلصت من أهم التحديات التى تواجهها[4].

وبذلك لم يعد هناك شرقٌ وغربٌ بل أمريكا وأنظمةٌ انفراديةٌ أمريكيةٌ ، فقد أصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة حيث أنهت دور الأمم المتحدة وأيضاً دور روسيا والصين من الساحة الدولية، وأصبح مجلس الأمن يدها الطولى تحركه كيفما تشاء

---

[1] . د. محمد منذر ، مبادئ فى العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة ، ط1 (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002) ص 293 .

[2] . د. صلاح وقيع ، المؤامرة والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص 11 .

[3] . المرجع السابق ، ص 24 .

[4] . د. حسين شريف ، الولايات المتحدة من الاستقلال و العزلة الى سيادة العالم" 1783 – 2001" ، ج4 ، مرجع سابق ، ص 249 .

باسم الشرعية الدولية ، كما سمحت لأساطيلها بالحركة في البحار، ومعاقبة من لم يسرفي فلكها فقد تبنت استراتيجية عامة للعالم وخاصة للشرق الأوسط التي تعتبر الشريان الرئيسي للمصالح الامريكية، حيث قسمت العالم إلى مناطق محددة وفقاً لمصالحها ، ومناطق أخرى ذات صراعات إقليمية[1].

وبذلك حققت الولايات المتحدة انتصاراً سريعاً للقيم الليبرالية بانتصارها على الفاشية والنازية والشيوعية، فالفراغ الناجم عن انهيار الاشتراكية جعل الولايات المتحدة السلطة الدكتاتورية المستبدة بالعالم، فهي تعتبر نفسها العالم وإن كل ما يخدم السلم والأمن الأمريكي يخدم السلم والأمن العالمي، وكل ما يحقق المصالح الأمريكية يحقق المصالح العالمية، ومن ثم على كافة بلدات العالم أن تسعى لتحقيق الصالح الأمريكي من أجل تحقيق الصالح العالمي[2].وإذا تعارض القانون الدولي مع المصالح الأمريكية فليتعطل القانون الدولي، وإذا تعارضت مشيئة المؤسسات الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن مع المشيئة الأمريكية فلتتعطل إرادة تلك المؤسسات، بل قد تفقد مصداقيتها ويعاد النظر إذا ما تقاعست عن خدمة المصالح الأمريكية، أما بلدان العالم الأخرى فعليها الامتثال للقانون الدولي والإرادة الدولية حتى تتفق مع الإرادة الأمريكية[3].

وهكذا تواصل أمريكا جهودها للحفاظ على هذه الصورة ، فهي تمتلك من النفوذ والقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ما تجعل الجميع يفعل ما تراه مناسباً ومتمشياً مع مصالحها حيث تستمر في بسط نفوذها وسيطرتها وثقافتها وأيديولوجيتها على دول العالم مما يجعلها في مركز الصدارة بالنسبة لها[4].

(3) الصراع الأيديولوجي:

إن الصراع الأيديولوجي السائد في النظام العالمي هو ذلك الصراع بين الأيديولوجيات على الأفكار والقيم والمعتقدات، يرجع إلى سعي الدول إلى نشر

---

[1]. د.صلاح وفيع ، المؤامرة والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق ، ص ص 24- 26 .

[2]. السيد ياسين ، تغيير العالم جذرية السقوط والصعود والوساطة ،التقرير الاستراتيجي العربي 1989 ، مرجع سابق ، ص 8.

[3]. موسى الأشخم ، العولمة والأمركة المفاهيم والآثار ، مجلة دراسات ، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس ، العدد 13، السنة الرابعة جوفيو ، 2003 ، ص ص 75 - 76.

[4]. د. سعيد اللاوندي ، القرن الحادي والعشرون هل يكون لأمريكا ، مرجع سابق ، ص 43.

أيديولوجياتها في الخارج عن طريق وسائل مشروعة وغير مشروعة، كالدعاية والمحاولات الانقلابية ودعم الحركات الانفصالية الموالية[1].

وقد دفع هذا الصراع الأيديولوجي بين العالمين الرأسمالي والشيوعي بالغرب إلى انتهاج استراتيجية تقوم على محاصرة الكتلة الشيوعية بالأحلاف والقواعد العسكرية ، كما أن أثره كان واضحاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد بلغ حداً أطلق عليه لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية " الحرب الباردة "حيث دفعت هذه الحقيقة بعض السياسيين إلى الإعتقاد بأن محور الثقل في تحريك الصراعات الدولية قد انتقل من دائرة العوامل القومية التقليدية إلى دائرة المذهبيات بكل مظاهر التعصب والتطرف التي ترتبط بها وبكل مايتولد عنها من توترات دولية[2].

•الصراع الأيديولوجي بين الغرب والإسلام:

بزوال الخطر الشيوعي رسمياً عام 1991ف لم يصبح أمام الغرب إلا عدوّ واحّد هو الإسلام كما يزعمون ، فقد أصبح عدوهم الأول الذي يسمونه بالإرهاب؛ حيث وحدوا استراتيجيتهم لضربه في كل مكان حتى أن وسائل الإعلام لم تخل من الهجوم عليه، بل خرج بعض الساسة يصفونه بالهمجية وسفك الدماء.

وقد زادت هذه التصورات خصوصاً بعد أحداث سبتمبر، حيث عمت موجة من العنصرية وحملة دعائية ضد الإسلام يقودها متطرفون ويهودٌ في أوروبا ، يصفون المسلمين بالتخلف ويضعون الإستراتيجيات بواسطة المتخصصين لوقف زحف الإسلام والقضاء على الأقليات المسلمة في أنحاء العالم ، كما يرفعون الشعارات والأصوات التي تنادي بتجريد المسلمين من السلاح وتحول دون حصول هذه الدول على التكنولوجيا الحديثة والقضاء على الأقليات المسلمة في أنحاء العالم[3].

ومن هنا لم يكن صعباً على الرئيس الأمريكي "جورج بوش" أن يوجه الاتهام مباشرةً إلى العرب والمسلمين، ويتحدث عن حملةٍ شاملةٍ لا بد أن يخوضها الغرب ضده[4].

---

[1] . د.مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية "مفاهيم مختار" ، مرجع سابق ، ص 132.

[2] . د.إسماعيل صبري مقلد ،العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات" مرجع سابق ص 64.

[3] . د. صلاح وفيق، المؤامرة والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق ، ص 21.

[4] . ريتا عوض ، صورة العرب والإسلام في الغرب ، كيف يعاد تشكيلها؟ مجلة شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد 109، مارس ، 2002 ، ص ص 122 – 123.

إن هذه التصريحات الأمريكية تكشف بعض التقلبات والتوترات في علاقة الولايات المتحدة بالإسلاميين ، فهي ترى أن الإسلام حل محل الشيوعية فهو الخطر الاستراتيجي الجديد لها ولحليفاتها، كماأنه يمثل تحدياً لا تهديداً لها ،إلا أن هذا التحدي الديني والفكري الذي شكله الإسلام مازال مستحوذاً على مخيلة الكثيرين من الغرب، حيث تحول الإسلام إلى مصدر للصدمات النفسية في الولايات المتحدة ، فهو ينظر إليه باعتباره في مقدمة التهديدات المنذرة بالخطر، والدليل على ذلك الأسس التي تكونت خلال رؤية الأمريكيين للإسلام، فقد حصل الأمريكيون على ذخيرة وافرة من صورة سلبية مبتذلة للمسلمين مما أدى بواشنطن لأن تضع بعض الدول العربية تحت سيطرتها تجنباً لخطرها مستقبلاً، وحفاظاً على الأمن الأسرائيلي[1].

كذلك أزمة الخليج ألقت الضوء على جانب من التواطؤ من قبل الحكام العرب حيث وعد الرئيس الأمريكي بوش الحكام العرب بأنه سيدفع إسرائيل للتفاوض من أجل السلام بعد الأزمة، إلا أنه نفذ مخططه في الخليج، وتحولت هذه الوعود إلى سراب، كذلك وضعت واشنطن قرارات التقسيم في المنطقة العربية ، فقد قسمتها إلى دويلات صغيرة وأدخلت عليها تعديلات وفقاً للمتغيرات التي وضعتها وماحصل في فلسطين والعراق ومسلمي البوسنة والهرسك خير دليل على ذلك [2].

وبهذا لعب جورج بوش وأمريكا دورًا خبيثاً ، فقد أبدى مرونة لحلفائه الأوروبيين تجاه مصالحهم، أما أمريكا فقد احتفظت بالهيمنة الكاملة على الشرق الأوسط ، حيث رفضت تحقيق حلم بريطانيا كحماية أمريكية بريطانية في الخليج، وصممت على بقائها كحليف، فقد أسندت لها الأدوار وفقًا لما تراه مناسباً.

ورغم كل ذلك فإن أمريكا كان ينتابها القلق خوفًا من تسرب التكنولوجيا إلى دول العالم، مما أدى بها إلى الإدعاء بوجود أسلحة نووية لدى بعض الدول [3].

وفي الوقت الذي أخذ فيه العالم يتطلع إلى الدور الأمريكي ما بين مؤيد ومعارض له أخذت أمريكا تضرب عرض الحائط بالقرارات الدولية ، وتستمر في مخططها بحجة

---

[1] . فواز جرجس ، أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح ؟ ، ترجمة : فؤاد الغصن ، ط1 (بيروت: دار الفجر، 2003) ص 348 .

[2] . د. صلاح وقيع ، المؤامرة والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ص 18 -19 .

[3] . المرجع السابق ، ص ص 28 -30 .

الدعوة إلى حقوق الإنسان، وما أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلا ضعضعة طمأنينة أمريكا ورداً على أعمالها الإجرامية ، فقد تمخض عنها تزايد حملات التعريض بالإسلام الأمر الذي أدى بوزراء الخارجية العرب إلى القيام بعقد اجتماع على هامش الإجتماع الإستثنائي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي بالدوحة يومي 8 ، 9 أكتوبر 2001 ف ناقشوا خلاله هذه المسائل، وأقروا مبادرة طرحها أمين عام جامعة الدول العربية السيد عمر موسى بالدعوة إلى عقد تجمع فكري عربي بهدف وضع إستراتيجية للتحرك العربي على المستويين الإقليمي والعالمي، وتصحيح صورة العرب والمسلمين[1].

الخلاصة :

يخلص الباحث إلى أن انهيارالاتحاد السوفييتي أدى إلى انهيار التوازن الدولي وصار العالم أحادي القطبية أصبحت فيه الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة التي تقود العالم وتملي عليه سياستها وتوظف المؤسسات الشرعية لخدمتها وتتخذ قراراتها عبر منبر الأمم المتحدة بما يتناسب ومصالحها الخاصة .

ويخلص أيضاً إلى أنه بالرغم من النجاحات التي حققتها المنظمات الدولية وأدواتها إلا أن جهودها في صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الدولية باءت بالفشل، فهي لم تحرز نجاحاً في التخفيف من الصراعات والتناقضات التي تثور وتتفاعل داخلها وفي إرساء أساس أقوى لدعم التعاون الدولي المتبادل كمقدمة ضرورية ومنطقية نحو تحسين فرص السلام والاستقرار الدوليين.

وكما يخلص إلى أن الولايات المتحدة شرعت مع بداية النظام العالمي في استخدام القوة العسكرية بدون حدود معتمدة على حلفائها الغربيين لتحقيق سيطرتها على العالم ؛ دون النظر إلى الشرعية الدولية ضاربة عرض الحائط بالقوانين والأعراف الدولية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب والحفاظ على السلام العالمي.

وكذلك يخلص إلى أن النظام العالمي مر بتوازن أيديولوجي بين قوتين عظميين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ثم تحول إلى صراع بينهما انتهى بفوز نهائي للأيديولوجية الليبرالية الغربية التي دخلت في صراع أيديولوجي مع الإسلام

---

[1] . د.وليد محمود عبد الناصر، حوار الحضارات على أجندة العلاقات الدولية ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة ، العدد 147 ، يناير ، 2002 ، ص 19 .

والمسلمين، حيث نظرت إليه وصورته في صورة سلبية تشويهية حملت معها مواقف الازدراء والتحامل على الحضارة الإسلامية، كما ارتكبت وما زالت ترتكب ضده أبشع الجرائم لتحقيق هدفها الوحيد في الهيمنة على العالم .

الفصل الثاني
تجاوب السياسة الخارجية الليبية
مع النظام العالمي الجديد

الفصل الثاني

تجاوب السياسة الخارجية الليبية مع النظام العالمي الجديد

ينصرف الباحث في هذا الفصل إلى دراسة علاقة التأثير والتأثر التي امتدت بين النظام العالمي المعروف بنظام القطب الواحد وبين السياسة الخارجية الليبية، ومعلوم أن السياسة الخارجية الليبية قد تأثرت بذلك النظام وتجاوبت مع العديد من خصائصه ومقوماته النابعة عن طبيعته وخصوصياته، وقد انعكس ذلك التجاوب أول ما انعكس على مؤسسات صنع السياسة الخارجية، وكذلك على محددات تلك السياسة وذلك عبر عمليتي فهم وإدراك واسعتي النطاق لخصائص ومقومات ذلك النظام العالمي، وإذا كانت محددات السياسة الخارجية الليبية، وكذا مؤسسات صنعها قد تجاوبت مع النظام العالمي الجديد ترتيباًعلى فهم النظام واستيعاب مقوماته، فإن مؤسسات تنفيذ تلك السياسة قد تجاوبت هي الأخرى تأسيساً على التعاطي والتفاعل المستمرين مع إفرازات ومخرجات ذلك النظام في المجتمع الدولي، وذلك من خلال حركة ونشاط يستهدفان استيعاب واحتواء وتطويع تلك الإفرازات والمخرجات.

كذلك بدت العلاقة بين النظام العالمي والسياسة الخارجية الليبية واضحةً جليةً في وضعية أو خاصية التناغم والتوافق بين تطورات النظام، وأهداف السياسة على كافة المستويات العربي والأفريقي والإسلامي والعالمي.

من كل ماتقدم نرى أن ثمة تواؤم بين حركة السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي، وقد تجلى ذلك التواؤم في السلوكيات الخاصة بتلك السياسة على كافة الأصعدة السياسية والدبلوماسية والأيديولوجية والاقتصادية والثقافية والحضارية.

وأخيراً يمكن الانتهاء إلى أن العلاقة بين النظام العالمي والسياسة الخارجية الليبية قد طبعت تلك السياسة بمجموعة من الخصائص جعلت منها سمةً لهذه السياسة في هذه المرحلة الحاسمة، وتمثلت تلك الخصائص في التواؤم الذاتي مع التطورات، ثم في الواقعية، وكذلك في عمق الفهم والاستيعاب،ثم في القدرة على التوقع ، وأخيراً في المرونة وحرية الحركة مع الاحتفاظ بصلب وقوام الجوهر.

ما تقدم سوف يعمد الباحث إلى تفصيله وتحليله من خلال المباحث الستة الآتية:

المبحث الأول: تجاوب محددات السياسة الخارجية الليبية ومؤسسات صنعها مع تطورات النظام العالمي الجديد.

المبحث الثاني: تجاوب مؤسسات تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية مع تطورات النظام العالمي الجديد.

المبحث الثالث: التناغم بين أهداف السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد.

المبحث الرابع: التواؤم بين حركة السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد.

المبحث الخامس: خصائص السياسة الخارجية الليبية في ظل النظام العالمي الجديد.

المبحث السادس: التحديات التي يخلقها النظام العالمي الجديد أمام السياسة الخارجية الليبية.

المبحث الأول

تجاوب محددات السياسة الخارجية الليبية ومؤسسات صنعها مع تطورات النظام العالمي الجديد

تمهيـــــد:

منذ بداية تسعينات القرن العشرين و السياسة الخارجية الليبية بمحدداتها ومؤسسات صنعها ترقب عن كثب التطورات الدولية، والتفاعلات والتداعيات التي أفرزت ما عرف بالنظام العالمي الجديد أو نظام القطب الواحد، ولم يكن ذلك الترقب إلا للفهم والاستيعاب اللذين استتبعهما تجاوب مع ذلك النظام ، ليس بقبوله كواقع محتم، ولكن بالتحاور معـــه عبر أفكار وسلوكيات جديرة بالتحليل والدراسة ، وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: تجاوب المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الليبية مع تطورات النظام العـــالمي الجديد:

لن أوضاع العالم بالشكل الذي أوضحه الباحث في الفصل الأول قد وضعت أمـــام السياسات الخارجية في كل دولة ومن ضمنها السياسة الخارجية الليبية اعتبارات ينبغـــي التعامل معها والتعاطي بحذر ودقة، وبالفعل أصبحت تلك الاعتبارات بمثابة المحـــددات التي لا يمكن لأية سياسة خارجية أن تغفلها أو تتغاضى عنها؛ لأن في ذلك خطأ كبيـــراً وبصفة خاصة أن التعامل مع الخارج أصبح أمراً حتمياً لامندوحـــة عنـــه أمـــام أيـــة سياسة خارجية.

وتتمثل أهم الاعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الليبية وتحـــدد معالمهـــا وترسم ملامحها في ثلاث محددات هي: طبيعة النظام السياسي والشرعية الثورية للقائـــد معمر القذافي والثوابت الأيديولوجية ، وقد تحاورت هذه المحددات الثلاثة مع تطـــورات النظام العالمي الجديد عبر الوعي والإدراك، ثم الاستيعاب والفهم ثم التعبير من خـــلال إشارات ووسائل ذات دلالة، ويمكن تبيان ما تقدم من خلال الآتي:

(1) النظام السياسي ككيان متكامل:

النظام السياسي الليبي ينفرد بخاصية التكيـــف والتـــواؤم الـــذاتي مـــع الأحـــداث والتطورات ، وقد بدت هذه الخاصية عندما سعى ذلك النظام حثيثاً نحو إدراك التطورات الدولية وفهمها واستيعاب مضامينها ومدلولاتها، وينصرف مدرك النظام في هذا التحليل

إلى النظام السياسي بوصفه كياناً متكاملاً يحوى مفردات فعالة، ومرتبطة ببعضها ارتباطاً عضوياً ووظيفياً يبدأ بالممارسة السياسية والتشريع والتنفيذ وينتهي بالرقابة والتقييم والتقويم[1].

لقد أدرك النظام السياسي الليبي بوصفه المتقدم على مستوى الحدث من خلال مفرداته كافة التطورات الدولية، واستشعر عبر خواص تلك المفردات أن العالم مقدمٌ على تغيراتٍ جديرةٍ بالاعتبار وحريةٍ بالتحوط والاستيعاب للتعامل معها بجديةٍ ومهارةٍ.

وقد سرت في مفردات النظام السياسي حالة من الاستنفار والتحفز، كانت بمثابة ظاهرةٍ صحيةٍ دللت على ديناميكية النظام وسلامة قنوات الاتصال بين مفرداته، وقدراتها الدائمة على تطوير نفسها وتفعيل وظائفها، وذلك ما سبق وأشرنا إليه بخاصية التساؤم والتكيف الذاتي[2].

ففي العشر سنوات الأخيرة والتي تبدأ منذ منتصف تسعينات القرن المنصرم، والنظام السياسي الليبي يشهد جملةً من التطورات تؤشر في شمولها وعموميتها إلى رغبة ذلك النظام وعزمه ومضائه على تنشيط مفرداته وتطويرها، وتزويد آلياته بالمفعلات والمحركات التي أكسبتها الديناميكية والقدرة على مواجهة تطورات النظام العالمي الجديد، والتي بدأت بمواجهةٍ جادةٍ بين ليبيا والقطب الوحيد الفاعل في ذلك النظام انتهت بفرض حصارٍ على الأولى التي لم تكن لتصمد أمامه لولا نظامها السياسي الذي كان قد أعد العدة، وحصن مفرداته ضد كافة الإحتمالات والتداعيات الدولية التي افتتحها ذلك الحصار وتوالت تباعاً بعد ذلك [3].

إن النظام السياسي الليبي ككيانٍ متكاملٍ واجه بصلابة تطورات النظام العالمي، وقد ساهمت تلك المواجهة بدورٍ فعالٍ في نضج ذلك النظام وزيادة حنكته في التفاعل مع المتغيرات والمستجدات، وسيتضح هذا الأمر أكثر عندما نتولى تحليل استجابة بقية المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الليبية لتطورات النظام العالمي الجديد.

---

[1] . د. محمود أبو العينين ، أ. خالد حنفي ، الأطراف الأفريقية الفاعلة وبعض مجالات التفاعل الأقليمي :الجماهيرية الليبية وأفريقيا ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001-2002 ، ط(القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، 2002) ص113 .

[2] . المرجع السابق ، ص 114.

[3] . تيم نيلوك، الدول المنبوذة والعقوبات في الشرق الأوسط " العراق وليبيا و السودان " (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص 85 .

(2) الشرعية الثورية للقائد معمر القذافي:

إن الشرعية الثورية للقائد معمر القذافي تعتبر من أهم محددات السياسة الخارجية الليبية، فقد عاش القائد الليبي "معمر القذافي" خضم أحداث وتطورات النظام العالمي الجديد وارهاصاته التي شرعت في التبلور منذ بدايات عقد التسعينات، ولم تكن تلك الإرهاصات بالأمور المستغربة عن فكر ذلك الرجل ومدركاته، فلديه رصيدٌ متراكمٌ من الحنكة والدراية التي اكتسبها من تطور العلاقات الدولية، وعلاقات الشرق والغرب في ظل النظام الدولي الذي سبق ذلك النظام المستجد والذي بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن العقيد معمر القذافي أدرك بعمقٍ ووعي حقائق الإرهاصات التي يمر بها العالم منذ بداية تسعينات القرن العشرين، واستوعب كذلك التحولات والتقلبات والتداعيات التي صاحبت وأعقبت تلك الارهاصات ، وفهم مدلولاتها ومضامين وأهداف ومقاصد تلك التطورات، واستشرف صورها وأشكالها النهائية وقد بدا كل ذلك في عدة مؤشرات:

• إن العالم مقدم على تطوراتٍ جديدةٍ وسوف تفضي تلك التطورات إلى تداعيات تنتهي إلى توزيعٍ جديدٍ للقوة في المجتمع الدولي، وأنماطٍ جديدةٍ للعلاقات الدولية تعصف بالنظام الدولي السائد في ذلك الوقت، وتستبدله بنظامٍ جديدٍ يحتاج إلى أساليب وطرقٍ معينةٍ للتعامل معه، وتوقي انعكاساته وتداعياته والتعاطي مع إفرازاته ومن ثم أصبح على الجميع البحث عن طريق ذلك التعامل[1].

• لقد أيقن القائد الليبي أن القانون الدولي في ظل النظام العالمي الجديد هو صنيعة الكبار ونتاج المتنفذين والمسيطرين على ذلك النظام ، كما أن أدوات التنظيم الدولي هي أدوات مهمشةٌ وليست إلا وسيلةٌ في يد الولايات المتحدة تستعملها فيما يحقق مصالحها ومصالح المعسكر الذي تقوده في مواجهة دول العالم التي لا تملك إلا الانصياع والقبول[2].

---

[1] . د. وحيد عبد المجيد، مدخل لدراسة السياسة الخارجية العربية لليبيا، التقرير الاستراتيجي العربي 1995 – 1996 ، ط1(القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ، 1996) ص53.

[2] . وليم زارتمان ،السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة، بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران) السياسة الخارجية للدول العربية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية جامعة القاهرة ، 1994) ص ص41-42.

• أيضاً أدرك العقيد القذافي أن ما يسمى بالشرعية الدولية إن هي إلاّ ذريعةٌ وغطاءٌ لتصرفات الولايات المتحدة والمعسكر الذي تتزعمه من أجل تحقيق أهدافهم، وهذه الشرعية مزورةٌ و لا تعبر عن حقيقة الموقف الخاص بالمجتمع الدولي[1].

• كان بوسع القائد الليبي أن يجزم بأن الولايات المتحدة هي سيدة النظام العالمي الجديد والممسك بتلابيبه، ومن ثم يمكنها أن تستخدم القوة بكافة أشكالها ودون التفكير في عواقبها على الآخرين ، طالما أنها تحقق مصالحها وتحرز أهدافها[2].

• إن كل ما تقدم حسب رؤية العقيد الليبي وتوجهاته يتطلب المرونة والحذر والدقة في التعاطي مع الأحداث والتطورات، والتعامل بواقعيةٍ وحرصٍ مع النظام العالمي الجديد، وكذلك الإنصياع للقانون الدولي والتسليم بالشرعية الدولية، حتى لا تكون آثار التناطح مع تلك التداعيات وخيمةً وتصبح وبالاً على الشعوب، وكان أبلغ تعبيرٍ على ذلك ما قاله القذافي في الذكرى 33 لثورة الفاتح عام 2002 " لا يمكن إلا أن ننصاع للقانون الدولي ونستسلم للشرعية الدولية مهما كانت مزورةً من قبل أمريكا وإلاسنداس بالأقدام"[3].

كان على القائد الليبي أن ينقل كافة قناعاته إلى الشعب الليبي الذي يجعل من خطبه وأفكاره وتوجيهاته منهاجاً لعمله، وبالفعل انتقل فهم واستيعاب القائد إلى شعبه، وقد تجلى ذلك في الثوابت الأيديولوجية بوصفها إحدى محددات السياسة الخارجية، ثم في مؤسسات صنع تلك السياسة ومؤسسات تنفيذها وذلك ما سوف نوضحه في الجزئيات الآتية:

(3) الثوابت الأيديولوجية:

ينتقل الباحث إلى المحدد الثالث من محددات السياسة الخارجية الليبية وهو المتعلق بالثوابت الأيديولوجية، وهذا المحدد تربطه علاقةٌ جدليةٌ عميقةٌ بالمحددين المذكورين المتمثلين في النظام السياسي الليبي والشرعية الثورية للقائد معمر القذافي ، وقد تجلت هذه العلاقة في أبعادٍ عديدةٍ نقلت تلك الثوابت إلى وضعيةٍ أكثر تطوراً مما جعلها تبدو منسجمةً متناغمةً مع النظام العالمي الجديد بتطوراته وتداعياته ، ويمكن الإشارة إلى

1.Guy Arrold ,The Mavericks state, Gaddefi and The New World order (Clohdoh Welling House, Press,
2.Geoffsimors, libya, The struggle for survival 9Newyork. ST.manths

[3] . من خطاب القائد معمر القذافي في الذكرى 33 لثورة الفاتح بمدينة سبها، وكالة الجماهيرية للأنباء.

أبعاد تلك العلاقة وما أحدثته من تطوير في الثوابت الأيديولوجية التي تعمل بوصفها محددات للسياسة الخارجية الليبية من خلال الآتي[1]:

• ثبات القناعات الفكرية ومرونة المواقف الفعلية : لقد تعرضت الثوابت الأيديولوجية بوصفها إحدى محددات السياسة الخارجية لنقلة نوعية جديرة بالإشارة والاعتبار، وقد تمثلت هذه النقلة في احتفاظ المبادئ الأيديولوجية للسياسة الخارجية الليبية بقناعاتها الفكرية، وتطوير مواقفها الفعلية في اتجاه المرونة لمجاراة تطورات وتداعيات النظام العالمي الجديد.

• الاتجاه نحو البراجماتية السياسية: ويعني هذا السير في الاتجاهات التي تعود بالنفع والفائدة على ليبيا وسياستها الخارجية، وهذا لا يعني التخلي عن المبادئ الأيديولوجية ولكن يعني تأجيل تفعيل تلك المبادئ لحين حلول الظروف الملائمة.

• الديناميكية والتطوير المستمر للمبادىء الأيديولوجية بما يتواءم مع النظام العالمي الجديد، وهذا يرتبط بالعاملين السابقين.

وكل ما تقدم يعني أن الثوابت الأيديولوجية لا تزال تمارس دورها كمحدد من محددات السياسة الخارجية الليبية ولكن بشكل وأسلوب وفاعلية تختلف عن ذي قبل. وبذلك تجاوبت السياسة الخارجية الليبية مع هذه الأوضاع والاعتبارات بشكل أقام دليلاً دامغاً على أن تلك السياسة من الحذق والدراية بما جعلها تستثمر تلك الاعتبارات لمصلحتها وتنطلق منها لتحقيق أهدافها، ويكمن السبب الأساسي وراء ذلك التحاور البديع والمثمر في الخصوصية التي تتسم بها السياسية الخارجية الليبية، تلك الخصوصية التي اكتسبتها من نظامها السياسي الفريد (نظام سلطة الشعب) ، وسوف يقوم الباحث بتفصيل وتوضيح أكثر لذلك التحاور والتفاعل تباعاً في الجزئيات الآتية عند تحليل تجاوب مؤسسات صنع السياسة الخارجية، وكذا مؤسسات التنفيذ ثم في تحليل التناغم والتواؤم بين أهداف وحركة السياسة الخارجية الليبية والنظام العالمي الجديد.

---

1. Guy Arnold, The Mavericks state...,OP.Cit,P.129.

ثانياً: استجابة مؤسسات صنع السياسة الخارجية الليبية لتطورات النظام العالمي الجديد:

لقد بات من المتوجب على مؤسسات صناعة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الليبية أن تتعامل مع التطورات العالمية وفق أصول وقواعد جديدة، ربما تختلف عن السابق تماماً وتتمثل أهم تلك القواعد والأصول في الآتي[1]:

- ضرورة الفهم العميق والاستيعاب الكامل للمتغيرات والمستجدات التي طرأت على العالم ثم النفاذ إلى انعكاساتها وآثارها القائمة والمتوقعة، وذلك من خلال دراسات جادة علمية دقيقة موضوعية ومتخصصة، تقوم بها هذه المؤسسات أوتزود بها من مصادر تابعة لها ذات صفة استشارية رفيعة المستوى.
- الدراية الكاملة والخبرة الشاملة في كيفية التعامل والتفاعل والتحاور مع تلك المتغيرات والمستجدات، وتفادي الاصطدام المباشر بآثارها ونتائجها.
- الحنكة في استثمار وتوظيف تلك المتغيرات والمستجدات وكذا آثارها ونتائجها لمصلحة السياسة الخارجية الليبية.
- المرونة في التعامل والتحاور والابتعاد قدر المستطاع عن الاصطدام المباشر بآثار ونتائج تلك المتغيرات والمستجدات، والمرونة لا تعني الخروج عن الثوابت والرواسخ القيمية والأيديولوجية المعتمدة للسياسة الخارجية، ولكنها تعني امتلاك ناصية الحجة القادرة على الإقناع.

وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات التنفيذ ، وإلى جانب كل ما ذكرت بخصوص صنع السياسة الخارجية، عليها أن تتحلى بالخبرة والدقة والحرص والكفاءة والفهم العميق، وذلك يتأتى من خلال عنصر بشري قادر على إدارة دفة السياسة الخارجية الليبية بكفاءة وفعالية، حتى يتمكن من تحقيق أهدافها وإيصالها إلى مرساها في جو ملئ بالمتناقضات.

إن مؤسسات صنع السياسة الخارجية لم تكن بمعزل عن التطورات العالمية التي أفضت إلى تبلور النظام العالمي الجديد، بل لقد تجاوبت مع تلك التطورات واستوعبت ماهية النظام العالمي الجديد وطبيعته وتفاعلاته ودوره في التأثير على مجريات الواقع

---

[1] . فائزة فرج علي ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية في الفترة من 1997 - 2005 ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية ، مقدمة إلى كلية الاقتصاد ، جامعة التحدي ، سرت ، 2006 ، ص ص 46 - 47 .

الدولي، وقد تمت عملية استجابة مؤسسات صنع السياسة الخارجية الليبية لتطورات النظام العالمي الجديد عبر علاقةٍ جدليةٍ تدرجت في منطلقاتٍ متتابعةٍ جاءت على النحوالآتي:

• تطور وعي وإدراك أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام لتطورات النظام العالمي الجديد: ومعلومٌ أن أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية هم صناع القرار في نظام سلطة الشعب، وقد عمدت مؤسسات صنع السياسة في الجماهيرية إلى إنماء وعي وإدراك أعضاء تلك المؤسسات للقضايا والمسائل الإقليمية والعالمية، وكان أولئك الأعضاء في تلك المؤتمرات يتابعون بدقةٍ وحرصٍ تلك المسائل والقضايا؛ لأهمية ذلك في صنع القرارات ثم للعلاقة العضوية التي كانت تربط ليبيا بتلك التطورات كقوةٍ ناشطةٍ في المجتمع الدولي.

• آليات وفعاليات صنع السياسة الخارجية: إن ما تقدم مثل الخطوة التمهيدية نحو صنع السياسة، وتهيئة أعضاء المؤسسات المعنية للفهم والاستيعاب والممارسة بوعيٍ وإدراكٍ كاملين، وبعد ذلك جاءت آليات وفعاليات صنع تلك السياسة لتلتحم مع تلك الخطوة فتكملها وتضيف إليها، وتمثلت الآليات والفعاليات في الحوار والنقاش وعرض الآراء، وكذلك في عرض المذكرات التفصيلية التي تحوي عرضاً دقيقاً وموضوعياً للمسائل والقضايا الدولية، ولعل شفافية وموضوعية التحاور والنقاش حول القضايا الدولية داخل مؤسسات صنع السياسة الخارجية الليبية طيلة الفترة التي تبدأ منذ تسعينات القرن العشرين، لتعد ذات دلالة في هذا السياق، يضاف إلى ذلك أن آليات وفعاليات الحوار والنقاش ذاتها داخل المؤسسات المعنية خلال الفترة المذكورة وكذلك عمليات طرح البدائل ودراستها وتدقيقها كلها، قد تطورت نحو الفهم الأعمق والاستيعاب الأوسع لقضايا النظام العالمي الآخذ في التبلور[1].

• التلاحم بين مؤسسات الصنع وفكر القائد معمر القذافي: كما قدمنا أن المؤتمرات الشعبية الأساسية وكذلك المؤتمرات الشعبية للشعبيات، ومؤتمر الشعب العام تتخذ من أفكار وطروحات وتوجيهات القائد معمر القذافي منهاجاً للعمل لاستثمار ما تكتنزه هذه

---

[1] . د. عبد الملك عودة، إلى أين التوجه الليبي لأفريقيا، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، العدد135 ، 14 يونيو ، 1999 ، ص ص 62 - 63.

الأفكار والتوجيهات من خبرة ودراية وعمق بالمسائل والقضايا الدولية، وما من شك في أن ذلك المنهاج كان وراء ما اعتاده أعضاء المؤتمرات الشعبية بكافة مستوياتها، وهم بصدد دراسة مسائل السياسة الخارجية من صفات الجرأة في طرح الآراء والموضوعية في النقاش، وسعة الأفق والدقة والأمانة. وكل هذه الصفات المكتسبة لدى أعضاء المؤتمرات الشعبية من منهاج القائد في العمل كان لها أعمق الأثر في إلمام هؤلاء الأعضاء بتطورات النظام العالمي وتكيفهم على التعامل مع تداعياته ونتائجه[1].

• احتكاك أعضاء المؤتمرات الشعبية بكافة مستوياتها وتمرسهم على التعامل مع المسائل والقضايا الدولية، كان كفيلاً بأن يجعل المواطن الليبي في مقدمة شعوب العالم التي تمتلك معرفةً واسعةً وعميقةً بالعلاقات الدولية والسياسات العالمية، وقد برز ذلك جلياً في مناقشة وتداول أمور وقضايا السياسة الخارجية في مؤسسات صناعة القرار[2].

• الاهتمام الأكاديمي والعلمي: يضاف إلى ما تقدم اهتمام الباحثين والدارسين الليبيين بالشأن العالمي من خلال المخرجات والنماذج المتمثلة في البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات العلمية، وفي الرسائل الأكاديمية وفي المؤلفات ، وما من شك في أن مؤسسات صناعة القرار في الشأن الخارجي تستعين بالكثير من هذه النماذج التي تبحث في النظام العالمي بتطوراته وتداعياته بمنهجية وعلمية[3].

وبذلك تعد مرحلة نقاش السياسة الخارجية في المؤتمرات الشعبية الأساسية مرحلةً حاسمةً في صياغة السياسة الخارجية الليبية، ففي هذه المرحلة تبدو بجلاء سمات نظام سلطة الشعب المتمثلة في الديمقراطية المباشرة حيث يتسنى لكافة أعضاء المؤتمرات الشعبية مناقشة تلك السياسة بصراحة ووضوح وشفافية، وتؤثر المحددات الداخلية بشكل ملحوظ على وعي وإدراك أعضاء تلك المؤتمرات، فهم متأثرون في وعيهم وإدراكهم لقضايا وموضوعات السياسة الخارجية بتوجيهات القائد معمر القذافي، وهم كذلك متأثرون بالثوابت الأيديولوجية على غرار الدور الريادي للجماهيرية، والتصدى لظاهرة

---

1. المرجع السابق ، ص 63 .
2. المرجع السابق ، ص64 .
3. المرجع السابق. نفس الصفحة .

الاستعمار الجديد، والاعتزاز بالإفريقية والانتماء التاريخي والجغرافي للقارة الإفريقية، بالإضافة إلى الدور الإنساني العالمي[1].

بالإضافة إلى ما تقدم تتحكم المحددات الإقليمية والعالمية في وعي وإدراك أعضاء المؤتمرات وهم بصدد مناقشة قضايا وموضوعات السياسة الخارجية، فالمحددات العالمية المتمثلة في مرحلة العولمة وفي انهيار الأيديولوجية الشمولية ونماذجها النظمية في الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا، وفي نظام القطب الواحد وفي الفراغ الأيديولوجي، كل هذه المحددات أو المتغيرات العالمية قد خلقت جواً يتواءم مع طبيعة التغييرات والتداعيات العالمية، مما حدا بكل أعضاء المؤتمرات الشعبية إلى أخذها في الاعتبار عند مناقشة قضايا وموضوعات السياسة الخارجية [2].

وترسيخاً لمبدأ الديمقراطية المباشرة الذي ارتكز عليه نظام سلطة الشعب، توكل إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية مهمة وضع كافة القضايا والإشكالات على بساط البحث سواءً فيما يتعلق بالسياسة الداخلية أو يرتبط بالسياسة الخارجية، ومن ثم أصبح على المؤتمرات الشعبية الأساسية المبادرة بطرح الموضوعات والمسائل والقضايا من حيث المبدأ، وتتبع نفس الآلية فيما يتعلق بالجالية الليبية في الخارج، حيث توكل إلى هذه الجالية مهمة المبادرة بطرح الموضوعات والقضايا والمسائل ذات الشأن فيما يخص السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ويتم ذلك عن طريق المكاتب الشعبية المنتشرة في عواصم العالم المختلفة[3].

إن المحددات بكافة مستوياتها لا بد أن يتم استيعابها وإدراكها لدى أعضاء المؤتمر الشعبي الأساسي من البداية، فينبغي من ثم أن يكون هؤلاء الأعضاء على وعي تام بتلك المحددات وهم بصدد طرح ومناقشة وصياغة القرار في السياسة الخارجية؛ لأنهم هم منشأ ذلك القرار ومناقشوه وواضعو صياغته، وعليه فإدراكهم ووعيهم بالمحددات أي المتغيرات والمستجدات الخاصة بقرار السياسة الخارجية لا بد أن يتم من خلال سعيهم ومجهودهم، فعليهم إذن والحال كذلك أن يعمقوا معرفتهم بما يحيط بهم من متغيرات دولية ، ويوسعوا علمهم بما يحيط بهم من مستجدات عالمية[4].

---

[1] . د. وحيد عبد المجيد ، مدخل لدراسة السياسة الخارجية العربية الليبية ، التقرير الإستراتيجي العربي 1995 - 1996 ، مرجع سابق ص52 .
[2] . فائزة فرج علي ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية في الفترة من 1997 - 2005 ، مرجع سابق ، ص 66 .
[3] . د. وحيد عبد المجيد ، مدخل لدراسة السياسة الخارجية العربية الليبية ، التقرير الإستراتيجي العربي 1995 - 1996 ، مرجع سابق، ص53 .
[4] . فائزة فرج علي ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية في الفترة من 1997 - 2005 ، مرجع سابق ، ص 22.

من شأن ما تقدم أن يعطي أعضاء المؤتمرات الشعبية المبادرة الكاملة في طرح القضايا ومناقشتها واختيار بدائل معالجتها بحرية كاملة واستقلالية مطلقة، وذلك أصدق تعبير عن نظام سلطة الشعب والديمقراطية المباشرة.

إن المحددات بكافة مستوياتها تصل إلى أولئك الأعضاء مباشرةً دون وسيلة أو أداة ،حيث صار التعامل مع التفاعلات الدولية بمتغيراتها ومستجداتها مباشراً وسريعاً، وهذا يعني تأهيل وإعداد أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية[1].

الخلاصة:

يخلص الباحث في هذا المبحث إلى أن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الليبية والمتمثلة في النظام السياسي الليبي والشرعية الثورية للقائد معمر القذافي والثوابت الأيديولوجية قد تجاوبت مع التطورات التي أفضت إلى النظام العالمي الجديد ثم النظام العالمي ذاته ، وذلك بالفهم والإستيعاب والمرونة والواقعية في التفاعل والتعاطي مع ذلك النظام لتلافي آثاره وتوقي تداعياته، ويخلص أيضاً إلى أن مؤسسات صنع السياسة الخارجية والمتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية قد تجاوبت هي الأخرى مع النظام العالمي الجديد، بتطوير آلياتها ثم بتعميق فهمها واستيعابها لتطورات ذلك النظام، والدليل على ذلك التجاوب أن قراراتها قد جاءت متحليةً بالحكمة ومتسمةً بالرشد، وتمكنت من ثم من احتواء وتطويع إفرازات ذلك النظام.

[1] . د. عبد الملك عودة ، إلى أين التوجه الليبي لإفريقيا ، مرجع سابق ص63 .

المبحث الثاني
تجاوب مؤسسات تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية
مع تطورات النظام العالمي الجديد

تمهيد:

إذا كانت مؤسسات صناعة وتشكيل السياسة الخارجية الليبية ذات الصبغة الشعبية الجماهيرية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية ، ومؤتمر الشعب العام قد تجاوبت مع المتغيرات والمستجدات الدولية التي أفرزت في نهاية المطاف ما عُرف بالنظام العالمي الجديد، وقد تشكلت عملية التجاوب تلك في حالة من الفهم والاستيعاب والتحاور والتطويع أوجدت هامشاً مشتركاً ونقاطاً للتلاقي بين السياسة الخارجية الليبية متمثلةً في مؤسسات صنعها وبين النظام العالمي الجديد، إذا كان ما تقدم قد تم على مستوى مؤسسات وأجهزة صنع السياسة الخارجية الليبية، فإن مؤسسات تنفيذ وإدارة تلك السياسة قد تجاوبت هي الأخرى وبنفس شكل ووتيرة الشق الأول من المؤسسات مع النظام العالمي الجديد الذى تحددت معالمه في منتصف تسعينات القرن المنصرم.

لقد استتبع التجاوب في مؤسسات صنع السياسة الخارجية تجاوباً مماثلاً في مؤسسات تنفيذ إدارة تلك السياسة مع متغيرات المجتمع الدولي، فلقد تجاوبت مؤسسات تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية مع تطورات النظام العالمي الجديد ، حيث انصرف ذلك التجاوب إلى هيكل تلك المؤسسات، وكذلك إلى حركتها وفاعليتها، في شكلٍ بنيوي هيكلي وكذلك في شكلٍ حركي تفاعلي، فكيفت هذه المؤسسات هيكلها، ورتبت فاعليتها مع ذلك النظام بتطوراته ، وقد ترتب على ذلك التجاوب نتائج وآثار سيتم توضيحها تباعاً[1].

ويتناول الباحث هذا التجاوب بالدراسة والتحليل من خلال مايأتي:

أولاً: تجاوب الهيكل التنظيمي والإداري لمؤسسات تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية:

لقد تعرض الهيكل التنظيمي لمؤسسات تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية لمجموعة من التعديلات كانت بمثابة آلية للتواؤم مع تطورات وأحداث النظام العالمى الذي إلتأم بعد

---

[1]. المرجع السابق ، ص ص 63-65.

انتهاء الحرب الباردة، ولقد تمثلت أهم تلك التطورات في الآتي:

(1) المؤسسات الأساسية القائمة على تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية:

تتمثل المؤسسات الأساسية القائمة على تنفيذ وادارة السياسة الخارجية الليبية في أمانة الإتصال الخارجي والتعاون الدولي والمكاتب التابعة لها في عواصم العالم المختلفة، ولم تكن هذه الأمانة والمكاتب التابعة لها بمنأى عن التطورات والأحداث التي شهدها العالم منذ عقد التسعينات من القرن المنصرم، بل لقد استوعبت الكوادر القائمة على هذه الأمانة تلك المتغيرات والمستجدات وبادرت إلى التعاطي معها[1]، وقد جاء ذلك التعاطي من خلال وسيلتين:

(أ) الوسيلة الأولى : تجسدت في تعديل الهيكل التنظيمي لأمانة الإتصال الخارجي والتعاون الدولي وكذلك المكاتب التابعة لها في عواصم العالم، ولم يكن هذا التعديل بمثابة أمر شكلي فقط، بل كان الهدف منه تركيز مسار ومحور العمل الدبلوماسي في اتجاهات معينة تتواءم مع ما حدث من متغيرات ومستجدات، ومن ذلك أن التركيز على حركة الدبلوماسية الليبية في القارة الإفريقية استوجب تعديلاً هيكلياً يعظم من شأن المؤسسات القائمة على ذلك الدور داخل تلك الأمانة، كذلك كان لتعاظم الدور الأمريكي في المجتمع الدولي واستحواذ الولايات المتحدة على دور القطب الواحد الفاعل في العلاقات الدولية أثره في تخصيص وإبراز هيكلية محددة ترصد ذلك الدور وتدرس أساليب وآليات التعامل معه، وقد تطور هذا الاهتمام إلى حد تهيئة الهيكل التنظيمي لأمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي لإقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يضاف إلى ما تقدم ماقامت به أمانة الإتصال الخارجي والتعاون الدولي من تطوير هياكل المكاتب الشعبية في عواصم العالم المختلفة ودعمها مادياً؛ لكي تتمكن من القيام بدورها غير التقليدي الذي ينبغي أن يتناسب مع المتغيرات والمستجدات العالمية[2].

(ب) الوسيلة الثانية: وتتمثل في إعداد خطة مركزية تتولاها أمانة الأتصال الخارجي بالتعاون مع الجهات ذات الطبيعة التشريعية في مؤتمر الشعب العام، مسترشدة في ذلك

---

[1] . فائزة فرج علي ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية في الفترة من 1997 - 2005 ، مرجع سابق ، ص ص 71 - 72.

[2] . د. وحيد عبد المجيد ، مدخل لدراسة السياسة الخارجية العربية الليبية ، التقرير الإستراتيجي العربي 1995 - 1996 ، مرجع سابق،ص 54 .

بتعليمات وتوجيهات قائد الثورة ،وتستهدف هذه الخطة تطوير العمل الدبلوماسي الليبي وتطوير آلياته المتمثلة في الأمانة العامة للاتصال الخارجي، والمكاتب الشعبية في كافة دول العالم.

لقد جاءت تلك الخطة متوائمةً ومتزامنةً مع الأحداث التي شهدها العالم والتي أفضت إلى ظهور ماعرف بالنظام العالمي الجديد، وكانت هذه الخطة بمثابة إعلانٍ عن وعي وإدراك الدبلوماسية الليبية لتلك الأحداث، بل واستيعابها والتجاوب معها من خلال تعديلاتٍ هيكليةٍ في الجهاز المهتم بهذه الشؤون[1].

(2) المؤسسات الثانوية:

بالإضافة إلى المؤسسات الرئيسية الموكول إليها مهمة تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية ثمة مؤسساتٍ مساعدةٍ أو معاونةٍ تتولى مهمة المشاركة في تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية، ويمكن الإشارة إلى أهم تلك المؤسسات فيما يأتي[2]:

(أ) الشرعية الثورية للقائد معمر القذافي: بالرغم من أنه من الصعب اعتبار الشرعية الثورية للقائد معمر القذافي مؤسسةً سياسيةً ، إلا أنه من المؤكد أن توجيهات وإرشادات القائد تلعب دوراً مهماً في عمليات تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية بشكل غير مباشر، ولها الدور نفسه في عملية صناعة السياسة الخارجية ولكن بشكلٍ مباشر.

فالقائد على اطلاعٍ مستمرٍ وتقويمٍ دائمٍ لحركة السياسة الخارجية الليبية في مستوياتها ومحاورها المختلفة، وفي كثيرٍ من الحالات ما تحمل خطاباته ولقاءاته في المحافل الدولية وتصريحاته مؤشراتٍ وتوجهاتٍ واضحةٍ وصريحةٍ لحركة السياسة الخارجية الليبية بشكل عام، أو إزاء قضايا وتطورات دولية بعينها.

كذلك فإن القائد يقوم بدورٍ صريحٍ وواضحٍ في تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية، فزياراته للدول الشقيقة والصديقة ولقاءاته بقيادات ورموز تلك الدول يحمل في طياته ما هو أهم وأجدى من حركة المكاتب الشعبية بكثير، بل أن تلك الزيارات واللقاءات تمثل قوة دفعٍ لتلك المكاتب تحثها على إنجاز مهامها بكفاءةٍ وفاعليةٍ.

---

[1] . المرجع السابق ، ص ص 54 - 55 .

[2] . فائزة فرج علي ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية في الفترة من 1997 - 2005 ، مرجع سابق ، ص ص 93 - 94.

(ب) **مؤتمر الشعب العام:** كذلك يقوم مؤتمر الشعب العام الذي يمثل قمة السلطة الشعبية وملتقى الجهود التشريعية بدور مهم في تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية، فهو يباشر دوره في صنع السياسة الخارجية بشكلٍ أصيلٍ وأساسي، و يباشر دوره كذلك في تنفيذ وإدارة تلك السياسة بشكلٍ ثانوي وغير مباشر.

فمؤتمر الشعب العام يقوم بعمليات مراقبة التنفيذ والإدارة للسياسة الخارجية الليبية من خلال أجهزة متخصصة بداخله، كما يتولى كذلك عمليات التوجيه عبر تلك الأجهزة، وأخيراً يقوم بدورٍ مهم في إقامة وإنماء علاقات الصداقة والتعاون عبر اللقاءات البرلمانية والتشريعية التي تتم بينه وبين الأجهزة المناظرة في الدول الأخرى.

(3) المؤسسات والأجهزة النوعية المختلفة:

هناك مؤسساتٌ كثيرةٌ وأجهزةٌ عديدةٌ تتولى هي الأخرى مهمة المساهمة في تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية كلٌ فيما يخصه ، فأمانة الاقتصاد تلعب دوراً مهماً في تقدير المعونات والمساعدات والاستثمارات المسموح بها في دول العالم المختلفة ، ثم تشرف على ذلك بشكلٍ مباشرٍ انطلاقاً من تخصصها وأهليتها لذلك.

وكذلك أمانة الثقافة والإعلام والإرشاد وأمانة التعليم العام والعالي تؤدى دوراً مهما في تنفيذ شقٍ من السياسة الخارجية الليبية الذى يهتم بالتعاون الثقافي والإعلامي والتعليمي بين الجماهيرية والدول الصديقة والشقيقة.

وعلى غرار ما تقدم تسهم الجمعية العالمية للدعوة الإسلامية بدورٍ مهم في الدعوة الإسلامية التي توليها السياسة الخارجية الليبية أهميةً خاصةً، وتجعلها محوراً مهماً من محاور حركتها وهدفاً راسخاً من أهدافها وحتى المؤسسة العسكرية لها دورها في تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية عبر إقامة وترسيخ التعاون العسكري بين الجماهيرية والدول العربية الشقيقة ،وكذا الدول الأفريقية الصديقة من أجل إرساء الترتيبات الخاصة بتأمين الدفاع عن الفضاءين العربي والأفريقي ضد أية انتهاكاتٍ أو تهديداتٍ أو تدخلاتٍ.

وأخيراً ثمة كثير من المؤسسات والأجهزة الليبية التي تسهم في إدارة وتنفيذ السياسية الخارجية الليبية على المستوى العالمي في مجالات مختلفة، مثل منظمة حقوق الإنسان ومنظمة الهلال الأحمر وأجهزة حماية البيئة، وغيرها من الأجهزة والتنظيمات[1].

صفوة القول مما تقدم أن الظروف والتطورات التي شهدها العالم والتي قدمت للنظام العالمي الجديد، وتلك التي شكلت قوامه قد جوبهت بتجاوب من قبل السياسة الخارجية الليبية انعكس على هيكلها ومفرداتها البنيوية، فأوجد الكثير من الأجهزة والمؤسسات وطور الأخرى، ووسع في مهام واختصاصات هذه وذاك، وذلك يعد بمثابة ظاهرة صحية للسياسة الخارجية الليبية .

ثانياً: تجاوب الحركة والفعالية لمؤسسات وأجهزة تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية :

إذا كانت السياسة الخارجية الليبية فيما يتعلق بأجهزة تنفيذها وإدارتها قد تجاوبت مع تطورات وأحداث العالم التي أفرزت النظام العالمي الجديد بأن طورت من هيكلها، فهي قد تجاوبت مرة أخرى مع تلك التطورات والأحداث بأن طورت من حركتها و فعاليتها، وقد تمثلت تلك التطورات فيمايأتي :

- إن أول التطورات الجديرة بالذكر وتكثيف الضوء عليها هي تلك المتعلقة بالفهم والاستيعاب الذي عم سائر الكوادر القيادية في مؤسسات صنع وتنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية، وكان من شأن ذلك الفهم والاستيعاب لأحداث العالم وتطوراته والتعمق في تحليل نتائجها وآثارها، أن يوسع من آفاق تلك الكوادر ويجعلها أكثر مضاءً وعزماً على التفاعل والتجاوب مع تلك المتغيرات والمستجدات بما يخدم السياسة الخارجية الليبية ويحدد لها دوراً فاعلاً في المعترك الدولي، وكان ذلك بمثابة البادرة التي تقود مجموعة من التطويرات والتحويرات الخارجية بحركية وفعالية مؤسسات وأجهزة تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية[2].

---

[1] د. محمود أبوالعينين ، أ. خالد حنفي ، الأطراف الإفريقية الفاعلة وبعض مجالات التفاعل الإقليمي : الجماهيرية الليبية وإفريقيا . التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001 - 2002 ، مرجع سابق ، ص116 .

[2] د. محمد أحمد أبو العزم ، ليبيا: الأمن ليس كافيا ، التقرير الإستراتيجي العربي 2005 ، ط ١ (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 2005) ص 113 .

لقد كان رموز الفعل والحركة في السياسة الخارجية الليبية سواءً في مؤسسات الصناعة أو في مؤسسات التنفيذ والإدارة على تماس مباشر مع المتغيرات والمستجدات العالمية، ومن ثم فقد حركوا التفاعل معها وخبروا احتواءها، وربما يمتاز النظام السياسي الليبي بذلك ويتفوق نظراً لكونه أول نظام يعتمد لنفسه أسلوب الديمقراطية المباشرة والممارسة الفعلية الأصيلة للسياسة، وعليه فقد كان احتكاك الشعب الليبي بالمتغيرات والمستجدات العالمية واقعياً وصارماً، وقد تعلم الليبيون من ذلك الكثير في سياستهم الخارجية [1].

– إن ما نوت السياسة الخارجية الليبية القيام به لاحتواء المتغيرات والمستجدات الدولية العالمية من أجل التجاوب مع النظام العالمي الجديد لا يمكن أن يتم على الوجه الأمثل إلا إذا كان ثمة كادر بشري متفهم وقادر على القيام بهذه المهمة ،وتطلب ذلك إعادة تقييم وسائل وآليات اختيار هذا الكادر والتدقيق الصارم في تطبيق مفردات تلك الوسائل والآليات[2].

إن عملية اختيار الكادر البشري الذي يتولى تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية في مطلع القرن الواحد والعشرين تعد عمليةً مهمةً وحساسةً؛ لأنها ستمثل أهم عملية تمنح تلك السياسة خصائصها في العصر الجديد ، وكذلك تقدم لها ديناميات الحركة والتفاعل مع المتغيرات والمستجدات [3].

– لقد عكفت مستوياتٌ رفيعةٌ في مؤسسات صناعة وتنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية على صياغة معايير ومقاييس تحكم اختيار واستقطاب الكادر البشري، وسوف تتضح نتائج هذه الخطة خلال السنوات القليلة القادمة، ولو أن بوادر تلك الخطة بدأت في الظهور منذ منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين[4].

– لقد انعكس ما تقدم على وضعية الكادر البشري الذي يمثل قوام الحركة والفعالية في مؤسسات وأجهزة تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية، فبرزت أهم سمات تطوير قدرات وإمكانات ذلك الكادر ممثلةً في التخصص حيث كان التركيز على اختيار ذوي

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[2] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[3] . خالد حنفي علي ، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي ، التقرير الاستراتيجي العربي 2002 ، ط (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية الأهرام ، 2002) ص ص 63 - 64 .
[4] . د. محمد احمد أبو العزم ، ليبيا الأمريكي كفيا ، التقرير الاستراتيجي العربي 2005 ، مرجع سابق ، ص 34 .

المؤهلات المتخصصة والتي تمت بصلة قوية للعمل السياسي والدبلوماسي ، ثم في التدريب الذي يكسب الكادر البشري الجاهزية والفعالية والقدرة على التعامل مع فعاليات العمل الدبلوماسي ، ثم في التطوير المستمر للقدرات والمهارات الدبلوماسية للتعامل مع الأزمات بكافة أنواعها ومستوياتها[1].

– لقد تجلت فعاليات التطوير التي أحدثتها مؤسسات تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية والتي خولت العنصر البشري في العديد من الوقائع والأحداث والتطورات والأزمات مثل أزمة لوكربي، وفعاليات تشكيل وإعلان الإتحاد الأفريقي، وأستئناف العلاقات مع دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبدائل التعامل مع جامعة الدول العربية وغيرها من الوقائع والتطورات والأحداث[2].

الخلاصة :

يخلص الباحث من خلال الدراسة والتحليل إلى أن مؤسسات تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية قد طورت من نفسها لكي تستوعب المتغيرات الدولية، وتحتوي المستجدات العالمية التي صاحبت النظام العالمي الجديد، وقد جاء ذلك التطور عبر مسارين: تمثل الأول في تطوير الهيكل أو التكوين البنيوي الوظيفي ، والثاني في تطوير الحركة والفاعلية لتلك المؤسسات ، وقد تجلت نتائج وآثار تلك التطويرات في العديد من الوقائع والتطورات والأحداث، كذلك انعكست كافة التطويرات التي ألحقت بمؤسسات تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية الليبية على أهداف تلك السياسة الخارجية وهذا ما سيوضحه الباحث في المبحث الآتي.

---

[1]. خالد حنفي علي ، كيف نتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي ، التقرير الإستراتيجي العربي 2002 ، مرجع سابق ص ص 54 - 55 .
[2]. المرجع السابق ، ص 58 .

المبحث الثالث

التناغم بين أهداف السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد

تمهيد:

تتحدد أهداف السياسة الخارجية الليبية شأنها شأن أية سياسة خارجية عند صياغتها، وذلك وفق المستويات أو الدوائر التي تتعامل معها، ثم بعد ذلك تنطلق من نطاق المجتمع والدولة والنظام السياسي، وتتجاوز كل هذه الحدود لتنتقل إلى المجتمع الدولي وتتماس مع مجريات وتفاعلات ذلك المجتمع ، ومن ثم تبدأ في تفعيل أهدافها التي حددتها سلفاً وفق كل مستوى أو دائرة من دوائر المجتمع الدولي ، فهي إذن لا بد أن تلتقي مع النظام العالمي الذي يسود ذلك المجتمع، وهذا التلاقي إما أن ينتج عنه توافقٌ وتآلفٌ أو اختلافٌ وتنافرٌ، ومن ثم ففي كل الأحوال على السياسة الخارجية أن تحدد أهدافها وفق ما تريد من خلافٍ وصدامٍ أو وفاقٍ وائتلافٍ.

وقد تنبهت السياسة الخارجية الليبية إلى ظروف وتفاعلات النظام العالمي الجديد منذ صياغتها، فحددت أهدافها على كافة مستويات تعاملها بما يتناغم مع ذلك النظام، فكيف إذن جاءت أهداف السياسة الخارجية الليبية متناغمةً مع النظام العالمي الجديد على كافة مستوياتها ؟ يمكن للباحث تحليل وتفصيل ذلك على النحوالآتي:

أولاً: ماذا يقصد بالتناغم بين أهداف السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد:

التناغم يعني الإيمان بضرورة التطور ورفض الجمود وتجسيد الحركة في مرونةٍ ورشدٍ، وذلك من أجل التلاقي حول نقاط تحقق الأهداف وتتفادى الصدام [1].

فالتناغم إذن علاقةٌ طرفاها السياسة الخارجية الليبية من ناحية والنظام العالمي الجديد من ناحية أخرى، وهذه العلاقة تتم في إطار المجتمع الدولي بكل ما يزخر به من

---

[1] د. بسيوني محمد الخولي ، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد التاسع : العلاقات الدولية في الإسلام ، الجزء السادس : السياسة الخارجية ، ط1 (قبرص : مركز تراث العالم الإسلامي ، 2005) ص 83 .

حركة وتفاعلات ومتغيرات ومستجدات، ولكل طرف أهدافه ومقاصده، وله كذلك أدواته وآلياته التي يحقق عن طريقها تلك الأهداف والمقاصد[1] .

كل طرف من الطرفين يؤمن بالتطور ويرفض الجمود، فالنظام العالمي يعمل على التطور وهو في ذاته متطورٌ، وكذلك السياسة الخارجية الليبية تجاوب النظام العالمي في التطور ورفض الجمود وكلاهما يعمل في مجتمع دولي دائم التطور والتبدل.

يضاف إلى ما تقدم أن التناغم يتطلب من طرفيه رفض الجمود وتحييذ الحركة كلٌ في اتجاه الآخر ، وهذا يعني المرونة والقدرة على امتصاص الأزمات ، وكل هذا يتم بفهم واستيعاب لطبيعة الحركة وطبيعة توجهات وأهداف الآخر، وبالفعل تحركت السياسة الخارجية الليبية في اتجاه النظام العالمي فاستوعبت ظروفه وتطوراته وتوجهاته[2].

إن فترة الاستغراق التي قضتها السياسة الخارجية الليبية دون حركة أو تفاعل كانت هي فترة التأمل والفهم للنظام العالمي الجديد، بعدها شرعت في مرحلة التفاعل مع ذلك النظام ونتج عن ذلك التفاعل التلاقي أي قبول بعض مفردات منطق النظام والتجاوب معها بما لا يؤثر على أهداف تلك السياسة[3].

لقد انعكس كل ما تقدم من تناغم على أهداف السياسة الخارجية الليبية على دوائر حركتها المختلفة في إطار المجتمع الدولي وهذا ما سوف يتضح فيمايأتي:

ثانياً: التناغم بين أهداف السياسة الخارجية الليبية والنظام العالمي على المستوى العربي:

جاءت السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي متناغمةً مع النظام العالمي الجديد وإفرازاته على هذا المستوى وذلك عبر القيام بفعلين:

(1) الفعل الأول: السياسة الخارجية.الليبية تمثل نقطة الالتقاء بين النظام العالمي والنظام الإقليمي العربي:

بعد تبلور معالم النظام العالمي الجديد اتبرت السياسة الخارجية الليبية ومعها بعض السياسات الخارجية للدول العربية من أجل القيام بحلقة الوصل بين النظام الإقليمي العربي والنظام العالمي الجديد، وقد بدأ ذلك الفعل بتسوية قضية لوكربي بوصفها كانت

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[2] . المرجع السابق ، ص 84 .
[3] . المرجع السابق ، ص 85 .

تمثل حجر عثرة يعوق التلاقي بين رموز النظام العالمي الجديد والسياسة الخارجية الليبية والعالم العربي، وبعد ذلك سعت السياسة الخارجية الليبية حثيثاً نحو درء شبهة الإرهاب عن ليبيا والعالم العربي، وذلك عبر مجهودات كثيفة وجهت من خلالها السياسة الخارجية الليبية الخطاب للمجتمع الدولي بمنطق العقل والتفاهم ، وتمثل خطب وأحاديث ولقاءات القائد الليبي أمراً ذا دلالة في هذا السياق، كذلك برزت مجهودات الدبلوماسية الليبية في هذا الصدد واضحة جلية، وفي إطار هذا الفعل كذلك برزت المساعي الليبية المكثفة من أجل تسوية نزاعات العالم العربي مع الأمم والدول المجاورة[1].

(2) الفعل الثاني: السياسة الخارجية الليبية والتعاطي مع الواقع العربي :

لقد فطنت السياسة الخارجية الليبية إلى أنه يصعب على النظام الإقليمي العربي التفاعل مع النظام العالمي وهو على حالته من التمزق والتنافر، فكان أن جاهدت تلك السياسة من أجل لَم الشمل العربي وتوحيد الصف وإصلاح وترتيب البيت العربي، ولا يقدح في جدية وصدق تلك المجهودات محدودية النتائج التي حققتها السياسة الخارجية الليبية في هذا المضمار[2].

ثالثاً: التناغم بين أهداف السياسة الخارجية الليبية والنظام العالمي الجديد على المستوى الإفريقي:

كان جهد السياسة الخارجية الليبية على المستوى الأفريقي أكثر كثافةً ونفعاً منه على المستوى العربي، فقد جاء الجهد الليبي على المستوى الأفريقي متسماً بالعمومية والشمول، فقد غطى ذلك الجهد كافة شؤون أفريقيا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والأمنية، وقد أثمرت تلك الجهود الاتحاد الأفريقي الذي دشن لمرحلة جديدة لهذه القارة تمثل مدخلاً إلى النظام العالمي الجديد[3].

إن الإتحاد الأفريقي الذي يعكس جهد السياسة الخارجية الليبية يمثل بالفعل مدخل القارة الإفريقية إلى النظام العالمي الجديد، فمن خلال ذلك الاتحاد يمكن للقارة الإفريقية

---

[1]. خمس قضايا مغاربية، التقرير الإستراتيجي العربي 2005 ، ط و (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 2005) ص ص 21 - 22 .

[2]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[3]. د. محمود أبو العينين ، أ. خالد حنفي ، الأطراف الأفريقية الفاعلة وبعض مجالات التفاعل الإقليمي : الجماهيرية الليبية وأفريقيا، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 - 2002 ، مرجع سابق ، ص 121 .

أن تواجه تفاعلات وتطورات ذلك النظام على الأصعدة السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والحضارية والثقافية[1].

لقد جاء تأثير ليبيا واضحاً من خلال سياساتها الخارجية في القارة الأفريقية فيما يتعلق بمسائل الإصلاح السياسي، والديمقراطية المباشرة وحقوق الإنسان وتقديم النموذج والمثال في مجال الفكر والنظام ، صاحب ذلك لَمْ شمل الدول الإفريقية في إطار تنظيمي أكثر تجانساً واتساقاً عن ذي قبل[2].

كذلك كانت المجهودات الليبية واضحةً ومؤثرةً فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القارة الإفريقية، واستهدفت تلك المجهودات تحقيق التنمية الذاتية، ومن أجل ذلك قدمت ليبيا المعونات والمساعدات للدول الإفريقية وجاهدت من أجل تخفيف وطأة الديون وكثفت من الاستثمارات على امتداد الفضاء الإفريقي، ومهدت وسائل جذب الاستثمارات من خلال تهيئة البيئة الإفريقية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً[3].

أيضاً نبهت السياسة الخارجية الليبية الأذهان إلى ضرورة تحديد الذات الحضارية الإفريقية، والكشف عن الثقافة الإفريقية والإعلاء من شأنها وعدم تجاهلها أو طمسها عن طريق موجات العولمة وتيارات الحداثة، وكان الخطاب الليبي في هذا الصدد عميقاً وبديعاً وتجلى في اللقاءات والأحاديث التي ألقاها القائد الليبي، وقد أثار ذلك الخطاب أبناء القارة السمراء وحفزهم على البحث عن حضارتهم وثقافتهم، وكان ذلك بادرة الحديث عن الحضارة والثقافة الأفريقية [4].

يتمم ما تقدم المسعى الليبي الحثيث والمبدع في خصوص تكوين قوات عسكرية خاصة بالقارة تتولى مهمة حفظ الأمن الداخلي ، وتسوية المنازعات بين الدول الإفريقية وكذا التصدي للتدخلات الخارجية في شؤون القارة، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى الطرح الليبي بخصوص تشكيل محكمة عدل أفريقية تتولى تسوية المنازعات سلمياً[5].

---

1. خمس قضايا معاصرة ، التقرير الاستراتيجي العربي 2005 ، مرجع سابق ، ص ص 24 - 25 .
2. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
3. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
4. د. محمود أبو العينين ، أ. خالد حنفي ، الأطراف الأفريقية الفاعلة وبعض مجالات التفاعل الإقليمي : الجماهيرية الليبية وأفريقيا ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001 - 2002 ، مرجع سابق ، ص 122 .
5. المرجع السابق ، ص 123 .

رابعـــاً: التنـــاغم بـــين أهـــداف الـــسياسة الخارجيـــة الليبيـــة والنظـــام العالمي الجديد على المستوى الإسلامي :

وإذا ما انتقلنا إلى مستوى آخر من مستويات التناغم بين أهداف السياسة الخارجيـة الليبية، وتطورات النظام العالمي الجديد وهو مستوى العالم الإسلامي أو دائـرة العـالم الإسلامي، فلعل أول ما يلاحظ على تلك الأهداف هو تعددها وتنوعها وشروع الـسياسة الخارجية الليبية في تحقيقها بعزم ومضاءٍ دون النظر إلى النتائج ، ويمكن إيـضاح ذلـك فيما يأتي:

(1) الدفع بالإسلام كأيديولوجية ونظام اجتماعي وسياسي:

منذ منتصف تسعينات القرن العشرين والسياسة الخارجية الليبية تعمد إلى الـدعوة لفكرة الإسلام الأيديولوجية، ولم تكتف بالخطاب الفكرى بل قرنت ذلك الخطاب بالإثارة وتكثيف الضوء على التطبيق الداخلي لتجسيد الإسلام في شكل أيديولوجية وتنظيم سياسي واجتماعي، فالمرجعية الأيديولوجية الليبية تؤكد بشكلٍ صريحٍ على أن القـرآن الكـريم شريعة المجتمع، وتستمد منه أدوات الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إجمالاً[1].

ومن ثم فإن السياسة الخارجية الليبية على هذا المحـور تتحـرك بـشكل يتـصف بالاتساق والعمق، حيث قرنت الخطاب الفكرى بالواقع النظمي والتنظيمي ، وبذلك تتميز السياسة الخارجية الليبية عما سواها من السياسات الإسلامية في هذا الـصدد، وتنفـرد التجربة الليبية فيما تقدمه من نموذجٍ إسلامي للحركة السياسية تحت مسمى الديمقراطيـة المباشرة والنظام الجماهيري، وذلك حيث أن الإسلام بمرجعياته الشرعية لم يقـدم قالبـاً جامداً للنظام السياسي، بل قدم الأصول والقواعد وترك نماذج وأدوات الحركة الـسياسية لظروف وتفاعلات وتطورات كل مجتمع، وتجتهد السياسة الخارجية الليبية مـن أجـل توصيل هذه الرسالة في ظل النظام العالمي الجديد، وتبدو الظروف مهيـأةً مـن حيـث إمكانات التوصيل ولكن تبقى مسألة الاقتناع[2].

---

[1] د. عبد السلام محمد شلوف وآخرون ، وثائق أفريقية ، ط١ (طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2001) ص 52 .
[2] المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(2) تجسير الفجوة بين الثقافة والحضارة الإسلامية وبين الثقافة والحضارة الغربيـــة:

الرغبة في التواصل الثقافي والحضاري بين العالم الإسلامي والعالم الغربي باتت جامحةً في ظل النظام العالمي الجديد الذي تزامنت معه المرحلة الظاهرة التي عرفت بالعولمـــة فسهلت التواصل وسيلت العلاقات وانسابت الأفكار من كل حدب وصوب، إلا أن السياسة الخارجية الليبية ملكت منطقها الخاص في توجيه الخطاب الثقافي والحضاري للتواصـــل مع الغرب عبر الفجوة التي عمقتها فترة الاستعمار الأوروبي للعالم الإسلامي، وما تخللها من نضالٍ وكفاحٍ ملأ تلك الفجوة بالشك والريبة والصدام[1].

وقد جاء الخطاب الثقافي والحضارة للسياسة الخارجية الليبية لتحقيق هـــذا الهـــدف عبر آليات لها رمزيتها واعتبارها، فلقاءات القائد الليبي معمر القـــذافي وخطاباتـــه فـــي المحافل العالمية تمثل أهم تلك الآليات وكذلك ثمة القنوات الدبلوماسية التقليدية، ويحتـــاج تحقيق هذه الأهداف إلى وقتٍ طويلٍ تعويلاً على طبيعتها الفكرية والعقلية التي لا تتغيـــر بسهولة، إلا أن ما يمكن قوله أن طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمـــع الـــدولي والتـــي تعرف بالعولمة تمثل فرصةً مواتيةً لحركة السياسة الخارجية الليبية، من أجـــل تحقيـــق هدف تجسير الفجوة بين الثقافة والحضارة الإسلامية وبين الثقافة والحضارة الغربية[2].

(3) الدعوة الإسلامية (نشر الإسلام) في كافة أنحاء العالم وبالذات في أفريقيا:

كذلك استثمرت السياسة الخارجية الليبية ظروف العولمة وتحركت بنشاطٍ وحمـــاس منذ منتصف تسعينات القرن الماضي نحو الدعوة للإسلام ونشره في كافة أنحاء العـــالم، وقد نالت القارة الإفريقية النصيب الأكبر من تلك الحركة، ولعبت فـــي هـــذا المضـــمار الجمعية العالمية للدعوة الإسلامية دوراً مهماً ، وجاءت النتائج مبشرة.

وللدعوة الإسلامية التي تتبناها السياسة الخارجية الليبية عبر الجمعية العالمية للدعوة الإسلامية سماتها المميزة، حيث أنها لا تعمد إلى الأساليب التبشيرية القديمة المتعـــارف عليها، بل تلجأ إلى أساليب ذات سمةٍ حضاريةٍ تعتمد على الخطاب الهـــادف والمنطـــق

---

[1] المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] حوار الحضارات : تواصل لا صراع ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004 - 2005 ، مج (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، 2005) ص 81 .

المقنع والحوار العقلاني وكلها سماتٌ تتواءم مع طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم والنظام العالمي الجديد[1].

(4) درء شبهة الإرهاب عن الأسلام والمسلمين:

زادت حدة التحامل على العالم الإسلامي خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وأشارت إليه أصابع الاتهام من الغرب ومن مصادر أخرى في العالم بارتكاب جرائم الإرهاب، وأمعن الغرب ومعه آخرون في تقديم الأدلة الدامغة على تورط العالم الإسلامي في هذه الجريمة التي أنكرها العالم، وفي المقابل لم يتمكن العالم الإسلامي من أن يدرأ عن نفسه هذه التهمة، بل حاول الدفاع عن نفسه بخطابٍ متشنجٍ ومنطقٍ معتلٍ أثبت عليه التهمة بدل أن ينفيها ، وظل العالم الإسلامي يتخبط بين قضايا ومسائل شرعية وفكرية ورطته في مأزقٍ لم يقدر له الخروج منه حتى الآن[2].

وتعددت المحاولات التي خرجت من العالم الإسلامي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ودرء شبهة الإرهاب عن العالم الإسلامي، وكانت السياسة الخارجية الليبية من بين تلك المحاولات التي اتخذت من المنطق السليم والتفكير الرشيد والحوار المقنع فيما يتعلق بخطاب درء شبهة الإرهاب عن العالم الإسلامي، وترد في هذا السياق لقاءات وخطابات وكلمات القائد الليبي معمر القذافي في المحافل الدولية والثقافية والفكرية بوصفها من أهم الأدوات التي برعت في هذا الخطاب، كما واصلت الدبلوماسية الليبية سيرها الحثيث في هذا المسعى عبر أدواتٍ ووسائل أخرى، ومثل سابقه لا يؤمل أن يفرز التحرك الليبي على هذا المحور نتائجه سريعاً ، بل إن للوقت أهميته في اختمار وافتعال هذه القضايا العقلية، ومما لا شك فيه أن السياسة الخارجية الليبية في حاجة إلى دعمها من خلال سياساتٍ خارجيةٍ إسلاميةٍ أخرى، حتى يتوحد المنطق والخطاب الإسلامي فيفندا بقوة دعاوى الغرب ويبرئا ساحة الإسلام مما رُمي به[3].

---

[1] . خالد حنفي علي ، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي ، التقرير الإستراتيجي العربي 2002 ، مرجع سابق ، ص ص 60 - 61 .
[2] . حوار الحضارات : تواصل لا صراع ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2004 - 2005 ، مرجع سابق ، ص 82 .
[3] . خالد حنفي علي ، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي ، التقرير الإستراتيجي العربي 2002 ، مرجع سابق ، ص 62 .

(5) السعي نحو تكتيل العالم الإسلامي في تنظيم رسمي وشعبي أكثر فاعليةً:

كذلك جاهدت السياسة الخارجية خلال السنوات الأخيرة من أجل تكتيل العالم الإسلامي في تنظيم رسمي وشعبي أكثر فعاليةً، وتبدي السياسة الخارجية الليبية اهتمامها البالغ باللقاءات الشعبية الإسلامية، وتعرب عن قناعاتها الكاملة بأن وحدة الشعوب هي الأهم والتي يمكن أن يعول عليها، لذلك ابتكرت ضمن قنواتها الدبلوماسية ما عرف بالدبلوماسية الشعبية، وتتحرك السياسة الخارجية الليبية في هذا الاتجاه بشكل متسق مع حركة ومنطق وخطاب القيادة الليبية ، التي ترى في وحدة الشعوب الإسلامية ضرورةً حتميةً لخروجها من مستنقع التخلف والتبعية[1].

خامساً: التناغم بين أهداف السياسة الخارجية الليبية والنظام العالمي الجديد على المستوى العالمي:

تعتبر السياسة الخارجية الليبية من أول السياسات الخارجية التي تؤمن بالرسالة العالمية، وليس من السهل على أي سياسة خارجية أن تدّعي بأنها تحمل رسالةً عالميةً، فالرسالة العالمية منظومةٌ متكاملةٌ من القيم والمبادىء والمثل والأخلاق التي تتجاوز الحدود وتستهدف الإنسان في كل مكان، وتحتاج هذه الرسالة إلى إمكانات ومقدرات تصل بها إلى مرحلة العالمية، وتتطلب كذلك أدوات وآليات تفرضها على أرض الواقع، وتستلزم في الأخير نوعاً من الكفاحية والإصرار من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف تلك الرسالة[2].

ومنذ قيام الثورة الليبية في الأول من سبتمبر عام 1969م وهي تتبنى منظومة من القيم والمبادىء مثلت بالنسبة لها رسالة عالمية، كانت السياسة الخارجية الليبية أهم أداة نشر وتحقيق تلك الرسالة، والأمر الذي لا شك فيه أن مفردات تلك الرسالة وأولوياتها قد تعرضت أكثر من مرة للمراجعة وإعادة النظر والتقويم وفقاً للظروف والمتغيرات والمستجدات الدولية، وكان النظام العالمي الجديد من أول المتغيرات والمستجدات التي تناغمت السياسة الخارجية الليبية معها، وشرعت في تحوير وتطويع مفردات الرسالة العالمية التي تحملها من أجل احتوائها واستيعابها[3].

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[2] . ليبيا ، تقرير التنمية البشرية 1999 (طرابلس ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، 1999) ص 211 .
[3] . المرجع السابق ، ص 212 .

وكانت الظروف مواتية في ظل النظام العالمي الجديد لأن تثبت السياسة الخارجية الليبية رسالتها العالمية بما تحويه من قيم ومبادئ ، ففكرة السلام العالمي ومبدأ الشورى والديمقراطية المباشرة وحقوق الإنسان، والاحترام المتبادل والمساواة بين الأمم والشعوب تجد طريقها إلى كافة شعوب الأرض عبر الوسائل والأدوات الدبلوماسية والإعلامية بكافة صورها وأشكالها، وتصل مفردات الرسالة الإعلامية متشكلة في شكلين الأول: الشكل الفكري النظري عبر أدبيات وطروحات أيديولوجية يتم توضيحها وشرحها وتحليلها عبر أدوات ملائمة وتوصيلها عبر وسائل مناسبة، الشكل الثاني: الشكل العملي الواقعي التجريبي عبر نماذج وأدوات حركة في صورة تنظيمات ونظم وهيئات ومؤسسات وممارسات وسلوكات تعكس التجربة الليبية بكافة أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية[1].

الخلاصة :

يخلص الباحث في هذا المبحث إلى أن أهداف السياسة الخارجية الليبية قد تناغمت مع تطورات النظام العالمي الجديد على المستوى العربي، وذلك بتسوية القضايا والنزاعات التي مثلت حجر عثرة يعوق التلاقي بين النظام العالمي الجديد والسياسة الخارجية الليبية والعالم العربي ، وعلى المستوى الأفريقي تناغمت أهداف السياسة الخارجية الليبية مع تطورات النظام العالمي الجديد ومن خلال تشكيل الاتحاد الأفريقي الذى بذلت جهداً كبيراً في تأسيسه من خلال تحقيق التنمية الذاتية على مستوى القارة والتشجيع على الثقافة الأفريقية ، وعلى المستوى الإسلامي تحقق هذا التناغم بالدفع بالإسلام والدعوة إليه وتجسير الفجوة بين الحضارتين الإسلامية والغربية، أما على المستوى العالمي فقد تحقق هذا التناغم من خلال إيمانها برسالتها العالمية المصحوبة بالقيم والمبادئ السامية، والدليل على تحقيق هذا التناغم إن هذه الجهود جاءت متسمة بالعمومية والشمول فلقاءات القائد الليبي وخطاباته في المحافل الدولية خير شاهد على ذلك .

---

1 . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

المبحث الرابع

التواؤم بين حركة السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد

تمهيد:

حركة السياسة الخارجية لأية دولة إن هي إلا جملة السلوكيات والتصرفات والتحركات والترتيبات التي تستهدف تحقيق أهداف تلك السياسة، وتتنوع السلوكيات بين سلوكيات سياسية وسلوكيات دبلوماسية وسلوكيات أيديولوجية وسلوكيات اقتصادية وسلوكيات ثقافية حضارية، ولعله من المهم إيضاح أن السلوك الواحد قد يحوي جملةً من السلوكيات النوعية، فمثلاً قد يكون ثمة سلوكٌ تسلكه السياسة الخارجية لدولة ما، ويحوي في داخله سلوكاً سياسياً وآخر دبلوماسياً وثالثاً أيديولوجياً وهكذا، وقد يكون من الصعب فرز هذه الأنواع من السلوك وفصلها عن بعضها إلا أن مقتضيات التحليل قد تتطلب ذلك[1].

وقد صدر عن السياسة الخارجية الليبية في ظل النظام العالمي الجديد سلوكيات شتى شكلت مجمل حركتها، وقد جاءت تلك السلوكيات معبرةً عن إرادة جادة للتواؤم مع مقومات وديناميات ذلك النظام، وقد أكسب ذلك السياسة الخارجية الليبية سماتٍ وخصائص عديدةً سيتم إيضاحها في المبحث الآتي، وفي هذا المبحث سيقوم الباحث بتحليل وتفصيل عملية التواؤم بين حركة السياسة الخارجية الليبية في ظل النظام العالمي الجديد من خلال مايأتي:

أولاً: المقصود بالتواؤم:

التواؤم يعني التحرك برشدٍ وفهمٍ وسدادٍ ومحاولة الاستفادة من الواقع وتجاربه والتفاعل معه، مع الاحتفاظ بصلب وقوام الجوهر والخلوص من ذلك إلى تحقيق أهداف الحركة بالرغم من التطورات والظروف غير المواتية عبر تطويعها وتحويرها لمصلحة تلك الأهداف[2].

---

[1]. ديسوني محمد الخولي، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة، الجزء السادس: السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 95.
[2]. المرجع السابق، ص 97.

فالتواؤم إذاً في حركة السياسة الخارجية لأية دولة مطلبٌ مهم لتلك الحركة، لأنه يضفي عليها سمات الرشد والفهم والسداد لما تزخر به البيئة الدولية من تفاعلات وتطورات ومتغيرات ومستجدات لها تأثيرها بالتأكيد على السياسات الخارجية للدول.

والتواؤم في ذاته بمثابة محاولة للتفاعل والتعاطي مع الواقع بما يحويه من تطورات وتفاعلات ومتغيرات ومستجدات والاستفادة من تجاربه، ومن ثم فالتواؤم في جوهره علاقةٌ بين طرفين، الأول هو السياسة الخارجية والثاني هو الواقع بمحتوياته وبينهما حركة تلك السياسة بوصفها دينامية تلك العلاقة[1].

إن علاقة التفاعل والتعاطي من قبل السياسة الخارجية مع الواقع الدولي ذات طبيعة خاصة، فالواقع له خصائصه وسماته وتفاعلاته ومتغيراته ومستجداته، والسياسة الخارجية للدولة لها ثوابتها التي تنطلق منها ولها أهدافها التي تتحرك صوبها، وقد لا تلتقي السياسة الخارجية مع الواقع الدولي فيبدأ بينهما علاقة تجاذب حيث يحاول الواقع الدولي أن يجذب السياسة الخارجية إليه لتسلم بظروفه وتقر بتطوراته وتشارك في متغيراته وتصنع مستجداته، والسياسة الخارجية من جهتها تأبى إلا أن تتمسك بمنطلقاتها وتسعى جاهدةً من أجل تحقيق أهدافها دون أن يملي الواقع الدولي شروطه عليها، ونتيجة هذه العلاقة التجاذبية لا بد أن تتكون عملية مواءمة بموجبها يصل الطرفان إلى نقطة سواء، وتتوقف هذه العملية على سمات الرشد والعقلانية والحصافة في كل سياسة خارجية.

من خلال العلاقة السابقة تبرز قدرة السياسة الخارجية الليبية على استخدام ما لديها من مهارة وخبرة في تطويع واحتواء الواقع الدولي، بالرغم مما يزخر به من تطورات وتفاعلات غير مواتية من أجل تحقيق أهداف هذه السياسة [2].

وبذلك أفلحت السياسة الخارجية الليبية في صياغة عملية التواؤم بين حركاتها وسلوكياتها، وبين النظام العالمي الجديد بوصفه واقعاً دولياً يحمل كثيراً من المتغيرات والمستجدات والتطورات والتفاعلات التي قد لا تلاقي قبولاً أو ارتياحاً لدى السياسة الخارجية الليبية وكثير غيرها، ومن ثم تمكنت تلك السياسة من إحراز كثير من أهدافها.

---

[1]. المرجع السابق، ص 98.
[2]. المرجع السابق، ص 99.

ثانياً: السلوك السياسي:

جاءت حركة السياسة الخارجية الليبية على المحور السياسي لتقيم شكلاً من أشكال التواؤم بين النظام العالمي بمقوماته وتطوراته، والقناعات السياسية الليبية التي قرنت الطرح الفكري بالحركة السياسية، وتبدى ذلك التواؤم في قبول رموز النظام العالمي بتلك القناعات وإقرارها بذلك.

لقد فرض السلوك السياسي الليبي احترام وتقدير التجربة الليبية في الممارسة السياسية على الواقع الدولي الذي طرح بدائل للإصلاح السياسي وتطبيقات الديمقراطية، وأصبحت التجربة الليبية بفضل ذلك التواؤم أكثر انتشاراً ومثاراً للحوارات والتقويمات والبحث على المستويات الفكرية والأكاديمية والسياسية في مناطق العالم المختلفة[1].

كذلك حدث نوعٌ من التلاقي بين السلوك السياسي الليبي والنظام العالمي الجديد، فيما طرحه من منظومة القيم المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث انطلق ذلك السلوك من ميراث تشريعي وتنظيمي تمثل في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان وتطبيقاتها المختلفة[2].

أيضاً كان للسلوك السياسي الليبي في المجتمع الدولي دوره المهم في القيام بالتقريب بين طروحات النظام العالمي الجديد وثوابت ومستويات حركة السياسة الخارجية الليبية العربية والإسلامية والأفريقية والعالمية، وكان لذلك السلوك تميزه حيث جمع بين المرونة والاحتفاظ بالثوابت[3].

وبهذا أفلح السلوك السياسي الليبي في المعترك الدولي في درء شبهة الإرهاب عن ليبيا، واعترف رموز النظام بذلك بشكلٍ علني، كما تأكدت النوايا الحسنة لليبيا واتسامها بالصدقية والموثوقية فيما تدعو إليه من تعايش سلمي ونبذ وسائل العنف عندما أوقفت طواعية برنامجها الساعي نحو إنتاج الأسلحة غير التقليدية[4].

---

[1] . جيمس فيسايا سفاريية ، التقرير الإستراتيجي العربي 2005 ، مرجع سابق ، ص 61 .
[2] . المرجع السابق، نفس الصفحة .
[3] . حوار الحضارات : تواصل لا صراع ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2004 - 2005 ، مرجع سابق ، ص 83 .
[4] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ثالثاً: السلوك الدبلوماسي[1]:

لقد شهدت السنوات العشر الأخيرة نشاطاً ملحوظاً وإنجازاً مهماً للدبلوماسية الليبية، بدأت بالخروج من الحصار الذي فرضه الغرب على ليبيا وماتزامن معه من تسوية قضية لوكربي، ثم عم ذلك النشاط كافة مستويات حركة السياسة الخارجية الليبية العربي والإفريقي والإسلامي والعالمي، حيث تولت الدبلوماسية الليبية مهمة الوساطة في الكثير من القضايا والنزاعات على المستويات العربية والإفريقية والإسلامية والعالمية.

وبذلك تمكنت من التفاعل والتعاطي مع رموز النظام العالمي الجديد (الولايات المتحدة)، وكسب ثقتها في كثيرٍ من محاور الحركة ، وكانت النتيجة النهائية عودة العلاقات مع احتفاظ السياسة الخارجية الليبية بقناعاتها وثوابتها التي تنطلق منها وتحدد محاور حركتها.

رابعاً: السلوك الأيديولوجي [2]:

بالرغم من أن فكرة الأيديولوجية قل شأنها في المجتمع الدولي ولم يعد يعوّل عليها كأحد ديناميات ذلك المجتمع في ظل النظام العالمي الجديد، إلا أن السياسة الخارجية الليبية قد حققت شكلاً من أشكال التواؤم بين حركتها ذات الطبيعة الأيديولوجية وبين تطورات النظام العالمي الجديد وقد جاء ذلك على النحوالآتي:

ـ سعت السياسة الخارجية الليبية من أجل تعزيز الثوابت الأيديولوجية التي تنطلق منها وحرصت على عدم المساس بجوهرها مع العمل المستمر على تطويرها فكرياً وحركياً.

ـ كان من نتاج حركة السياسة الخارجية الليبية على المحور الأيديولوجي انتعاش فكرة الطريق الثالث الذي تتبناه ليبيا وسياساتها الخارجية، وقد توقف رموز النظام العالمي الجديد عند الكثير من الطروحات الليبية وحاولوا فهمها واستيعابها والتعاطي معها.

خامساً: السلوك الاقتصادي:

حاولت السياسة الخارجية الليبية التحرك على هذا المحور بنشاطٍ وفعاليةٍ بالرغم من محدودية الإمكانات الليبية أمام الأدوار العالمية الفاعلة والمؤثرة في الاقتصاد العالمي في

---

[1] . فائزة فرج علي القذافي ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية في الفترة 1997 - 2005 ، مرجع سابق ، ص 198 .
[2] . د. محمد أحمد أبوالعزم ، ليبيا : الأمن لين كفين ، التقرير الإستراتيجي العربي 2005 ، مرجع سابق ، ص 115 .

ظل النظام العالمي الجديد الذي عزز الكتل الاقتصادية ،وتحرير التجارة العالمية وهي مسائلٌ ليست في متناول إلا الاقتصادات العملاقة الخاصة بالدول المتقدمة، وكان ثمة ثلاث قضايا مهمةٌ اقتصادياً دخلت محور اهتمام السياسة الخارجية الليبية جاءت على النحو الآتي:

(1) قضية التنمية: من القضايا المهمة التى أولتها السياسة الخارجية الليبية أهميةً بالغةً فى حركتها على هذا المحور كانت قضية التنمية في العالم الثالث، وقد نادت بضرورة قيام الدول المتقدمة بدعم عمليات التنمية في دول العالم الثالث تعويضاً عن فترة الاستعمار، وما تم استلابه من خيرات تلك الشعوب ومصادر ثرواتها خلال تلك الفترة، وقد لاقت هذه الفكرة استجابةً لدى كثيرٍ من الدول والمنظمات الدولية حتى ولو على المستوى النظري، وفي هذا السياق استجابت إيطاليا لمطالبات ليبيا بالتعويض عما لاقاه أبناء الشعب الليبي على أيدي الاستعمار الإيطالي، فقدمت اعتذاراً رسمياً للشعب الليبي ووافقت على تعبيد شبكة الطرق البرية في ليبيا.

وفي هذا السياق كذلك قامت ليبيا بدورٍ مهمٍ وفعالٍ فيما يتعلق بتشجيع سياسات وعمليات التنمية في القارة الإفريقية عن طريق المساعدات والمعونات من ناحية، وتشجيع الاستثمارات الليبية في القارة من ناحيةٍ أخرى ، وتهيئة البيئة الملائمة الجاذبة للاستثمارات الدولية من ناحيةٍ ثالثة[1].

(2) كذلك أثارت السياسة الخارجية الليبية وهي بصدد التحرك على المحور الاقتصادي مشكلةً من المشاكل المهمة بالنسبة لدول العالم الثالث التي تتحمس تلك السياسة للدفاع عن قضاياه، وهي مشكلة ديون تلك الدول من الدول المتقدمة أو من مؤسسات التمويل الدولية التي تعمل تحت إمرة الدول الكبرى، وتسعى السياسة الخارجية الليبية من خلال إثارة هذه المسألة نحو إسقاط ديون دول العالم الثالث؛ لأنها تعرقل النمو في اقتصادات تلك الدول وتعوق عمليات الإنماء فيها، حيث أن مخصصات خدمة تلك الديون تأكل الأخضر واليابس في هذه البلاد، أيضاً تطالب السياسة الخارجية الليبية بتقديم يد العون

[1] د. محمود أبوالعينين ، أ. خالد حنفي ، الأطراف الإفريقية الفاعلة وبعض مجالات التفاعل الإقليمي: الجماهيرية الليبية وإفريقيا ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001- 2002 ، مرجع سابق ، ص 117 .

لدول العالم الثالث سواءً من الدول المتقدمة أو من مؤسسات التمويل الدولية لإحداث عمليات تنمية حقيقية مستديمة تساعد على إخراج تلك الدول من عثرتها.

(3) تحرير التجارة العالمية : في ظل النظام العالمي الجديد شهدت قضية تحرير التجارة العالمية نشاطاً غير مسبوق على المستويين النظري الفكري والإجرائي التنظيمي، وخطت الدول المتقدمة خطوات نحسو إقامة التنظيمات الدولية المتعلقة بتحرير التجارة العالمية، وقد نادت السياسة الخارجية الليبية بضرورة العمل على تلافي الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق باقتصادات دول العالم الثالث ومجتمعاتها جراء إقامة وتفعيل التنظيمات الخاصة بتحرير التجارة، وقد وجدت تلك السياسة تأييداً من كافة دول العالم الثالث وبعض الدول المتقدمة والعديد من المنظمات العالمية [1].

سادساً: السلوك الثقافي والحضاري:

أخيراً كان للسياسة الخارجية الليبية محورٌ مهمٌ تحركت عليه بحماس وفعالية ألا وهو المحور الثقافي والحضاري، ومعلومٌ أن المجتمع الدولي قد تشبع في ظل النظام العالمي الجديد بأفكار الصراعات الحضارية والثقافية التي ازدهرت في جو العولمة وما ترتب على ذلك من اختراقات ثقافية وغزوات فكرية جاءت من الغرب لكي تجتاح مجتمعات العالم الثالث وتنتهك حرمة خصوصيتها الثقافية و الحضارية، وإزاء ذلك كانت وقفة السياسة الخارجية الليبية متسمةً بالثبات والثقة والفهم العميق للقضايا المطروحة على السطح في شأن الصراعات الحضارية والثقافية في العالم [2].

فقد نشطت السياسة الخارجية الليبية بشكل ملحوظ من أجل إبراز الذوات الحضارية للإسلام والعروبة وأفريقيا ، وانطلقت في ذلك من أن تلك الذوات الحضارية لها مقوماتها وكياناتها التي ينبغي على الآخر أن يتعامل معها بالاحترام الكافي والتقدير اللازم، وكانت لقاءات القائد الليبي معمر القذافي والدبلوماسية الليبية إجمالاً في هذا الصدد ذات دلالة وإثارة لانتباه أبناء الحضارات الأخرى الذين كانوا يروجون لصراع الحضارات وفي الوقت الذي كانت السياسة الخارجية الليبية في مقدمة الدول التي تحدثت عن حوار الحضارات ودعت إلى الأمن والسلم الدوليين.

---

[1] . فائزة فرج علي ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الافريقية في الفترة من 1997 – 2005 ، مرجع سابق ، ص 289 .

[2] . حوار الحضارات : تواصل لا صراع ،التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2004 – 2005 ، مرجع سابق ، ص85.

كذلك نشطت السياسة الخارجية الليبية من أجل الحفاظ على الثقافات الإسلامية والعربية والإفريقية وعلى خصوصياتها ضد مثالب العولمة التي تضمنت الاعتداء على هذه الثقافات وتبديد خصوصياتها، وكانت حركة السياسة الخارجية على المستويات الثلاثة الإسلامية والعربية والإفريقية جديرةً بالتقدير والاعتبار، وبذلت الدبلوماسية الليبية قصارى جهدها من أجل التعريف بالثقافات الثلاثة في أنحاء العالم واستدعاء موروثاتها وتكثيف الضوء عليها وتفعيلها [1].

الخلاصة :

في هذا المبحث تناول الباحث التواؤم بين حركة السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد، حيث بدأ ذلك بالإشارة إلى المقصود بالتواؤم ثم أردف ذلك بتناول السلوك السياسي والسلوك الدبلوماسي والسلوك الاقتصادي، ثم اختتم المبحث بتناول السلوك الثقافي والحضاري، ويخلص الباحث من ذلك إلى أن للسلوك الليبي في المجتمع الدولي دوره الكبير في تحقيق التواؤم والتقريب بين حركة السياسة الخارجية الليبية وتطورات النظام العالمي الجديد.

[1]. فائزة فرج علي ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية في الفترة من 1997 – 2005 ، مرجع سابق ، ص ص: 271-272.

المبحث الخامس

خصائص السياسة الخارجية الليبية في ظل النظام العالمي الجديد

تمهيد:

التعامل مع النظام العالمي الجديد أكسب السياسة الخارجية الليبية خصائص وسماتٍ مميزةً، ولم يكن ذلك هو شأن السياسة الخارجية الليبية وحدها بل كان ذلك هو شأن الكثير من السياسات الخارجية في العالم.

لقد جاءت المبادرة من النظام ثم كان التجاوب من السياسة الخارجية الليبية، وشرعت السياسة الخارجية الليبية في اكتساب نوعين من الخصائص، النوع الأول: خصائصٌ تم تطويرها بفعل المتغيرات والمستجدات، والنوع الثاني: خصائصٌ جديدةً تحلت بها السياسة الخارجية الليبية في الحقبة التي نشأ فيها وازدهر النظام العالمي الجديد ويتناول الباحث ذلك بالتحليل من خلال الآتي:

أولاً: خاصية التواؤم الذاتي مع المتغيرات والمستجدات:

سبق وأوضحنا أن التواؤم يعني التحرك برشدٍ وفهمٍ وسدادٍ ومحاولة الاستفادة من الواقع وتجاربه والتفاعل معه، مع الاحتفاظ بصلب وقوام الجوهر والخلوص من ذلك إلى تحقيق أهداف الحركة بالرغم من التطورات والظروف غير المواتية عبر تطويعها وتحويرها لمصلحة تلك الأهداف [1].

ومنذ ارتسام معالم النظام العالمي الجديد في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، ثم تبلوره في نهاية القرن والسياسة الخارجية الليبية عاكفةً على دراسة وتحليل مقومات ذلك النظام وتفاعلاته مع واقع العلاقات الدولية، ومن ثم استنبطت قواعد وأصول التعامل معه ومع مفرداته ، وقد تبلورت هذه الخاصية عبر عدة مراحل نشير إليها في عجالة[2]:

(1) فترة الدراسة والتحليل:

عكفت السياسة الخارجية فترةً من الزمن في أوائل التسعينات من القرن العشرين على دراسة وتحليل عملية التنام النظام العالمي في شكله النهائي، فلم يصدر عن تلك

---

[1] . د. بسيوني محمد الدولي ، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، الجزء السادس : السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص 113.

[2] . د. محمد أحمد أبوالعزم ، ليبيا : الأمن ليس كافياً ، التقرير الإستراتيجي العربي 2005 ، مرجع سابق ، ص ص 31-32.

السياسة أية تعليقات أوسلوكيات تجاه النظام وهو في مرحلة نشأته بل اكتفت بالدراسة والتمحيص.

(2) إبراز الخصائص الذاتية:

في فترة الدراسة والتحليل التي مرت بها السياسة الخارجية الليبية أبرزت ما لديها من خصائص ذاتية مكتسبة من نظامها السياسي ومن محدداتها الداخلية والإقليمية، وتجلت تلك الخصائص الذاتية في خاصية التواؤم الذاتي والتحاور والتأقلم والتكيف مع تطورات الواقع الدولي التي انتهت ببلورة نظامه.

(3) السلوكات الصادرة عن الخصائص الذاتية:

إن هذه المرحلة هي المرحلة النهائية من مراحل تواؤم السياسة الخارجية الليبية مع المتغيرات والمستجدات ، حيث التحمت فيها السياسة الخارجية الليبية بتفاعلات وتطورات المجتمع، وشرعت تتعامل مع النظام العالمي الذي غدا أكثر تحديداً وبلورةً ، وعليه فقد استخرجت السياسة الخارجية الليبية من رصيدها الذاتي ومملوكها الخاص مجموعةً من الأدوات والآليات التي مكنتها من التفاعل والتعاطي مع ذلك النظام.

ثانياً: خاصية الواقعية والشفافية في التعاملات والتفاعلات :

وهذه الخاصية أكثر عمقاً وتغلغلاً في ثنايا السياسة الخارجية الليبية، وحكمت تفاعلاتها وتعاملاتها مع الأحداث والتطورات والوقائع التي شكلت عصب وقوام النظام العالمي الجديد، وقد تبلورت هذه الخاصية عبر تدرجية انتقلت على النحو الآتي[1]:

(1) الواقعية والشفافية الصادرة عن القيادة الليبية:

كانت القيادة الليبية هي أول مصادر الواقعية والشفافية التي اكتسبتها السياسة الخارجية في تعاملاتها وتفاعلاتها مع الأحداث والتطورات الدولية التي بلورت النظام العالمي الجديد، وقد ترتب على ذلك أن صدرت تقييمات القيادة الليبية للأوضاع الدولية، تتسم هي أيضاً بالواقعية والشفافية وقد انسحبت هذه الخاصية على السياسة الخارجية بكافة وقائعها ومفرداتها .

---

[1] . المرجع السابق،ص ص 32-33.

(2) الواقعية والشفافية كسمة من سمات النظام السياسي الليبي:

انتقلت خاصية الواقعية والشفافية من القيادة الليبية إلى النظام السياسي الليبي، حيث سرت في كافة أجزائه ومفرداته وعملياته إلى أن تحولت إلى سمة أصيلة من سمات ذلك النظام. وقد سبق وأوضحنا أن النظام السياسي الليبي عبر مؤسساته التشريعية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية يتولى صنع وتشكيل السياسة الخارجية الليبية، ومن ثم فإن عملية صنع وتشكيل السياسة الخارجية الليبية تتم بواقعية وشفافية وتكتسبها كذلك من النظام السياسي، فالشؤون الدولية والتفاعلات والتطورات يستعرضها أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية بواقعية وشفافية، ثم يقررون كيف يتعاملون مع كل تفاعل أو تطور أيضاً بواقعية وشفافية، فهؤلاء الأعضاء يعرفون الأمور على حقيقتها ويقررون من ثم السلوك الصحيح للتعامل معها دون تشويش أو تعتيم أو تزييف.

(3) الواقعية والشفافية في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية الليبية:

المرحلة الثالثة التي تقترن فيها الواقعية والشفافية بالسياسة الخارجية الليبية هي مرحلة التنفيذ، وفي هذه المرحلة تبدأ السياسة الخارجية الليبية في الاحتكاك والتماس مع الواقع الدولي بكل ما يزخر به من تطورات وتفاعلات ، وتعتمد هذه المرحلة على آلية مهمة من آليات التعامل مع الواقع الدولي وهو العنصر البشري، فهو الذي يقوم بمهمة وضع السياسة الخارجية على أرض الواقع ، وهنا تبدو مرة أخرى خاصية الواقعية والشفافية حيث يتحلى العنصر البشري بهذه الخاصية وهو بصدد قيادة الدبلوماسية الليبية لتحقيق أغراض السياسة الخارجية.

وقد يذكر في هذا الصدد أن العمل الدبلوماسي يحتاج إلى الدهاء والحيلة وإخفاء الحقائق، وهذا يتنافى مع خاصية الواقعية والشفافية، إلا أن الواقع غير ذلك تماماً، فالعمل الدبلوماسي يحتاج إلى الشفافية والواقعية في التعامل مع التطورات والأحداث، فسياسات الدول وعلاقاتها الدولية لابد أن تقوم على الواقعية والشفافية والاحترام المتبادل، وهذا هو نهج السياسة الخارجية الليبية عندما يضعها العنصر البشري على أرض الواقع ويحولها إلى سلوكيات وتصرفات.

(4) الواقعية والشفافية في مرحلة التقويم والمراقبة:

مرحلة تقويم ومراقبة السياسة الخارجية الليبية في أمس الحاجة إلى الواقعية والشفافية، وهذه الخاصية ينبغي أن تتوافر لدى العنصر البشرى الذي يتولى مهمة التقويم والمراقبة، فالقيادة الليبية تساهم بقسط مهم في تقويم ومراقبة السياسة الخارجية وتوجيهها فى مرحلة الصنع والتنفيذ والتقويم ، كذلك ثمة مؤسسات تقوم على عملية التقويم والمراقبة، وبالتالي فهي تتسم بالواقعية والشفافية حتى يتم توجيه وضبط السياسة الخارجية.

ثالثاً: خاصية عمق الفهم والاستيعاب:

تعتبر التطورات والأحداث والوقائع الدولية من أول الأمور في السياسة الخارجية التي تحتاج إلى فهم عميق واستيعاب؛ وذلك لأن التعامل مع تلك التطورات والأحداث والوقائع لا يمكن أن يتم بشكله النموذجي الصحيح إلا إذا بني على فهم عميق واستيعاب تام، والحديث عن خاصية عمق الفهم والاستيعاب كإحدى خواص السياسة الخارجية الليبية التي تحلت بها في التعامل مع مقومات النظام العالمي الجديد يستلزم الإشارة إلى الأفكار الآتية[1]:

(1) خاصية عمق الفهم والاستيعاب أساسها الواقعية والشفافية:

خاصية عمق الفهم والاستيعاب تعني فقه الأمور والأشياء، والاستيعاب يعني التوسع إلى أبعد مدى في الفهم والتدبر، وهذه الخاصية التي اتسمت بها السياسة الخارجية الليبية وهي بصدد التعامل مع النظام العالمي الجديد قد تأصلت لدى تلك السياسة مترتبةً على خاصية الواقعية والشفافية – كما أوضحناها – في الخاصية السابقة، فلايمكن تصور اكتمال الفهم العميق والاستيعاب الكامل لمسألة من مسائل الشؤون الدولية دون التعامل معها بواقعية وشفافية لتوضيح مفرداتها وتحليل مكوناتها ودراسة تفاعلاتها، وهكذا انتبهت السياسة الخارجية الليبية لهذه الأمور فتحلت بخاصية الواقعية والشفافية ثم أردفتها بخاصية عمق الفهم والإستيعاب.

[1] . خالد حنفي علي ، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي ، التقرير الإستراتيجي العربي 2002 ، مرجع سابق ، ص ص 51-53.

(2) عمق الفهم والإستيعاب في كافة مراحل السياسة الخارجية الليبية:

وعلى غرار خاصية الواقعية والشفافية سرت خاصية عمق الفهم والاستيعاب في كافة مراحل صنع وتنفيذ ومراقبة وتقويم السياسة الخارجية الليبية،وقبل كل ذلك التوجيه والإرشاد فتوجيه وإرشاد القيادة الليبية للسياسة الخارجية لا يتم إلا بفهم عميق واستيعاب لكافة القضايا الدولية والمتغيرات والمستجدات، ودائماً تنصح القائمين على صنع وتنفيذ ومراقبة وتقويم تلك السياسة بالتحلي بالفهم العميق والاستيعاب الكامل لجميع قضايا السياسة الخارجية، كذلك يتحلى القائمون على صناعة وتشكيل السياسة الخارجية أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية بخاصية الفهم العميق والاستيعاب التام للقضايا الدولية والمتغيرات والمستجدات التي يتعاملون معها، وعلى مستوى تنفيذ السياسة الخارجية الليبية وجد أن العنصر البشري قد اكتسب هذه الخاصية من القيادة الليبية وكذلك من التعامل مع المتغيرات والمستجدات الدولية، وأخيراً على مستوى تقويم ومراقبة السياسة الخارجية الليبية كانت خاصية عمق الفهم والاستيعاب من أهم الخصائص التي لعبت دوراً مهماً في التقييم الصحيح والمراقبة الفعالة لتلك السياسة.

(3) نتائج عمق الفهم والإستيعاب :

تبدت خاصية عمق الفهم والإستيعاب التي وسمت السياسة الخارجية الليبية بدءًا من توجيه القيادة وانتهاءً بعملية التقويم والمراقبة، ومروراً بالصنع والتنفيذ في سلوك السياسة الخارجية الليبية في المعترك الدولي.

فقد جاء السلوك – كما سبق وأوضحنا- على كافة المستويات العربية والإفريقية والإسلامية والعالمية رشيداً سوياً ناضجاً وكانت نتائج ذلك على المستويات المذكورة محققةً للأهداف المرسومة.

كذلك كان من نتائج عمق الفهم والاستيعاب كخاصية تحلت بها السياسة الخارجية الليبية أن اكتسبت السياسة الخارجية الليبية السمعة الدولية الطيبة والهيبة والثقة لدى رموز النظام العالمي الجديد، ولعل مايدلل على ذلك هو العلاقات الأمريكية الليبية التي بدأت صفحةً جديدةً قائمةً على الاحترام المتبادل والندية، وعلى نفس المعيار كانت العلاقات الأوروبية الليبية والصينية الليبية.

رابعاً: خاصية القدرة على التوقع والاستشراف:

كذلك من الخواص المهمة التي اكتسبتها السياسة الخارجية الليبية من خبرة تعاملاتها وتفاعلاتها مع التطورات والأحداث المتعلقة بالنظام العالمي الجديد خاصية القدرة على التوقع والاستشراف ، وهذه الخاصية جاءت متممةً للخواص السابقة ومترتبةً عليها، فلا يمكن بناء حسن التوقع وسلامة الاستشراف إلا بالواقعية والشفافية في التعامل مع التفاعلات والمتغيرات وبالفهم العميق وكذا بالاستيعاب الدقيق للقضايا والمشكلات، ومن ثم تكتمل كافة الخصائص التي تميز السياسة الخارجية الليبية في استيعابها للواقع الدولي وتعاملها مع مستجداته [1].

والقدرة على التوقع والاستشراف يمكن تلمسها في توجيهات وإرشادات القيادة الليبية، وكذا في مناقشات وحوارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وهي بصدد صناعة وتشكيل السياسة الخارجية، ويمكن تلمسها كذلك في مؤسسات تنفيذ السياسة الخارجية وسلوكيات وتحركات العنصر البشري في تلك المؤسسات، وأخيراً في عمليات تقويم ومراقبة السياسة الخارجية الليبية.

ولخاصية القدرة على التوقع والاستشراف وبعد النظر أهميتها العظمى في توقع السلوكيات والتصرفات الدولية الصادرة عن الدول وبصفة خاصة رموز النظام العالمي، ولذلك أهميته في التمرس على كيفية التعامل مع هذه الدول والرموز العالمية.

يتضح مما تقدم أن خاصية القدرة على التوقع والإستشراف وبعد النظر التي اكتسبتها السياسة الخارجية الليبية وهي بصدد التعامل مع المتغيرات والمستجدات الدولية التي أفرزت النظام العالمي الجديد، قد مكنت تلك السياسة من توقع مستقبل العلاقات الدولية بتطوراتها وتفاعلاتها على كافة المستويات الإقليمية والعالمية ومن ثم تتوخى الأدوات والوسائل للتعامل معها[2].

---

[1] د. محمد أحمد أبو العزم ، ليبيا والأمن الوطني الكلي ، التقرير الاستراتيجي العربي 2005 ، مرجع سابق ، ص 34 .
[2] المرجع السابق، ص35.

خامساً: خاصية المرونة وحرية الحركة مع الاحتفاظ بصلب وقوام الجوهر:

من أهم الخصائص التي اتسمت بها السياسة الخارجية الليبية للتعامل مع النظام العالمي الجديد هي خاصية المرونة وحرية الحركة مع الاحتفاظ بصلب وقوام الجوهر، وتحتاج هذه الخاصية إلى التفصيل على النحو الآتي[1]:

(1) من المعلوم أن السياسة الخارجية الليبية لها منطلقاتها الأخلاقية وثوابتها الأيديولوجية التي تميزها كسياسة لها دور الريادة والقيادة على المستويين الإقليمي والعالمي، ومن ثم فمن الصعب على هذه السياسة تغيير أوالتخلي عن تلك المنطلقات والثوابت.

(2) إن الواقع الدولي في ظل النظام العالمي الجديد أفرز قيماً جديدةً وفرضها على أعضاء المجتمع الدولي، ومن ثم فهي تحتاج إلى قناعاتٍ وسلوكياتٍ معينةٍ قد تتعارض أو تتنافى مع المنطلقات الأخلاقية والثوابت الأيديولوجية للسياسة الخارجية الليبية.

(3) هنا تبدو خاصية المرونة وحرية الحركة مع الاحتفاظ بصلب وقوام الجوهر، فالسياسة الخارجية الليبية تتعامل مع القيم التي يطرحها النظام العالمي الجديد بمرونةٍ وحرية الحركة ، فهي تناقشها وتفندها وتأخذ منها ما يناسبها مع احتفاظها بصلب المنطلقات الأخلاقية وقوام الثوابت الأيديولوجية التي تعد جوهر السياسة الخارجية الليبية.

(4) لقد أفلحت السياسة الخارجية الليبية إلى مدى بعيدٍ في استثمار هذه الخاصية، واقتنع رموز النظام العالمي الجديد بالمنطق الليبي وقبلوا منهج السياسة الخارجية الليبية واحترموا وقدّروا وجهتها في التعامل مع ذلك النظام.

الخلاصة:

في هذا المبحث كان التركيز على خصائص السياسة الخارجية الليبية التي تمثلت في خاصية التواؤم الذاتي مع المتغيرات والمستجدات وإبراز الخصائص الذاتية والسلوكيات الصادرة عنها، حيث تناولها الباحث بالدراسة والتحليل خاصةً الواقعية والشفافية في التعاملات والتفاعلات التي تبلورت عبر مراحل انتقالية بدأت بالمرحلة الصادرة عن القيادة الليبية، ثم انتقلت إلى النظام السياسي ثم دخلت مرحلة التنفيذ والتقويم والمراقبة،

[1] خالد حنفي علي ، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي ، التقرير الاستراتيجي العربي 2002 ، مرجع سابق ، ص 56.

وأيضاً خاصية عمق الفهم والاستيعاب وخاصية القدرة على التوقع والاستشراف، وخاصية المرونة وحرية الحركة مع الاحتفاظ بصلب وقوام الجوهر، وهنا نصل إلى خلاصة مفادها: إن السياسة الخارجية الليبية قد تعاملت مع النظام العالمي الجديد وفق هذه الخصائص التي أبدعت في استثمارها مما وضعها في موضع الاحترام والتقدير من قبل رموز النظام العالمي الجديد.

المبحث السادس

التحديات التي يخلقها النظام العالمي الجديد أمام السياسة الخارجية الليبية

تمهيد:

لقد طرح النظام العالمي الجديد أمام السياسة الخارجية الليبية مجموعةً من المعضلات كانت بمثابة تحديات ليس أمام السياسة الخارجية الليبية فقط وإنما أمام الكثير من السياسات الخارجية في العالم، وقد كانت هذه التحديات بمثابة اختبار لمقدرة السياسة الخارجية على التجاوب والتواؤم مع النظام العالمي الجديد، وكذا ابتكار الوسائل والآليات التي تمكنها من تخطي هذه العقبات ، وقد قاد كل ذلك إلى إكساب السياسة الخارجية الليبية خصائصٌ وسماتٌ جديدةً تتواءم مع الوضع الجديد وتطوير خصائص سابقة.

وفي هذا المبحث يوضح الباحث ويحلل جملة التحديات أوالإشكالات التي طرحها النظام العالمي الجديد أمام السياسة الخارجية الليبية، وكيف ابتكرت تلك السياسة من الآليات ما يمكنها من التحاور مع تلك الإشكالات ومعالجة تأثيرها.

أولاً: تحدي انعدام التوازن (القطب الواحد):

إن أول التحديات التي وضعها النظام العالمي الجديد أمام السياسة الخارجية الليبية وغيرها من السياسات هو الاستقطاب الأحادي، حيث جمعت قوةٌ واحدةٌ في العالم كامل النفوذ والهيبة والسلطان الدولي، وذلك بسبب تفوقها على ما عداها من القوى الدولية حيث تجمع لديها من المقدرات والإمكانات المادية والمعنوية ما مكنها من التربع على المركز الأول في العالم دون منازع.

والإستقطاب الأحادي يعني انفراد قوةٍ دوليةٍ واحدةٍ بالرأي والسلوك في كل مايخص المجتمع الدولي، وعلى الآخرين أن ينصاعوا لهذه القوة لأنها الأقوى والأقدر على التصرف والسلوك والفعل لفرض ما تراه صحيحًا، وهذه الوضعية لاتريح معظم دول العالم لأنها وضعيةٌ تشجع على التسلط وتغري باستخدام القوة ضد الخارجين على رأي القطب الواحد [1].

---

[1] . د. بسيوني محمد الخولي ، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الثامن: العلاقات الدولية في الأسلام.الجزء الأول:العلاقات الدولية، ط1 (قبرص: مركز دراسات العالم الإسلامي، 2004) ص46.

وفي ظل الاستقطاب الأحادي ينعدم التوازن حيث لا توجد قوة توازن قوة القطب المتحكم، فتعارض آراءه إن كانت غير مقبولة، وتتصدى لسلوكياته إن كانت أحادية، وهذه الوضعية التي تمثل أهم مرتكز أو مقوم من مقومات النظام العالمي الجديد، قد فرضت على دول العالم أن تعيد حساباتها إزاء هذا الوضع الجديد وتبحث عن آليات ووسائل للخروج من هذا المأزق الذي يفرض عليها الخضوع والإذعان لكلمة واحدة لا رادّ لها ، وكانت السياسة الخارجية الليبية قد استغرقت وقتاً غير قصير في التفكير مليا في هذه الوضعية، وواصلت البحث عن إمكانات الخروج منها فطرحت من خلال قيادتها ومن خلال دبلوماسيتها مجموعة من الطروحات الجديرة بالتأمل والدرس، وتمثلت تلك الطروحات في الآتي[1]:

(1) التكتل في فضاءات واسعة:

طرحت القيادة الليبية في خطابها الموجه إلى العالم بخصوص النظام العالمي الجديد ضرورة كسر حلقة القطب الواحد المحكمة وذلك من خلال حل وحيد، يتمثل في تكتل دول العالم في فضاءات واسعة يمكنها التصدى لتوجهات وسلوكيات القوة الواحدة ، ولم تقتصر الطروحات الليبية على الأفكار والرؤى فقط بل كافحت بعزم ومضاء من أجل تحويل تلك الطروحات إلى سلوكيات واقعية، فكان الاتحاد الأفريقي ثمرة ذلك الكفاح، ولا تزال القيادة الليبية تواصل كفاحها على المستوى العالمي.

(2) إصلاح جهاز الأمم المتحدة:

تزامن مع الطرح المتقدم طرحٌ آخرٌ يتسم بالرشد والنظرة الثاقبة، تبلور في المناداة بضرورة إصلاح جهاز الأمم المتحدة حتى يصبح أداةً قادرةً على ضبط العلاقات الدولية وفق قواعد القانون الدولي، وتطبيق مبدأ المساواة بين الدول بغض النظر عن مقدراتها المادية أو المعنوية، والقضاء على ميزة الاعتراض التي تتمتع بها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، تلك الميزة التي عطلت ذلك الجهاز وحولته إلى أداة في أيدي القطب الواحد.

---

[1]. المرجع السابق،ص ص 46-48.

وقد لاقت الطروحات الصادرة عن القيادة الليبية بخصوص إصلاح جهاز الأمم المتحدة عبر دورة الانعقاد العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ترحيباً لدى الوفود الرسمية لمعظم دول العالم، كما لاقت ترحيباً أكثر لدى الأوساط الشعبية ولدى نخب المثقفين والمفكرين والعلماء.

(3) الحوار والتفاهم مع القطب الواحد:

بالإضافة إلى ما تقدم شرعت القيادة الليبية ومن خلفها الدبلوماسية الليبية في تجسير الفجوة مع القطب الواحد وفتح باب الحوار معه ، وقد كانت النتائج ملموسةً حيث أعلن عن إعادة العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة ، كما تم التفاهم على كثيرٍ من القضايا المعلقة بين البلدين ، وتم احترام وجهة النظر الليبية وتقدير طروحاتها إزاء كافة القضايا الدولية ، وقد دعت القيادة الليبية كافة دول العالم من أجل فتح باب الحوار مع الولايات المتحدة والتوصل إلى حلولٍ للقضايا الدولية عبر الحوار، كذلك أوصلت القيادة الليبية رسالتها إلى الولايات المتحدة نيابةً عن الدول المتهمة بدعم الإرهاب فدرأت عن نفسها هذه الشبهة، في الوقت الذي قدمت تحليلاً موضوعياً واقعياً لأسباب ظاهرة الأرهاب، وكثفت الضوء على الغبن الواقع على بعض الدول ما يضطرها إلى سلوك مسلك الثأر، أيضاً قدمت ليبيا ببعد نظرٍ وسعة أفقٍ من قيادتها النموذج والمثال فيما يتعلق بنبذ أسلحة الدمار الشامل، والدعوة إلى التعايش السلمي والوئام بين دول العالم.

ثانياً: تحدي فرض المذهب الفردي كأيديولوجيةٍ وحيدة:

التحدي الثاني الذي يواجه السياسة الخارجية الليبية كما يواجه غيرها من السياسات في العالم، هو فرض المذهب الفردي كأيديولوجيةٍ وحيدةٍ فهيأت لها الظروف للانتشار فهي أيديولوجية القطب الأوحد المتفرد بزعامة العالم ، وهي كذلك الأيديولوجية الوحيدة في العالم بعد أن تم القضاء على الأيديولوجية الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا، ويواجه العالم الآن محاولاتٍ أمريكيةً قويةً وصارمةً من أجل فرض الأيديولوجية حتى ولو باستخدام القوة.

وقد تعددت أساليب رد دول العالم على هذه السياسة الأمريكية الرامية إلى فرض أيديولوجية القطب الواحد على الجميع، وقد تراوحت تلك الأساليب بين القبول والإذعان

والرفض المتشنج ، إلا أن الرد الليبي على هذا التحدي جاء هادئاً ويعكس ما سبق وتحدثنا عنه من خصائص السياسة الخارجية الليبية من الواقعية والشفافية، وعمق الفهم والاستيعاب وسعة الأفق والمرونة وحرية الحركة مع الاحتفاظ بصلب وقوام الجوهر، فجاء الرد الليبي على هذا التحدي بديعاً ومعبراً، فليبيا تملك نهجاً أيديولوجياً مستقلاً يمثل طريقاً ثالثاً لا فردياً ولا شمولياً ولكن يعبر عن خصوصية الطرح ومثالية المرجعيات وتفرد التجربة والتنظيم، وكأن ليبيا قد تحاورت وتجاوبت مع هذا التحدي بأسلوب حضاري يجمع بين الفكر الراقي والتجربة البديعة، فبدت ليبيا وكأنها غير معنية بهذا التحدي لأنها تملك منطقاً ثقافياً وذاتاً حضارية[1].

ثالثاً: تحدي فرض نسق القيم الأمريكية(الديمقراطية وحقوق الإنسان) في إطار دعوى الإصلاح السياسي:

مع بزوغ معالم النظام العالمي الجديد طرحت الولايات المتحدة على كافة أنحاء العالم وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط نسقاً قيمياً أمريكياً يحمل شعار (الديمقراطية وحقوق الإنسان) وذلك في إطار دعوى أمريكية قوية تستهدف الإصلاح السياسي، ولم تكتف الولايات المتحدة بالبعد الفكري الإعلامي من هذه الدعوى بل تجاوزت ذلك إلى الفعل والسلوك فعمدت إلى التغيير السياسي المفروض قسراً ،وقد أدى ذلك السلوك الأمريكي إلى إشعال نيران الصراع بين الولايات المتحدة والكثير من دول العالم في شكل حروب مدمرة وردود أفعال ثأرية عرفت بموجات الإرهاب، وعمت ظاهرة عدم الاستقرار في دول كثيرة في العالم وتفجرت الصراعات الداخلية والإقليمية والحروب الأهلية[2].

وعلى غرار التحدي السابق جاء الرد الليبي هادئاً جامعاً بين الطرح الفكري المتحضر والتجربة السياسية الرائدة، فليبيا تقدم طرحاً في هذا الصدد يجعل من الديمقراطية المباشرة تجربة واقعية وكذلك أقامت نظاماً سياسياً فريداً، وكذلك أفردت ليبيا في طروحاتها الفكرية وتجربتها الديمقراطية مكاناً متميزاً لحقوق الإنسان، فأصدرت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان، وترأست لجنة حقوق الإنسان في الأمم

---

[1] . خمس قضايا مغاربية ، التقرير الاستراتيجي العربي 2005 ، مرجع سابق ، ص 64.
[2] . خالد حنفي علي ، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي ، التقرير الاستراتيجي العربي 2002 ، مرجع سابق ، ص58.

المتحدة، وعليه فلم تكن ليبيا طرفاً معنياً بدعوى الإصلاح السياسي التي تبنتها أمريكا وروعت العالم من أجلها، وقد صدرت عن الإدارة الأمريكية وعن الأوساط الفكرية في أمريكا:"أن ليبيا تشهد تجربةً ديمقراطيةً فريدةً تجعلها غير معنيةٍ بالحملة الأمريكية الداعية إلى الإصلاح السياسي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان"[1].

رابعاً: تحدي استخدام القوة المسلحة الأمريكية من خلال التدخل المباشر لحسم الصراعات والسيطرة العسكرية والاستراتيجية على العالم:

التحدي الأخير الذي فرضه النظام العالمي الجديد أمام السياسة الخارجية الليبية وغيرها من سياسات دول العالم يتعلق بمسألةٍ خطيرةٍ ، وهي استخدام أمريكا لقواتها المسلحة والتدخل المباشر لحسم الصراعات والسيطرة على العالم عسكرياً واستراتيجياً، وقد بدأ ذلك المسعى الأمريكي في يوغسلافيا بحرب الخليج الثانية لتحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي، ثم تلى ذلك التدخل الأمريكي في يوغسلافيا، ثم احتلال أفغانستان واحتلال العراق وكذلك التدخلات المتعددة في أفريقيا في الصومال والسودان وغيرها من الدول الأفريقية.

وقد أثار هذا السلوك الأمريكي العنيف دول العالم وشعوبه، وأصبحت الولايات المتحدة تمثل العدو الأول لمعظم شعوب العالم حتى شعوب الدول الحليفة والصديقة لها. وقد جاء الرد الليبي على هذا التحدي عبر مجموعةٍ متدرجةٍ من الخطابات الفكرية والتحركات والتدابير الإجرائية[2]:

(1) الرفض الليبي للسلوك الأمريكي:

لقد رفضت ليبيا صراحةً على لسان قيادتها وكذا بكافة الوسائل الإعلامية المتاحة النهج الأمريكي الرامي إلى السيطرة العسكرية والاستراتيجية على مناطق العالم المختلفة، وكذلك أعلنت ليبيا في موضوعيةٍ وشفافيةٍ خطأ ذلك الأسلوب، وتسببه في نشر عدم الاستقرار في مناطق العالم المختلفة وتضرر شعوب العالم من ويلاته و آثامه،

---

[1] . المرجع السابق، ص59.

[2] د. محمد أحمد أبو العزم ، ليبيا: الأمن ليس كافيا، التقرير الاستراتيجي العربي 2005 ، مرجع سابق ، ص ص116-117.

وبالرغم من التقارب الليبي الأمريكي إلا أن السياسة الخارجية الليبية تعتبر موقفها مبدأ ثابتًا من مبادئها التي تستهدف السلم والأمن الدوليين.

(2) الدعوة للحوار:

السلم والأمن الدوليين مبدأ أيديولوجيّ ثابتّ من مبادئ السياسة الخارجية الليبية منذ ثورتها في الأول من سبتمبر عام 1969اف ، وقد حافظت السياسة الخارجية الليبية على هذا المبدأ ضمن مبادئها بالرغم من التحولات والتطورات التي شهدها العالم وأفضت إلى النظام العالمي الجديد، وعندما انتشرت ظاهرة عدم الاستقرار نتيجة الممارسات والسلوكيات العدوانية للولايات المتحدة طرحت السياسة الخارجية الليبية فكرة الحوار الدولي بين الولايات المتحدة ودول العالم ونبذ استعمال القوة، وقد انطلقت هذه الدعاوى الليبية على لسان القيادة في مناسبات عديدة،وكذلك تحركت الدبلوماسية الليبية في نفس الاتجاه ورفعت ذلك شعاراً للسياسة الخارجية الليبية.

(3) التجربة الليبية في التعامل مع السلوك الأمريكي القائم على استخدام القوة:

تحركت السياسة الخارجية ببراعة واقتدار للتعامل مع السلوك الأمريكي القائم على استخدام القوة المسلحة بوصفه تحدٍ من تحديات النظام العالمي الجديد على مستوى الفضاء الأفريقي، فاجتهدت من أجل إقامة الاتحاد الأفريقي ثم ضمنت ذلك الاتحاد الآليات التي تمنع تدخل القوى الخارجية، وتتمكن من تسوية النزاعات المحلية والإقليمية دون تدخلات أجنبية وكذا الدفاع عن القارة.

الخلاصة:

يخلص الباحث في هذا المبحث إلى أن السياسة الخارجية الليبية قد تعاملت مع التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد بمزيد من الحكمة وسعة الأفق والمرونة، واستخدمت ما لديها من سمات وخصائص، وبذلك لم يزدها النظام العالمي الجديد وتحدياته إلا نضجاً وفهماً واستيعاباً، ولهذا يلاحظ أن السياسة الخارجية الليبية بالرغم من التحديات التي فرضها النظام العالمي إلا أنها قد بدت كسياسة خارجية رائدة لدولة قائد

إقليمي، تحركت بخطى واثقة على مستوى الفضاء الأفريقي فخلقت منه فضـــاءً متحـــداً وتحركت على مستوى العالم فاكتسبت الصدقية .

الخاتمة

الخاتمة

يختتم الباحث هذه الدراسة التى تناولت السياسة الخارجية الليبية فى ظل نظام عالمى متغير بخاتمة تحوى الخلاصة التى إستخلصها الباحث من هذه الدراسة والنتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة وذلك على النحو التالى:

أولاً: الخلاصة :

لاتزال جملة المتغيرات الدولية التى اعترت المجتمع الدولى خلال العقد الأخير من القرن المنصرم تمثل مادةً خصبةً للدراسة والبحث، بسبب ما انطوت عليه تلك المتغيرات من توجيهٍ لذلك المجتمع نحو وضعيةٍ جديدةٍ ربما لم يألفها من قبل وكذلك بسبب عمومية وشمولية تلك المتغيرات، فهى قد طالت كل أنحاء الأرض وتغلغلت فى كل مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتقنية.

وقد كان نصيب العلاقات الدولية وافراً من تلك المتغيرات فقد تأثرت العلاقات الدولية فى جوهرها وقوامها بتلك المتغيرات، وكانت نتيجة ذلك بروز نظام عالمى اختلف عن سابقه فى خصائصه وسماته وفى مرتكزاته ومقوماته، وكان ذلك جديراً بأن يجعل كافة السياسات الخارجية لدول العالم تستعد كلٌ بطريقتها لاستقبال والتفاعل والتعاطى مع ذلك الوافد الجديد.

لقد برز إلى الوجود فى المجتمع الدولي وبعد جملة من المقدمات نظامٌ عالميٌ جديد يقوم على الحدة والصرامة والقوة لايعرف التوازن ولايتيح هامشاً فسيحاً من الحركة داخل المجتمع الدولي، نظراً لأن قوةً واحدةً هى التى تسيطر على ذلك النظام وتحرك دفته وفق مصالحها، بل وتؤثر فى المجتمع الدولي جميعه وفق إرادتها، وعليه فقد بات على كل الدول وحتى المنظمات العالمية والإقليمية ضرورة التعامل مع النظام العالمي الجديد.

ومثل غيرها من السياسات الخارجية تعاملت وتجاوبت السياسة الخارجية الليبية بحنكةٍ ودرايةٍ وعمقٍ فيمٍ واستيعابٍ مع تطورات النظام العالمي الجديد، وقد جاء ذلك التعامل والتجاوب عبرآليات عمل تلك السياسة بدءًا من وسائل صنعها ثم مؤسسات

تنفيذها وحركتها فى المجتمع الدولي ، ولقد أفرز التلاقي بين السياسة الخارجية الليبية والنظام العالمي الجديد جملة من النتائج والإفرازات أبرزتها هذه الدراسة على النحو المبين فيما يأتى:

ثانياً: النتائج:

التفاعل الذى تم بين النظام العالمي الجديد وبين السياسة الخارجية الليبية كانت له آثاره المتعددة والعميقة، وقد أبرزت هذه الدراسة أهم تلك الآثار والنتائج فيما يأتي:

(1) الظروف الخاصة للسياسة الخارجية الليبية:

استقبلت السياسة الخارجية الليبية مقدمات النظام العالمي الجديد التى توالت فى العقد الأخير من القرن المنصرم ، وهى تمر بظروف خاصة تمثلت فى وضعية دقيقة وحاسمة هى وضعية الحصار التى فرضتها إحدى القوتين الأعظم والمعسكر التابع لها، والمفارقة الجديرة بالانتباه فى هذا الصدد هى أن تلك القوة الأعظم ستصبح بعد قليل القطب الأوحد المتحكم فى النظام العالمي الجديد، وعليه فقد كان توقع الصدام بين السياسة الخارجية الليبية والقطب الأوحد هو الأقرب إلى الأذهان من توقع المهادنة أوالاتفاق، ومن ثم فقد كانت السياسة الخارجية الليبية أكثر من سواها حساسية وتأثراً بالظروف التي أفرزت النظام العالمي الجديد الذى بات مؤرقاً لتلك السياسة؛ لأن نتائجه لايتوقع من ورائها الكثير من التفاؤل.

(2) طبيعة السياسة الخارجية الليبية وخصائصها:

من الآثار المهمة التى نتجت عن تطورات النظام العالمي الجديد أنها قد كثفت الضوء على طبيعة السياسة الخارجية الليبية وخصائصها، فقد أبرزت كيف تصنع هذه السياسة، وكثفت الضوء على أهم مؤسساتها المتمثلة فى مؤسسات ذات طبيعة شعبية وأبرزت كذلك عمليات إدارة وتفعيل السياسة الخارجية الليبية عبر مؤسسات وكوادر بشرية على درجة يعتد بها من الفهم والاستيعاب والتعاطى مع المجتمع الدولي بما يزخر به من تطورات وتداعيات، بل أنه يمكن القول أن علاقة السياسة الخارجية الليبية بالنظام العالمي الجديد قد كثفت الأضواء على طبيعة النظام السياسي الليبي نفسه .

(3) السياسة الخارجية الليبية أول من استفاد:

السياسات الخارجية لكل دول العالم تعاطت وتعاملت مع تطورات وتداعيات النظام العالمي الجديد وكلها حققت نتائج متباينة تراوحت بين الإيجابية والسلبية، وكذلك فعلت السياسة الخارجية الليبية عندما تعاطت وتعاملت وتجاوبت مع النظام العالمي الجديد ولكنها خرجت من تفاعلاتها وعلاقاتها مع ذلك النظام بنتائج لعلها الأكثر جدوى ونفعاً على مستوى دول العالم الثالث.

(4) انفراج المشاكل المعلقة:

لقد شهدت فترة تعاطي وتعامل السياسة الخارجية الليبية مع النظام العالمي الجديد انفراجاً فى معظم المشاكل المعلقة والمتعلقة بعلاقات ليبيا مع المجتمع الدولي أوالقطب الواحد، ومن ذلك أنه تم تسوية قضية لوكربى ، كذلك تم درء تهمة الإرهاب عن ليبيا بشكلٍ نهائي، وتأكدت نوايا ليبيا تجاه السلم والأمن الدوليين بشكل لم يطلِ الشك عندما أعلنت عدولها عن قرار إنتاج وتطوير الأسلحة غير التقليدية، وهكذا أدى كل ذلك إلى أن تندمج ليبيا فى النظام العالمي الجديد، وتدلل على إمكانية التعاطى والتجاوب مع ذلك النظام دون تبعيةٍ أو تخلٍ عن الخصوصية الذاتية الفكرية أو الثقافية أوالحضارية.

(5) انفراج العلاقات مع القطب الواحد :

من المعلوم أن العلاقات الليبية الأمريكية كانت قد مرت بفترة تدهورٍ أدى إلى اعتداءاتٍ أمريكيةٍ سافرةٍ على ليبيا، وأعقب ذلك قطيعة كاملة بين الدولتين، إلا أنه مع تبلور النظام العالمي الجديد تم تصفية كافة المسائل والقضايا المعلقة بين الدولتين وبدأت مرحلةٌ جديدةٌ فى علاقتهما قائمة على التفهم والتفاهم مع احتفاظ السياسة الخارجية الليبية باستقلاليتها فى فهمها لمبادئ العلاقات الدولية، وتمسكها بثوابت ومنطلقات تلك المبادئ وبدت تلك السياسة بسماتٍ وخصائص معتبرةٍ .

(6) تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبى :

لم تنقطع علاقات ليبيا مع الاتحاد الأوروبى بالرغم من الحصار الذى فرض على الأولى ولكن تلك العلاقات قد تأثرت بظروفٍ ومتغيراتٍ دوليةٍ معينةٍ، إلا أنه مع بروز

النظام العالمي الجديد وتعامل السياسة الخارجية الليبية مع ذلك النظام بتفهم وعمق تحسنت علاقات ليبيا مع الاتحاد الأوروبي ونشطت بشكل انعكس على طرفيها.

(7) تفهم وإستيعاب طبيعة البيئة الدولية :

مما لاشك فيه أن السياسة الخارجية الليبية قد بدت أكثر السياسات التى تفهمت واستوعبت طبيعة المتغيرات والمستجدات التى طرأت على الساحة الدولية، بل واندمجت فى تلك البيئة وتعاطت وتعاملت وتجاوبت معها وبرهنت على إمكانية استثمار تلك الظروف والمتغيرات بشكل يعود بالنفع والجدوى على الشعوب .

(8) نضج السياسة الخارجية الليبية:

إن أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة تتمثل فى أن السياسة الخارجية الليبية قد ازدادت بتعاملها وتجاوبها مع النظام العالمي الجديد نضجاً وثراءً فى كافة مفرداتها التى بدأت بالمحددات والثوابت، ثم مؤسسات الصنع ثم مؤسسات الإدارة والتنفيذ، وأخيراً الخصائص والسمات، وبذلك تكون السياسة الخارجية الليبية قد استفادت من علاقاتها بالنظام العالمي الجديد وذلك ماذهبت إليه فرضية هذه الدراسة .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

● **المراجع العربية:**

أولاً : الوثائق:

1- **القذافي** ، معمر ، خطاب القائد معمر القذافي في الذكرى 33 لثورة الفاتح بمدينة سبها ، وكالة الجماهيرية للأنباء.

2- شلوف ، عبد السلام محمد وآخرون (دكتور) ، وثائق أفريقية ، ط1 (طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2001).

ثانياً : الكتب :

1- أبوالفضل ، فتحي وآخرون (دكتور) ، **دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة** ، ط1 (مصر:مكتبة الأسرة ، 2004).

2- أبوخزام ، إبراهيم (دكتور) ، **العرب و توازن القوى في القرن الحادي والعشرين " دراسة لواقع القوى العظمى وإنعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي"** (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، 1995).

3- أبوهيف ، علي صادق (دكتور)، **القانون الدولي العام** ، ط 12 (الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1990).

4- البطاينة ، فؤاد (دكتور) ، **الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل** ، ط1 (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2003) .

5- الحديثي ، مؤيد عبد الجبار (دكتور) ، **العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي** ، ط2 (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، 2002).

6- الخولي ، بسيوني محمد (دكتور) ، **الإستراتيجية العالمية من القطبين الأعظم الى القطب الأوحد**، ط1 (قبرص: مركز دراسات العالم الأسلامي،2004).

7- ـــــــــــــــــــ ، **موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة** ، المجلد الخامس: الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية) ، الجزء الثامن: الحضارة الإسلامية في المعترك ، ط1 (قبرص: مركز دراسات العالم الإسلامي، 2004).

8- ـــــــــــــــــــ ، **موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة**، المجلد الثامن :العلاقات الدولية في الإسلام ، الجزء الأول : العلاقات الدولية ، ط1 (قبرص: مركز دراسات العالم الإسلامي ، 2004).

9- ـــــــــــــــــــ ، **موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة** ، المجلد التاسع:العلاقات الدولية في الإسلام ، الجزء السادس : السياسة الخارجية ، ط1 (قبرص : مركز دراسات العالم الإسلامي ، 2005) .

10- الدقاق ، محمد سعيد (دكتور) ، **التنظيم الدولي النظرية العامة – الأمم المتحدة** ، ط1 (الأسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1994).

11- ـــــــــــــــــــ ، د. مصطفى سلامة حسين ، **المنظمات الدولية المعاصرة** (الإسكندرية: منشأة المعارف، بدون سنة) .

12- الدليمي ، عبد الرزاق محمد (دكتور) ، **العلاقات العامة والعولمة** ، ط1 (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2005).

13- الدوري ، عدنان طه مهدي (دكتور) ، **العلاقات الدولية المعاصرة** ، ط1(بيروت: دار النسيم للطباعة والنشر ، 1992) .

14- الرشيدي ، أحمد وآخرون (دكتور) ، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن "وجهة نظر عربية"**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) .

15- الزعبي ، موسى (دكتور) ، **أنظام دولي جديد أم هيمنة إمبريالية جديدة** ، ط1 (دمشق: بدون دار نشر، 1993) .

16- السيد ، رشاد عارف (دكتور) ، **الوسيط في المنظمات الدولية** ، ط1 (عمان: دار وائل للنشر، 2001) .

17- العلي ، أحمد عبد الله (دكتور) ، **العولمة و التربية** ، ط1 (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2002) .

18- الغويل ، سليمان صالح (دكتور) ، **الدولة القومية " دراسة تحليلية في ضوء النظرية العالمية الثالثة"** ، ط1 (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،1987).

19-اللاوندى ، سعيد (دكتور) ، **القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكياً** ، ط1 (القاهرة: دار نهضة مصر، 2002) .

20- اللمعى ، عبد السلام حمدي، **المؤامرة الكبرى على العروبة والإسلام والإنسانية عبر مراحل التاريخ** ، ط1 (الهرم: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2004).

21- ــــــــــــــــ ، **وحيد القرن ورياح التغيير** ، ط1 (الهرم: الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2004) .

22- الناصر، عبد الواحد (دكتور) ، **العلاقات الدولية المتغيرات الجديدة** ، ط2 (الرباط: دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع، 1995) .

23- باون ، كولن ، بيتر مونى ، **من الحرب الباردة حتى الوفاق "1945ـــ 1980"** ترجمة: صادق أبراهيم عودة ، ط1 (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، بدون سنة) .

24- برا ، هاشم أهل، يوميات من خط النار، القصة الكاملة لتغطية" قناة أبوظبي" لأحداث 11 سبتمبر والحرب في أفغانستان وسقوط بغداد ، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2004).

25- بوعشة ، محمد (دكتور) ، العرب والمستقبل في الصراع الدولي ، ط1 (غريان: المكتبة الجامعية ، 2000) .

26- بويل ، فرانسيس انتوني (دكتور) ، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية ، ط1 (ماليطا: مركزدراسات العالم الإسلامي، 1993).

27- تسينوف (دكتور) ، آفاق العولمة في البلدان النامية، ترجمة: د. كريم نعمه النوري ، ط1 (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر والتوزيع ،2005).

28- تود ، إيمانويل ، بعد الأمبراطورية ' دراسة في تفسخ النظام الأمريكي "، ترجمة: د. رجب بو دبوس ، ط1 (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2004) .

29- جرجس ، فواز، أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح ، ترجمة: فؤاد الغصن ، ط1 (بيروت: دار النهار، 2003) .

30- خشيم ، مصطفى عبد الله أبو القاسم (دكتور) ، الشراكة الأوروبية ــ المتوسطية، ترتيبات ما بعد برشلونة (بيروت : معهد الإنماء العربي، 2002).

31-_____ ، مناهج وأساليب البحث السياسي (بنغازى:دار الكتب الوطنية،1996.).

32- _____ ،موسوعة علم العلاقات الدولية "مفاهيم مختارة "، ط2 (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلان ، 2004).

33- خضير، عبد الكريم علوان (دكتور) ، الوسيط في القانون الدولي العام "المنظمات الدولية"، ج4 ، ط1 (عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002) .

34- دروغ ، غير، غورباتشوف صانع القرار وضحيته ، ترجمة: يوسف ضومط ، ط1 (بيروت: مكتبة بيسان،1992).

35- ربيع ، محمد محمود (دكتور) ، مناهج البحث في العلوم السياسية (الكويت :مكتبة الفلاح،1987).

36- زارثمان ، وليم ،السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة . بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران) السياسة الخارجية للدول العربية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية جامعة القاهرة ، 1994).

37- سرحان ، عبد العزيز (دكتور) ، التنظيم الدولي ، ط2 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976) .

38- سليم ، محمد السيد (دكتور) ، تحليل السياسية الخارجية، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998) .

39- سويلم ، حسام، الأهداف والخطط السياسية والإستراتيجية يوميات القتال والدروس والخبرات المستفادة "قصة الحرب في العراق". ط1 (مصر:بدون دار نشر،2003).

40- شريف ، حسين (دكتور) ، الولايات المتحدة من الإستقلال والعزلة الى سيادة العالم " 1783 - 2001 "، ج4 (القاهرة : البيئة المصرية العامة للكتاب ،2001).

41- شفيق ، منير، النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة ، ط2 (الدار البيضاء: منشورات الفرقان ، 1992)

42- شلبي ، إبراهيم أحمد (دكتور) ، التنظيم الدولي " دراسة في النظريسة العامة والمنظمات الدولية" ، ط1 (بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984) .

43- شمبش ، علي محمد (دكتور) ، العلوم السياسية ، ط5 (بنغازى: دار الكتب الوطنية ، 1996).

44- شولتز، جورج، اضطراب ونصر ، ترجمة: محمد محمود دبور (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع ، 1994).

45- عبد الحميد ، محمد سامي (دكتور) ، **قانون المنظمات الدولية ،النظرية العامة والأمم المتحدة**، ج1 ، ط3 (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1972) .

46- عبد الرحمن ، خير الدين (دكتور) ، **القوة الفاعلة في القرن الحادي والعشرين**، ط1 (دمشق: دار الجيل ، 1996).

47- عبد السلام ، رضا (دكتور) ، **إنهيار العولمة** ، ط1 (الأسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003).

48- عثلم ، حازم محمد (دكتور)، **المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة** ، ط1 (القاهرة: دار النهضة العربية،2001) .

49- عرفة ، عبد السلام صالح (دكتور) ، **المنظمات الدولية والإقليمية** ، ط1 (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1993).

50- علي ، محمد إسماعيل (دكتور)، **الوجيز في المنظمات الدولية**، ط1 (القاهرة: دار الكتاب الجامعي ، 1982) .

51- غالي، بطرس بطرس (دكتور) ، **التنظيم الدولي** ، ط1 (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1956) .

52- غانم ، حبيب (دكتور) ، **حرب الألفية الثالثة ، نفط قزوين ومآرب أخرى** ، ط1 ، (لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،2001) .

53- غليون ، برهان ، د.سمير أمين ، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة** ، ط1 (دمشق: دار الفكر، 2000).

54- كنعان ، طاهرة حمدي وآخرون (دكتور) ، **هموم إقتصادية عربية التنمية – التكامل – النفط – العولمة** ، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) .

55- كـــولار، دانيـــال ، **العلاقـــات الدوليـــة**، ترجمـــة: د. خضـــر خضـــر، ط2 (بيـــروت: دار الطليعة، بدون تاريخ).

56- كيندى ، بول ، **الإستعداد للقرن الحادى والعشرين** ، ترجمة : محمد عبـد القـادر وغـازى مسعود (عمان : دار الشروق للنشروالتوزيع، 1993) .

57- ـــــــــــ ، **القوى التغيرات الإقتصادية والصراع العسكري "1500ـ 2000 "** ، ترجمة: د. عبد الوهاب علوب، ط1 (الكويت : دار سعاد الصباح، 1993) .

58- ماندل ، آرنست ، **الإتحاد السوفيتي في ظل غورباتشوف** ، ترجمـة: بسـولا الخـورى ، ط1 (بيروت : دار الواحة، 1991) .

59- مصباح ، زايد عبيد الله (دكتور) ، **السياسـة الدوليـة بـين النظريـة والممارسـة** ، ط1 (طرابلس: دار الرواد، 2002) .

60- مقلد ، إسماعيل صبري (دكتور) ، **العلاقـات السياسـية الدوليـة " دراسـة فـى الأصـول والنظريات"**، ط خاصة (القاهرة : المكتبة الأكاديمية، 1991).

61- ـــــــــــــــــــــ ، **نظريات السياسية الدولية " دراسـة تحليليـة مقارنـة**، ط2 (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1987) .

62- منذر، محمد (دكتور) ، **مبادئ فى العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة** ، ط1 (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).

63- نبلوك ، تيم ، **الدول المنبوذة والعقوبات فى الشرق الأسط " العـراق و ليبيـا و السـودان"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) .

64-هارمن ، باتريك وآخرون ، **النظام العالمي الجديد ، القانون الدولي وسياسة المكيالين** ، ترجمة: د. أنور مغيث ،ط1 (سرت:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،1995).

65-هيكل ، محمد حسنين ، **الزلزال السوفيتي** ، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 1990) .

66- وقيع ، صلاح (دكتور) ، **المؤامرة والنظام العالمي الجديد** ، ط1 (لندن: دار الرافد للنشر والتوزيع، 1994) .

67- يسين ، السيد ، **العالمية والعولمة** ، ط2 (القاهرة: دار نهضة مصر للنشروالتوزيع، 2002) .

68- ـــــــــــ وآخرون ، **العرب والعولمة** ، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) .

69-ـــــــــــ ، **العولمة والطريق الثالث** (القاهرة: دار مويريق للنشر والمعلومات، 2001).

ثالثاً : التقارير:

1- أبو العزم ، محمد أحمد (دكتور) ، ليبيا الأمن ليس كافياً ، التقرير الإستراتيجي العربى 2005 ، ط2 (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 2005).

2- أبو العينين ، محمود (دكتور) ، أ. خالد حنفى، الأطراف الأفريقية الفاعلة وبعض مجالات التفاعل الأقليمي: الجماهيرية الليبية وأفريقيا ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001- 2002 ، ط1 (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، 2002) .

3- عبد المجيد ، وحيد (دكتور) ، مدخل لدراسة السياسة الخارجية العربية لليبيا ، التقرير الإستراتيجي العربي 1995 ــ 1996 ، ط1 (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 1996) .

4- على ، خالد حنفى ، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي ، التقرير الإستراتيجى العربى 2002 ، ط1 (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 2002).

5- عواد ، حمدى، العلاقات الأمريكية السوفيتية الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، التقرير الإستراتيجي العربي 1989 ، ط3 (القاهرة، مركز الدراسات السياسيةوالإستراتيجية الأهرام ، 1989) .

6 - يسين، السيد، تغيير العالم جدلية السقوط والصعود والوسطية ، التقريرالإستراتيجى العربى1989 ط3 (القاهرة، مركزالدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 1990) .

7- الأزمة العراقية الأمريكية ، التقرير الإستراتيجي العربي 2002 – 2003 ، ط1 (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 2003) .

8- حوار الحضارات :تواصل لاصراع، التقرير الإستراتيجى الإفريقى 2004 ــ2005 ، ط1 (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، 2005).

9- خمس قضايا مغاربية ، التقرير الإستراتيجي العربي 2005 ، ط2 (القاهرة، مركزالدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ،2005) .

10- ليبيا ، تقرير التنمية البشرية 1999 (طرابلس، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، 1999).

رابعاً :الدوريات " المجلات والجرائد" :

1- أحمد ، سيد أبوضيف (دكتور) ، الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، العدد3 ، المجلد 31 ، يناير، 2003 .

2- الأشخم ، موسى ، العولمة والأمركة المفاهيم والآثار ، مجلة دراسات، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس ، العدد13 ، السنة الرابعة ، يونيو ، 2003.

3- العيساوي (دكتور) عبد الله الحبيب عمار العيساوي ، مستقبل الأمم المتحدة في ضوء الصياغة الأمريكية لمفهوم الأمن والسلم الدوليين ، مجلة دراسات ، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد 13 ، السنة الرابعة ، يونيو، 2003.

4- خشيم ، مصطفي عبد الله أبو القاسم (دكتور) ، توازن القوى في إطار النظام العالمي الجديد "دراسة تحليلية مقارنة" ، مجلة دراسات، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد 13، السنة الرابعة، يونيو،2003.

5- مصباح ، زايد عبيدالله (دكتور) ، أزمة الأخلاقيات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد مجلة دراسات ، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد 13، السنة الرابعة ، يونيو، 2003.

6- الجاسم ، صالح عبد الله ، العولمة: زوايا ومرايا ، مجلة التقدم العلمي ، تصدرعن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت، العدد19 ، سبتمبر، 1997 .

7- بوحفص ، حاكمي (دكتور)، العولمة:الإندماج السريع والمنافع المحدودة للدول النامية ، مجلة علوم إنسانية ، تصدرعن جامعة وهران ،الجزائر ، العدد 20 ، أبريل ،2005.

8- الرمح ، أحمد (دكتور) ، الإنهيار الأمريكي ما بين الواقع والسنية ، الفكر السياسي، تصدر عن إتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 21 ، السنة الثامنة، شتاء ، 2005 .

9- اللواح ، عز الدين ، الإعلام العربي وتفاعلات العولمة ، مجلة المؤتمر، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، العدد38 ، السنة الرابعة ، أبريل، 2005.

10- هيكل، محمد حسنين، القوات المسلحة في السياسة الأمريكية ، مجلة وجهات نظر، تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي ، القاهرة، العدد 56 ، سبتمبر، 2003.

11- ماري ، جون ، هل سيعود الإتحاد السوفيتي إلى فرض القوة من جديد ، السياسة الدولية ، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة ، العدد 104، أبريل ،1991.

12 - فهمي ، أماني محمود ، الإتحاد السوفيتي من الداخل و التحديات الجديدة ، السياسة الدولية ، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة، العدد 105، يوليو، 1991 .

13- عوض ، ريتا، صورة العرب والإسلام في الغرب، كيف يعاد تشكيلها؟ مجلة شؤون عربية، تصدرعن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد 109 ، مارس ، 2002 .

14- العربي ، نبيل (دكتور) ، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد ، السياسة الدولية ، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة ، العدد 114 ، اكتوبر، 1993.

15- الحروب ، خالد (دكتور) ، هل يخدم نجاح المشروع الأمريكي في العراق المصالح العربية في المنطقة، مجلة شؤون عربية ، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد 116، شتاء، 2003.

16- بيبرس ، سامية (دكتورة) ، حوار الحضارات والمبادرة الحضارية العربية. مجلة شئون عربية، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 116، شتاء، 2003 .

17- رفعت ، سعيد، أسئلة حائرة ، مجلة شؤون عربية، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 116، شتاء، 2003 .

18- هنداوي ، حسام أحمد محمد، مدى التزام مجلس الأمن بقواعد الشرعية الدولية "نظرة واقعية "، السياسة الدولية ، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة، العدد117 ، يوليو، 1994.

19- عودة ، عبد الملك (دكتور) ، إلى أين التوجه الليبي لأفريقيا ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، مجلة أسبوعية تصدر عن مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد135 ، 14 يونيو ، 1999.

20- عبد الناصر، وليد محمود (دكتور) ، حوار الحضارات على أجندة العلاقات الدولية ، السياسة الدولية ، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة، العدد 147، يناير، 2002 .

21- بلقزيز، عبد الإله (دكتور) ، بعد الإتحاد السوفيتي ما العمل ؟ ، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد154، مارس، 1991.

22- المهذبي ، ميلود عبد الله (دكتور) ، قراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية وقضية لوكربي، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 161 ، يوليو، 1992.

23 - إسماعيل ، محمد زكريا (دكتور) ، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي ، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، السنة 18، يونيو، 1995.

24- الأطرش ، محمد (دكتور) ، العرب والعولمة:ماالعمل؟ ، مجلة المستقبل العربي ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 229 ، السنة 20، مارس، 1998 .

25- فائق ، محمد (دكتور) ، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية ، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 245 ، السنة 22 ، يوليو، 1999.

26- حلقة نقاشية ، التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية ، مجلة المستقبل العربي ، تصدرعن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد272 ، السنة 24 ، اكتوبر، 2001.

27- الوالي ، عبد الجليل كاظم ، جدلية العولمة بين الإختيار والرفض ، مجلة المستقبل العربي ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد275 ، يناير، 2002.

28- لكربني، إدريس، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وإكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد291 ، السنة 26 ، مايو، 2003.

29- أحمد ، حسن الحاج علي، العراق من الأحتلال حتى المقاومة: تغيير الثقافة باستخدام السياسة- تجربة العراق ، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،العدد 294 ، 26 أغسطس، 2003 .

30- الكيلاني ، هيثم (دكتور) ، منزلة القوة في النظام العالمي الجديد ، مجلة العربي ، تصدر عن وزارة الأعلام ، الكويت ، العدد 404 ، يوليو ، 1992.

31 - عبد البديع ، أحمد عباس (دكتور) ، من العالمية إلى العولمة، جريدة الأهرام، تصدر عن مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد 124 ، مايو، 1998.

32- الخولي ، بسيوني محمد (دكتور) ، قراءات في أزمة الخليج "7" أزمة الخليج تمد ظلالها إلى نظام دولي في المخاض ، جريدة المدينة المنورة ، تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، المدينة المنورة ، العدد 8552 ، الأحد 14 أكتوبر، 1990.

خامساً :الرسائل العلمية :

1-عتي ، فتنة فرج ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية في الفترة من" 1997 ــ 2005" ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية مقدمة إلى كلية الإقتصاد ، جامعة التحدى ، سرت ، 2006 .

- **المراجع الأجنبية:**

1-Guy Arrold. The Mavericks state. Gaddeafi and The New World order(Clohdoh. Welling House. Press. 1996)

2 - Geoffsimors, libya. The struggle for survival(9Newyork, ST.martihs)

● شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) :

1- الدليمي، نجم (دكتور) ، أين ينبع خطر الحرب الكونية اليوم على العالم، مجلة خيارات وأدوات الحوار المتمدن، مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار، العدد 1376 ، 12نوفمبر، 2005 .
على موقع www:rezgar.com/debat/show.art.asp?gaid=50270 شبكة الإتصالات الدولية.

2- النحوي ، عدنان على رضا (دكتور) ، المسلمون والواقع الدولي، (القاهرة:دار نهضة مصر للنشر والتوزيع ، 2001). على موقع www.alnahwi.com/plan. htm- 182k شبكة الإتصالات الدولية .

3- عبد العليم، طه (دكتور) ، الإقتصاد المصرى في عصر العولمة: رؤية إستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي2001(القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ،2001) .
على موقع www.ahram.Org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB101.HTM
شبكة الإتصالات الدولية.

4- الإتحاد السوفيتي (ميخائيل غورباتشوف)، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 4950، يونيو، 2002.
على موقع
www.alyaseer.gov.sa/Forum/ topiG. asp? TopiGrI.d = 3921 – 92 k .
شبكة الاتصالات الدولية.

5- divergence of relations with the single pole :

It's obvious that the Libyan American relations went through a deteriorating period lead to American assaults against Libya , followed by a complete cut out between the two countries , nevertheless , when the new world showed all the pending issues where settled between the two countries , and a new stage in relations started , a stage based on understanding , and saving the Libyan foreign policy its independence .

6- Amelioration of relations with European union :

Inspire of the embargo , Libyan relations with the European union did not break , but these relations were effected by international circumstances , nevertheless , with the emergence of new world order and the dealing of Libyan foreign policy with this order the Libyan relations with the European union ameliorated and increased.

7- Understanding of the nature of international environment :

It's undoubtful that Libyan foreign policy appeared to be most policies that understood the nature of changes & happened in the international arena , more than that it merged in that environment & dealt and responded to it , and proved its possibility of exploited these circumstances and changed for its own benefit .

8- Maturity of Libyan foreign policy :

One of the most important results reached by this study is that the Libyan foreign policy became more mature by its dealing & responding to the new world order in all its particulars , starting from its constants , then institutions of making policies , then administrative & implementation bodies , and finally the characteristics , therefore , the Libyan foreign policies benefited from its relations with the new world order , and that what the thesis of this study says.

1- the special circumstances of Libyan foreign policy :

the Libyan foreign policy meet the preludes of new world order which started at final decade of last century facing special circumstances appeared in a very delicate state which is the embargo imposed by one of the two super powers & the allied camp , and what worth mentioning is that the mentioned super power would be very soon the single pole controlling the new world , therefore , the encounter between the Libyan foreign policy & the only pole was more sensible & effected by circumstances that excreted the new world order.

2- nature and characteristics of the Libyan foreign policy :

one of the most important impacts resulted from the development of new world order is that it is concentrated on nature of Libyan foreign policy & its characteristics , it displayed how this policy is made K and concentrated on its most important institutions , which are popular institutions , also it displayed operations of administrating and activating the Libyan foreign policy through human institutions & cadres with high degree of understanding & dealing with international society with all its developments & decrepitude , also we may say that the relation of Libyan foreign policy with new world order showed the nature of Libyan political system.

3- Libyan foreign policy , the first beneficiary :

the foreign policies of all world countries , dealt with development of new world order , and all reached different results varied between positive & negative , also , the Libyan foreign policy when dealt& responded to new world order did the same , but it gained the results which are most properly the most effective & profitable on level of third world countries .

4- the divergence of pending issues :

the period of transaction between Libyan foreign policy with new world order reached a divergence in most pending issues concerning the relation of Libya with international society or the single pole since the Lockerbie issue was settled , also the accusation of terrorism was removed from Libya completely , and the intentions of Libya towards world piece & security was clarified in a very obvious way when it ceased the development of unconditional weapons , all of this resulted in merging of Libya in new world order , and that proves the possibility of dealing with that order without submission or surrendering the intellectual specialty.

Conclusion

The researcher concludes this study - which dealt with the Libyan foreign policy in the in the shadow of a changing world order – by a conclusion containing the abstract extracted from study and the results reached by the study , and this as follows :

Firstly : Abstract :

The world changes encountered by international society during the last decade of the last century represented a fertile subject of study & research , because those changes directed the society into a new status not known before , also because those changes were general and universal & entered in all political , economic , social , cultural , & technical life styles.

The share of international relations of these changes was abundant , since the international relations were effected in there essence and body by these changes , and the result of this was the up rise of an international world system different from the former in its characteristics and stigmas and bases , this prompted the foreign policies of the world to prepare each in its own way to receive , interact , & deal with this new comer .

After a bunch of preludes , a new world order has come into existence on the international society , this order based on intensity and austerity , which is not balanced , and does not allow a very wide margin of movement in side international society because there is one force that controls that system & moves its rudder according to its interests , also this force affects the whole international society according to its will , so , all countries and even international world organizations must deal with the new international world order .

Like all of her foreign policies , the Libyan foreign policy dealt with experience , knowledge , and depth in understanding the changing of new world order , and that happened through work mechanism of this policy , starting from means on its creations , then institutions of its implementation and its movement in international society , and yje encounter between Libyan foreign policy & new world order excreted a bunch of results & excretions , showed by this study as follows :

Secondly : results :

The decisive meeting between the new world order and the Libyan foreign policy had its several deep effects , this study showed the most essential effects & results as follows :